الباب الثانى

القدرات التنافسية
لقطاع الصناعة

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الرابع

تحليل المزايا التنافسية للصناعات الكيماوية لمصر وبعض الدول النامية : (دراسة مقارنة)

د. طارق نوير*

١- مقدمـــة:

لا يختلف اثنان على أن تقوية القدرة التنافسية للصناعات التحويلية تعتبر إحدى التحديات التى تواجه مصر فى الألفية الجديدة، ففى ظل البيئة الاقتصادية المتحررة والضغوط التنافسية المتزايدة التى يشهدها العالم الآن، تصبح استراتيجية التصنيع الملائمة للتعامل مع معطيات هذه البيئة التنافسية، هى "التصنيع المعتمد على مقومات التنافس" ، وتتمثل الركائز الأساسية لهذه البيئة فى المعرفة والتكنولوجيا، وتراكم رأس المال البشرى، ورفع مستويات ومعدلات نمو الإنتاجية.

ويرجع أهمية اختيار الصناعات الكيماوية كإحدى الصناعات التحويلية الملائمة لفحص قدراتها التنافسية إلى العديد من الأسباب: فعلى المستوى المحلى تعتبر الصناعات الكيماوية من أهم الصناعات التحويلية فى الهيكل الحالى للصناعة التحويلية المصرية، فقد تزايد الوزن النسبى الحالى لها، حتى بلغ حوالى ٤٠ ٪ من إجمالى القيمة المضافة الصناعية. إلى جانب توافر المدخلات المحلية الأساسية لإقامتها، سواء تمثل ذلك فى البترول الخام أم الغاز الطبيعى أم الكهرباء، أم المدخلات الزراعية، هذا بالإضافة إلى الخبرة التاريخية الكبيرة لمصر فى إنشاء هذه الصناعات، إلى جانب ما تتمتع به من روابط خلفية وأمامية قوية(١).

(*) رئيس قطاع الدراسات التنموية – مركز معلومات مجلس الوزراء.

وعلى المستوى العالمى، فقد بلغ إجمالى حجم التجارة العالمية فى المنتجات الكيماوية، حوالى ٥٢٦ مليار دولار عام ١٩٩٩، تمثل حوالى ١٠٪ من إجمالى التجارة العالمية السلعية، و١٣٪ من إجمالى الصادرات العالمية الصناعية. وحققت معدلاً للنمو السنوى بلغ حوالى ٧٪ خلال الفترة من (١٩٩٠-١٩٩٩) يماثل نفس معدلات النمو السنوية فى التجارة السلعية العالمية، وتجارة المصنوعات العالمية، ولعل هذا يشير إلى تعاظم الدور المهم للمنتجات الصناعات الكيماوية على خريطة التجارة السلعية العالمية (WTO,2000,P.120).

هذا إلى جانب تغير نمط التخصص العالمى فى الصناعات الكيماوية، وانتقالها إلى الدول النامية، وخاصة الدول العربية البترولية، والدول الآسيوية، ودول أمريكا اللاتينية، والتى حققت زيادات ملموسة فى الوزن النسبى لها فى الهيكل العالمى للإنتاج والتجارة(٢).

وتهدف الدراسة الحالية إلى تحليل الوضع التنافسى لمجمل قطاع "الصناعات الكيماوية" بهدف استكشاف المجموعات الكيماوية التى تتمتع فيها مصر بمزايا تنافسية وتلك التى لاتتمتع فيها مصر بأية مزايا تنافسية، وكذلك التعرف على المنافسين لمصر فى هذه الصناعات، ومعرفة نوعية المزية التنافسية التى حققتها مصر، هل هى من الدرجة المتقدمة، أم من الدرجة المتواضعة؟.

وفى سبيلها لتعيين المزية التنافسية للصناعات الكيماوية المصرية، ترتكز الدراسة الحالية منهجياً على التحليل المقارن، من خلال توظيف مؤشرات لقياس المزية التنافسية طبقاً لما ورد فى أدبيات الاقتصاد الدولى والتنافسية، وتوظيف البيانات المنشورة عالمياً عن التجارة الدولية والإنتاج الصناعى.

وسوف يتم اختيار ١٢ دولة من دول العالم - من بينها مصر - وذلك لفحص الأوضاع التنافسية المقارنة للصناعات الكيماوية المصرية، هذه الدول هى: مصر- كوريا،- المملكة العربية السعودية- والمغرب- وتونس- وإسرائيل- والجزائر- وتركيا- والهند- والصين- والبرازيل- والأردن. وكما هو واضح فإن بعض من هذه الدول منتج للبترول والبعض الآخر غير منتج للبترول، وقد روعى فى معظمها أن تكون من الدول

النامية المنافسة لمصر فى الأسواق العالمية، حيث لوحظ وفقاً لأحدث إحصائيات الإنتاج الصناعى العالمى الصادرة عن منظمة اليونيدو، أن الدول النامية الرائدة فى الصناعات الكيماوية، هى دول: تايوان- المكسيك- البرازيل- الهند- كوريا- السعودية، وهى تستحوذ على أكثر من ٧٠٪ من إجمالى القيمة المضافة للدول النامية(٣).

هذا، وسوف تقوم الدراسة بتغطية المحاور التالية: دراسة طبيعة وخصائص الصناعات الكيماوية، وتحليل الأهمية النسبية للصناعات الكيماوية فى الاقتصاد المصرى (من خلال تحليل نصيب الصناعات الكيماوية المصرية فى هيكل القيمة المضافة الصناعية، وتطور الصادرات والميزان التجارى لهذه الصناعات، ومعدلات الحماية المصاحبة لها) وتعيين المزية التنافسية للصناعات الكيماوية من خلال حساب المزية التنافسية التصديرية، ثم تحديد نوعية هذه المزية من خلال قياس مؤشر إنتاجية العامل وبناء مؤشر مركب، يضم كلاً من الأداء التصديرى، وإنتاجية العامل للصناعات الكيماوية. وأخيرا، تختتم الدراسة باستعراض بعض العناصر المقترحة لتعزيز المزية التنافسية للصناعات الكيماوية، ثم يتبعه ملخص لأهم ما توصلت إليه الدراسة.

٢- طبيعة الصناعات الكيماوية وخصائصها:

يتمثل النشاط الأساسى للصناعات الكيماوية فى التحويل الكيمائى للمواد الخام المختلفة (البترولية، والتعدينية، والزارعية) إلى مكونات أخرى ذات خصائص كيمائية جديدة، وهناك تشكيلة كبيرة وواسعة من المنتجات الكيماوية، تبدأ من البتروكيماويات "السلعية" مثل: الإيثلين، والبروبلين، والبوليمرات المرتبطة بها، وهى تنتج بمواصفات نمطية وبأحجام كبيرة، ثم هناك الكيماويات النقية (Fine Chemicals)، والمنتجات الصيدلانية، والتى تتمتع منتجاتها بقيمة مضافة عالية وبأحجام صغيرة ومواصفات محددة، وأيضا هناك الكيماويات الصناعية المتنوعة، مثل : الكحوليات، والكلور، والغازات الصناعية، والأسمدة، والمبيدات، والبويات، والمطاط الصناعى، والصابون، ومستحضرات التجميل، والألياف الصناعية، والنكهات (UNIDO ,1990,P.174).

ومن أهم خصائص الصناعات الكيماوية، ما يلى:

١- تعتبر الصناعات الكيماوية من الصناعات كثيفة رأس المال؛ ومن ثم لا يتوقع معها أن تساهم فى امتصاص فائض العمالة، وخاصة بالنسبة للدول النامية ذات الوفرة النسبية فى عنصر العمل، إلى جانب أن تكاليف العمالة فى هذه الصناعات تمثل نسبة صغيرة من إجمالى التكاليف(٤).

٢- تتسم هذه الصناعات أيضا بكثافة أعمال البحث والتطوير فيها (R&D)؛ وذلك بسبب الضغوط المستمرة من جانب المستهلكين لطلب منتجات كيماوية ذات جودة عالية.

٣- تتصف هذه الصناعات بوجود درجات عالية من التكامل الرأسى، وتتميز بكبر أحجام منشآتها وباقتصاديات حجم واضحة، وتتمتع أيضا بروابط تشابكية قوية، أمامية وخلفية، بينها وبين الصناعات الأخرى (UNIDO,1990,P.178) .

٤- يعتمد توطن هذه الصناعات فى الدول النامية، بشكل أساسى، على أماكن توافر المادة الخام، سواء كانت مواد بترولية، أو مدخلات زراعية.

٥- تتميز هذه الصناعات بأنها من أكثر الصناعات الملوثة للبيئة، سواء كان هذا متمثلاً فى انبعاث الغازات السامة فى الجو، أم بالنسبة لنفايات المصانع التى تلقى فى الأنهار والبحار، والفضلات الصلبة المتبقية منها(٥).

٣- أهمية الصناعات الكيماوية فى الاقتصاد المصرى:

٣-١ الصناعات الكيماوية وهيكل الملكية :

يعتبر ظهور الصناعات الكيماوية فى مصر قديماً تاريخياً، حيث تزيد خبراتها فى إقامة هذه الصناعات على مايربو من نصف قرن، وقد تأرجحت هذه الصناعات مابين الازدهار والتدهور خلال الفترات التاريخية المختلفة لمصر، وكذلك خلال التحولات المتعاقبة فى هيكل الملكية مابين القطاعين العام والخاص، حيث كان احتكار الدولة هو المسيطر على الصناعات الكيماوية فى عهد محمد على- ولم يتم السماح بوجود استثمارات أجنبية- فى تلك الفترة، أما فى فترة الاحتلال فقد ظهرت بعض الشركات الكيماوية الخاصة وكذلك ساهم بنك مصر خلال الحرب العالمية الأولى بمساهمات فعالة

فى إنشاء بعض الصناعات الكيماوية، وجاءت ثورة يوليو لتمكن القطاع العام من السيطرة شبه الكاملة على هذه الصناعات، ونشط القطاع الخاص مرة أخرى بظهور ورقة أكتوبر، وصدور قانون الاستثمار، وبدء عملية الخصخصة، وإقامة العديد من الصناعات الكيماوية الخفيفة والثقيلة حديثاً (نوال قاسم، ١٩٨٦، ص ص ٣٨٦-٤٠٠).

وإذا ما حاولنا إلقاء الضوء على الأوضاع الحالية للملكية للصناعات الكيماوية يلاحظ مايلى:

١- على الرغم من أن الصناعات الكيماوية تعتبر من أوائل الصناعات التى طبقت برنامج الخصخصة، إلا أن الشركات الكيماوية التابعة للقطاع العام لاتزال تستحوذ على حوالى ٧٥٪ من إجمالى الإنتاج والاستثمار للصناعات الكيماوية المصرية، على النحو الوارد بالجدول رقم (١).

جدول رقم (١): هيكل الملكية للصناعات الكيماوية مليون جنيه

نوع القطاع	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة الصافية	عدد العاملين	قيمة الأصول الثابتة
قطاع عام	١٩٠٥٥	٤٩٠٢	١١٦	٨٦٤٧
قطاع خاص	٣٩٠٧	٩٨٧	٤٤	٣٧٧٨
الإجمالي	٢٢٩٦٢	٥٨٨٩	١٦٠	١٢٤٢٥
نسبة القطاع العام إلى الإجمالى٪	٨٣,٠	٨٣,٢	٧٢,٥	٦٩,٦

المصدر: إحصاء الإنتاج الصناعى (قطاع خاص - قطاع عام)، مايو ١٩٩٨.

٢- هذا وقد أشار التقرير السنوى للشركة القابضة للصناعات الكيماوية أن هناك ١٠ شركات كيماوية عامة، حققت خسائر بلغت حوالى ٥٥٨ مليون جنيه كعجز مرحل هذه الشركات هى: تصنيع الورق فرتا- مواد الصباغة والكيماويات- والبلاستيك الأهلية- النصر لدباغة الجلود- المصرية للأحذية باتا- مطابع محرم الصناعية- طنطا للكتان والزيوت- أبو زعبل للأسمدة- سيناء للمنجنيز- المنصورة للراتنجات- القومية للأسمنت.

٣- إذا نظرنا لموقف برنامج الخصخصة للشركات الكيماوية التابعة لقطاع الأعمال العام نجد أن هناك ٧ شركات انتقلت إلى أحكام قانون الشركات رقم (١٥٩)/١٩٨١، وهى شركة كفر الزيات للمبيدات- شركة النيل للكبريت والمساكن الجاهزة- شركة الورق للشرق الأوسط "سيمو"- شركة البويات والصناعات الكيماوية- شركة الإسكندرية للأسمنت "بورتلاند "- شركة صناعات البلاستيك والكهرباء - شركة الغازات الصناعية، وتراوحت نسبة الأسهم المباعة لهذه الشركات ما بين ٦٠٪ -١٠٠٪ من إجمالى الأسهم.

٤- على الرغم من عدم توافر معلومات تفصيلية عن كفاءة وربحية هذه الشركات قبل/ بعد خصخصتها، إلا أن الشواهد تشير إلى إقبال المستثمرين على هذه الصناعات- نظرا لربحيتها النسبية المرتفعة، ولعل ما يدلل على ذلك أن القيمة البيعية للأسهم بلغت حوالى ١٤٧٠ مليون جنيه متجاوزة القيمة الإسمية والتى بلغت حوالى ٢٨٣ مليون جنيه بحوالى ٥ أضعاف(٦).

٣-٢ مساهمة الصناعات الكيماوية في هيكل القيمة المضافة الصناعية:

يتبين من خلال استعراض تطور القيمة المضافة للصناعات الكيماوية أنه منذ أوائل الثمانينات وحتى منتصف التسعينات حدثت تطورات مهمة فى هيكل الصناعة التحويلية المصرية، وخاصة فيما يتعلق بالوزن النسبى للصناعات الكيماوية، كما يوضحها الجدول رقم (٢). فمن خلال الجدول رقم (٢) يمكن فحص أهم هذه التطورات على النحو التالى:

جدول رقم (٢):

هيكل القيمة المضافة المقارنة للصناعات الكيماوية للفترة

من ١٩٨٠– ١٩٩٥ (نسبة مئوية ٪)

كود	الصناعـــة	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
٣١	صناعة المواد الغذائية والمشروبات	١٩,٤	٢١,٢	١٧,٧	١٥,٢
٣٢	صناعة الغزل والنسيج والملابس	٣٠٣	١٨,٤	٢٢,٤	٤,٩
٣٣	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	٠,٩	١,٥	٠,٤	٠,٢
٣٤	صناعة الورق ومنتجات الورق	٤,٦	٦,٠	٢,٩	١,٦
٣٥	صناعة منتجات خامات تعدينية	٥,٨	٦,٨	٦,٣	١٠,٧
٣٦	صناعات معدنية أساسية	٨,٦	١٢,٩	٨,٢	١١
٣٧	صناعة المنتجات المعدنية	١٣,٢	١٦,٣	١٣,٦	١١,٥
٣٨	صناعات أخرى	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٤
٣٩	إجمالى الصناعات الكيماوية	١٧,١	١٦,٨	٢٨,٥	٤٤,٥
٣٥١	صناعة الكيماويات الصناعية	٣,٩	٤,٩	٤,٠	١٠,٥
٣٥٢	صناعة الكيماويات الصناعية الأخرى	٤,٩	٧,٠	٤,٧	٦,٣
٣٥٣	معامل تكرير البترول	٢,٣	٢,٠	١٧,٣	٢٥,٣
٣٥٤	منتجات متنوعة من البترول والفحم	٣,٤	٢,٧	١,١	١,٥
٣٥٥	صناعة منتجات المطاط	٠,٧	٠,٩	٠,٤	٠,٩
٣٥٦	صناعة منتجات بلاستيك	١,٩	٠,٧	١,٠	٠,١
٣	إجمالى الصناعات التحويلية	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر: الجهازالمركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي" قطاع عام وخاص، سنوات مختلفة.

– تزايد نصيب الصناعات الكيماوية من القيمة المضافة للصناعات التحويلية من ١٧,١ ٪ عام ١٩٨٠ إلى ٤٤,٥ ٪ عام ١٩٩٥، مسجلة بذلك المركز الأول بالنسبة للقيمة المضافة المتولدة من قطاع الصناعة التحويلية بأكمله، هذا الأمر يدل على حدوث تغير هيكلى فى الصناعات التحويلية منذ التسعينات لصالح الصناعات الكيماوية، مقابل تقلص الأنصبة النسبية لمعظم الصناعات التحويلية الأخرى.

ويمكن تفسير تزايد الوزن النسبى للصناعات الكيماوية من خلال فحص هيكل الصناعات الكيماوية، والذى من خلاله يتبين أن صناعتى: الكيماويات الصناعية (٣٥١)، الكيماويات الصناعية الأخرى (٣٥٢) قد سجلتا معاً المرتبة الأولى بالنسبة

لنصيبهما من القيمة المضافة للصناعات الكيماوية، حيث استحوذتا على أكثر من ٦٠٪ من القيمة المضافة، وذلك حتى منتصف الثمانينات. ثم انقلب الحال منذ أوائل التسعينات، حيث استحوذت صناعة معامل تكرير البترول (٣٥٣) على النصيب الأكبر من إجمالى القيمة المضافة للصناعات الكيماوية.

وعليه فيمكن إرجاع زيادة الوزن النسبى للصناعات الكيماوية فى هيكل القيمة المضافة الصناعية إلى زيادة الوزن النسبى لصناعة معامل تكرير البترول داخل هيكل الصناعات الكيماوية.

٣-٣ الأداء التصديري و الميزان التجاري ومعدلات الحماية للصناعات الكيماوية المصرية:

١- قدرت قيمة الصادرات من المنتجات الكيماوية بحوالى ١٩ مليون دولار فى عام ١٩٨٠، ارتفعت إلى ٢٦٥ مليون دولار فى عام ١٩٩٨، محققة زيادة مقدارها ١٤ ضعفاً، وذلك خلال ثمانية عشر عاماً(٧).

٢- استحوذت الصادرات من المنتجات الكيماوية على حوالى ١٪ من إجمالى الصادرات السلعية عام ١٩٨٠، ارتفعت إلى حوالى ٨٪ عام ١٩٩٨، بينما جاءت هذه النسبة إلى إجمالى الصادرات الصناعية حوالى ٦٪ فى أول الفترة وارتفعت إلى حوالى ١٩٪ فى نهاية الفترة، الأمر الذى يدل على الاتجاه نحو تعاظم أهمية الصادرات الكيماوية داخل هيكل الصادرات الصناعية المصرية عاماً تلو الآخر، وذلك كما يتضح من بيانات الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣): تطور الصادرات المصرية من المنتجات الكيماوية

السنوات	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٨
الصادرات الكيماوية (١)	١٩	٢٩	١٢٣	٢٠١	٣٦٥
رقم قياسى	١٠٠	١٥٣	٦٤٧	١٠٥٨	١٣٩٥
الصادرات الصناعية (٢)	٣٣٣	٣٧٢	١٠٩٥	١٣٨٨	١٤٠٦
رقم قياسى	١٠٠	١١١	٣٢٨	٤١٧	٤٢٢
الصادرات السلعية (٣)	٣٠٤٧	٣٧١٤	٢٥٨٢	٣٤٤٣	٣١٩٤
رقم قياسى	١٠٠	١٢٢	٨٥	١١٣	١٠٥
نسبة (١)/(٢) ٪	٥,٧٢	٧,٧٥	١١,٢٣	١٤,٠٠	١٩١٩,٠
نسبة (١)/(٣) ٪	٠,٦٣	٠,٧٨	٤,٧٦	٦,٠٠	٨,٠٠

Source: United Nations, " International Trade Statistics Yearbook", New York, and Various Years.

وعلى الرغم من التطور الحادث فى الأداء التصديرى للصناعات الكيماوية، إلا أن نصيب صادرات المنتجات الكيماوية إلى إجمالى الصادرات الصناعية، لا يتوافق مع التطور النسبى للصناعات الكيماوية الحادث فى هيكل القيمة المضافة الصناعية، الأمر الذى يلقى الضوء على الفجوة مابين الأداء التصديرى المتاح والممكن للصناعات الكيماوية المصرية.

وتعانى الصناعات الكيماوية من عجز فى ميزانها التجارى، حيث بلغ حوالى ١,٥ مليار دولار أمريكى كمتوسط سنوى للفترة ما بين عام ١٩٩٥-١٩٩٨، على النحو الوارد فى الجدول رقم (٤)، الأمر الذى يشير إلى زيادة المحتوى الاستيرادى للمنتجات الكيماوية فى هيكل الصناعة المصرية عموماً، والصناعات الكيماوية بوجه خاص.

جدول رقم (٤) الميزان التجاري للمنتجات الكيماوية (متوسط الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٨)

المجموعات الكيماوية	القيمة بالمليون دولار أمريكى
الكيماويات العضوية (٥١)	-٢٦٧
الكيماويات غير العضوية (٥٢)	-٦٣
مواد الصباغة والتلوين والتبييض (٥٣)	-١٦٧
المنتجات الدوائية والصيدلية (٥٤)	-٢٣٧
الزيوت الرئيسة والمواد العطرية (٥٥)	-١٥
الأسمدة المصنعة (٥٦)	١٠
البلاستك في شكله الأولي (٥٧)	-٤٨٦
مواد بلاستكية مصنعة (٥٨)	-٧٤
مواد ومنتجات كيماوية متنوعة (٥٩)	-١٧٥
القسم الرئيس للمجموعة الكيماوية (٥)	-١٤٧٥

Source: ITC , HTTP//:WWW.INTRACEN.ORG

وقد أشارت بعض الدراسات التى تناولت الوضع التكنولوجى فى قطاع الصناعة المصرى إلى أن الصناعات الكيماوية تعتبر من أكثر الصناعات التحويلية، اعتماداً على الخامات والمكونات المستوردة(٨).

ويؤكد هذا أن نسبة الواردات إلى إجمالى العرض للصناعات الكيماوية- طبقا لبيانات الموازين السلعية المنشورة من قبل وزارة التخطيط- تجاوز الـ ٥٠٪، وقد يرجع ذلك إلى عدم كفاية الإنتاج المحلى للمنتجات الكيماوية فى الوفاء باحتياجات الطلب المحلى.

وبالنسبة لمعدلات الحماية الاسمية المفروضة على المنتجات الكيماوية، يوضح الجدول رقم (٥)- طبقا للتعريفة الجمركية الصادرة فى عام ١٩٩٤- نجد أن نسبة خطوط التعريفة التى خضعت لرسوم جمركية تتراوح من صفر إلى ٣٠٪ بلغت حوالى (٩٠٪) من إجمالى عدد الخطوط الجمركية، والنسبة المتبقية (١٠٪) خضعت لتعريفة جمركية تتراوح من ٣٠ إلى ٧٠٪، وهذا الوضع يتفق وطبيعة الصناعات الكيماوية باعتبارها صناعات وسيطة يجب أن تخضع لضريبة جمركية معتدلة.

جدول رقم (٥): تطور التعريفة الجمركية للصناعات الكيماوية
(١٩٨٠ - ١٩٨٦ - ١٩٩٤)

هيكل التعريفة الجمركية طبقاً لفئاتها المختلفة	تعريفة ١٩٨٠ عدد (نسبة ٪)	تعريفة ١٩٨٦ عدد (نسبة ٪)	تعريفة ١٩٩٤ عدد (نسبة ٪)
خطوط التعريفة = صفر	٢١(٥,٦)	٠(٠,٠)	٠(٠,٠)
خطوط التعريفة أكبر من صفر، أقل من ٥٪	٢٠٤(٥٤,٨)	٥٢(١٤)	١٥٦(١٥,١)
خطوط التعريفة ذات تعريفة أكبر من ٥٪، وأقل من ١٠٪	٦٣(١٦,٩)	١٧٣(٤٦,٥)	٥٤٥(٥٢,٦)
خطوط التعريفة ذات تعريفة أكبر من ١٠٪، وأقل من ٣٠٪	٣٧(٩,٩)	١١٠(٢٩,٦)	٢٣٠(٢٢,٢)
خطوط التعريفة ذات تعريفة أكبر من ٣٠٪، وأقل من ٥٠٪	١٦(٤,٣)	٥(١,٣)	٧٦(٧,٣)
خطوط التعريفة ذات تعريفة أكبر من ٥٠٪ ، وأقل من ٧٠٪	٨(٢,٢)	١٨(٤,٨)	٢٩(٢,٨)
خطوط التعريفة ذات تعريفة أكبر من ٧٠٪، وأقل من ١٠٠٪	١٦(٤,٣)	٧(١,٩)	٠(٠,٠)
خطوط التعريفة ذات تعريفة أكبر من ١٠٠٪، وأقل من ١٥٠٪	٧(١,٩)	٧(١,٩)	٠(٠,٠)

المصدر : جداول التعريفة الجمركية.

كذلك تشير بعض الدراسات إلى أن المنتجات الكيماوية خضعت لمعدلات تعريفة جمركية "متوسطة" مقارنة بالصناعات التحويلية الأخرى، حيث بلغت التعريفة الاسمية المفروضة على الصناعات الكيماوية ١٥٪، فى حين جاءت نظيرتها المفروضة على متوسط قطاع الصناعة التحويلية بأكمله حوالى ٣١٪، وذلك فى عام ١٩٩٦ .(HOEKMAN ,1997,P.385)

وأيضا أوضح أحد التقارير- التى قامت بفحص هيكل الحماية الاسمية لمصر فى ظل التزاماتها قبل منظمة التجارة العالمية، - أن الحد الأدنى للتعريفة الاسمية المفروضة على المنتجات الكيماوية بلغ ٥٪، وجاء الحد الأقصى مساوياً لـ ٤٠٪.(٩)

وفيما يتعلق بمعدلات الحماية الفعالة، توصلت بعض الدراسات إلى أن أدنى معدلات للحماية الفعالة للصناعات التحويلية كان من نصيب الصناعات الكيماوية، وجاء هذا المعدل أقل من متوسط الصناعة بشكل عام، على النحو الذى يوضحه الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦) (معدلات الحماية الاسمية والفعلية للصناعات التحويلية المصرية ٪)

الصناعة	الحماية الاسمية	الحماية الفعلية
الجلود	٢٨	٣٥
منتجات الورق ومواد الطباعة	٣١	٩٠
الكيماويات ومنتجاتها عدا البترول	١٥	٢١
تكرير البترول	١٣	٨٣
منتجات المطاط والبلاستيك	٢٤	٣٣
متوسط	٣٠	٥٩

Source: Hoekman, Bernard and Simion Djankov, (1996), " Towards A Free Trade Agreement With The European Union: Issues and Policy Options for Egypt ", Paper Presented at The ECES Conference, Cairo, June.

كذلك بينت دراسة أخرى أن الصناعات الكيماوية تتمتع بمعدل حماية فعالة "متوسط" مقارناً بالصناعات التحويلية الأخرى (نوير،٢٠٠٠، ص ص ١٤٠-١٥٠).

وعليه فإنه طبقا لمعدلات الحماية الفعالة غير المرتفعة التى تصاحب الصناعات الكيماوية، فإنه من المحتمل أن تؤدى أوضاع الحماية هذه للتقليل من أثر التخفيضات فى الرسوم الجمركية على القدرة التنافسية للصناعات الكيماوية المصرية (سواء فى السوق المحلى، أو فى الأسواق الخارجية)، وبمعنى آخر يمكن القول: إن القدرة التنافسية للصناعات الكيماوية لن تتأثر فى المقام الأول بالتعريفة الجمركية، بقدر ما تتحدد بمقدرة هذه الأخيرة على رفع قدراتها التنافسية (خفض التكاليف - زيادة الجودة - رفع المحتوى التكنولوجى - ارتفاع معدلات الإنتاجية).

٤- تعيين المزية التنافسية التصديرية للصناعات الكيماوية المصرية:

٤-١ النمط العام للمزية التنافسية التصديرية للصناعات الكيماوية المصرية:

لقياس المزية التنافسية التصديرية للصناعات الكيماوية، سوف يتم توظيف مؤشر المزية النسبية الظاهرية (RCA) من خلال استخدام صيغة "بيلا بلاسا" التقليدية، والتى تتطلب بيانات عن الصادرات فقط، مع إجراء تعديل عليها يتمثل فى "تحييد" صادرات الدولة محل الدراسة، أو الصادرات العالمية من مجموعة كيماوية فرعية معينة، بإجمالى صادرات الدولة أو العالم من المنتجات الكيماوية "مجمعة" بدلا من تحييدها بإجمالى صادرات الدولة أو العالم من المنتجات الصناعية. وذلك لتقليل الآثار المحتملة لتحيز قياس المؤشر إلى أدنى، والتى قد تنشأ بسبب صغر مكون الصادرات غير التقليدية، ومنها الصناعات الكيماوية بالنسبة لمصر وباقى الدول النامية المختارة فى التحليل (GREENAWAY , 1993,P. 186)(١٠).

وتأخذ الصيغة المقترحة لقياس مؤشر المزية النسبية الظاهرية الشكل التالى:-

$$RCAij = (Xij / Xich) / (Xwj / Xwch)$$

حيث :

Xij صادرات الدولة i، من المجموعة الكيماوية الفرعية j (المجموعة ٥١١ مثلاً).

Xich صادرات الدولة i، من إجمالى المجموعات الكيماوية مجتمعة (القسم ٥).

Xwj الصادرات العالمية للمجموعة الكيماوية الفرعية j (المجموعة ٥١١ مثلاً).

Xwch إجمالى الصادرات العالمية من المجموعات الكيماوية مجتمعة (القسم ٥).

هذا ومن خلال الجدول رقم (٧) يمكن استعراض أوضاع المزية التنافسية التصديرية للمنتجات الكيماوية على النحو التالى :-

جدول رقم (٧) الأوضاع التنافسية للصناعات الكيماوية المصرية

المجمـــــوعة	الجزائر	البرازيل	الصين	مصر	الهند	إسرائيل	الأردن	كوريا	المغرب	السعودية	تونس	تركيا
٥١١	٣٨	٢٣	٠٥	٣٠	٠٩	١٤	٠٠	٣٥	٠٠	٣٣	٠١	١٠
٥١٢	٢٩	٢٣	٠٨	٠٥	١٦	١٨	٠١	٠٥	٠١	٧٨	٠٠	٠٧
٥١٣	٠٠	١٢	١٤	٠٠	١١	٠٨	٠٠	٣٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٣
٥١٤	٠٠	٢١	١٤	٠٢	١٨	٠٦	٠٠	١٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٥
٥١٥	٠٠	٠٠	١١	٠٠	٠٤	١٢	٠٠	٠٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٢
٥١٦	٠٠	١٥	١٦	٠١	٣٥	٠٨	٠٠	٠٤	٠٠	٥١	٠٠	٠١
٥٢٢	٩,٤	٣٨	٣٦	٤٦	٠٦	٢٠	١١	٠٦	١٨١	٣٨	١٠٦	٠٩
٥٢٣	٠٠	٠٦	٣٩	٣٣	٠٩	٤٠	٤٠	٠٧	٠٠	٠١	٧٠	٢٧
٥٢٤	٠٠	١٧	٤٨	٠١	٠٦	١٤	٠٠	٠٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٦
٥٢٥	٠٠	٠٠	٢٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٣١	٠٠	١٢	٢٨	٠٣	٦٢	٠٠	٠٠	١٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٣
٥٣٢	٠٠	٦٧	٠٦	٠٤	١٧	٠٠	٠٢	٠٣	٠٠	٠٢	٠٢	٦٧
٥٣٣	٠٤	٠٧	٠٧	٠٣	٠٢	٠٢	٠٧	٠٦	٠١	٠٤	٠٣	١٦
٥٤١	٠٥	٠٦	٢٣	٠٤	١٠	٠٣	٠٠	٠٤	٠١	٠٠	٠٠	٠٦
٥٤٢	٠١	٠٣	٠٣	١٨	١٩	٠٩	١٧	٠١	٠١	٠٠	٠١	٠٦
٥٥١	٢٨٥	٢٠	٠٩	٣٣	١٤	٠٩	٠١	٠٠	١٣	٠٠	٠٤	٠٧
٥٥٣	٠٧	٠٤	٠٤	١٥	٠٧	٠٤	٠٣	٠٢	٠١	٠٢	٠٦	١٠
٥٥٤	٠٦	٠٨	٠٥	٣٦	٠٤	٠٤	٥٥	٠٤	٠٢	٠٩	٠٧	١١٣
٥٦٢	٠٣	٠٦	٠٦	٥٥	٠٢	٣٨	١٣٩	٠٨	١٢٠	٣٧	١٣٩	٠٥
٥٧١	٠٢	٢٢	٠١	٠١	٠١	٠٥	٠٠	٣٤	٠٠	٧٣	٠٠	٠٣

obeikandl.com

تابع جدول رقم (٧) الأوضاع التنافسية للصناعات الكيماوية المصرية

المجمـــــوعة	الجزائر	البرازيل	الصين	مصر	الهند	إسرائيل	الأردن	كوريا	المغرب	السعودية	تونس	تركيا
٥٧٢	٠٠	٠٤	٠٧	٠٠	٠٢	٠١	٠٠	٤٨	٠٠	٠٦	٠٠	٠٠
٥٧٣	٠٠	١٦	٠٤	٠٧	٠٥	١١	٠٥	١٣	٠٠	١٧	٠٠	٠٥
٥٧٤	٠٠	٠٨	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	١١	٣٧	٠٠	٠٢	٠٠	١٣
٥٧٥	٠٠	٠٧	٠٣	٠٢	٠١	٠٦	٠٠	١٦	٠٠	٠٣	٠١	٠٧
٥٧٩	٠٠	٠١	٠٢	٠٠	٠١	٢٢	٠٠	٠٣	٠٠	٠٣	٠١	٠٢
٥٨١	٠٠	٠٧	٠٤	٠١	٠٣	٥٠	١٧	٠٥	٠٠	٠٤	٠٣	١٢
٥٨٢	٠٠	٠٦	٠٦	٠٢	٠٨	١١	٠١	١٥	٠٠	٠١	٠١	١٨
٥٨٢	٠٠	٠٢	٠١	٠٠	٠١	٠٢	٠٠	٠١	٠٠	٠٠	٠٠	٢١
٥٩١	٠١	٢٣	١٣	٠٥	٢٦	١٥	١٥	٠١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٨
٥٩٢	٠٠	١٩	٠٥	٠٣	٠٣	٠١	٠٤	٠٦	٠٠	٠١	٠٢	٠٦
٥٩٣	٠٦	١٢	٩٥	٠٠	١٠	٠٠	٠٠	٠١	٠٦	٠١	٣١	٠٢
٥٩٧	٠٠	٠٦	٠١	٠٠	٠١	٠٠	٠٠	٠٢	٠٠	٠١	٠١	٠٣
٥٩٨	٠١	٠٧	٠٨	١٤	٠٤	١٥	٠١	٠٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٤
عدد المجموعات ذات المزية النسبية الظاهرية الواضحة	٤	١٤	١٢	٨	٩	١٣	٨	١٠	٣	٧	٤	٨
نسبة صادرات المجموعات الكيماوية ذات المزية النسبية الظاهرية إلى إجمالى الصادرات من المنتجات	٨٩	٦٢٪	٦٩٪	٨٥٪	٦٦٪	٦٦٪	٩٤٪	٧٦٪	٩٧٪	٨٨٪	٨٩٪	٥٦٪

obeikandl.com

١- تتمتع مصر بمزايا نسبية ظاهرية فى ثمانى مجموعات كيماوية من بين ٣٣ مجموعة كيماوية، وتبلغ صادرات هذه المجموعات حوالى ٨٥٪ من إجمالى صادرات مصر من المنتجات الكيماوية، هذه المجموعات هى :

* عناصر وأحماض غير عضوية ٥٢٢ (٤,٦)[١١].
* أملاح معدنية لأحماض غير عضوية ٥٢٣ (٣٠٣)[١٢].
* منتجات دوائية ٥٤٢ (١,٨).
* زيوت رئيسة وعطرية ونكهات ٥٥١ (٣٠٣).
* مستحضرات تجميل وعطور ٥٥٣ (١,٥).
* صابون ومستحضرات تنظيف وتطهير ٥٥٤ (٣,٦).
* أسمدة مصنعة ٥٦٢ (٥,٥).
* منتجات كيماوية متنوعة ٥٩٨ (١,٤).

٢- تتراوح قيم مؤشر المزية النسبية الظاهرية لهذه المجموعات ما بين أدنى قيمة لها ١,٤ فى مجموعة المنتجات الكيماوية المتنوعة (٥٩٨) وأعلى قيمة لها ٥,٥ فى مجموعة الأسمدة المصنعة (٥٦٢).

٣- تتفق هذه النتائج إلى حد كبير، مع تلك التى جاءت بها الدراسات السابقة التى قامت بقياس المزايا النسبية الظاهرية للصناعات التحويلية بشكل عام والصناعات الكيماوية بشكل خاص، والتى أوضحت أن مصر تتمتع بمزايا نسبية ظاهرية فى عدة مجموعات سلعية (الأرز- السكر- الخضروات- المنتجات البترولية- القطن- المنسوجات- الأغطية- ألواح الحديد والصلب- الألومنيوم- الملابس الجاهزة، إلى جانب المنتجات الكيماوية التالية: الأسمدة الفوسفاتية- الزيوت العطرية الأساسية- مستحضرات التنظيف- الصابون- المنظفات الصناعية- العطور- مستحضرات التجميل- المنتجات الدوائية والصدلانية- المواد البلاستكية- مواد الصباغة والتلوين) وذلك خلال فترات السبعينات والثمانينات وأوائل التسعينات.[١٣]

٤- يلاحظ من المقارنة العددية، أن الصناعات الكيماوية تستحوذ على عدد كبير نسبياً من المجموعات الكيماوية التى تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية ظاهرية - سواء فى

الدراسة الحالية أو الدراسات السابقة – ضمن هيكل الصادرات السلعية المصرية.

٥- يبدو أن معظم المجموعات الكيماوية السابقة تعتمد بشكل أساسى على الموارد المحلية الموفورة فى مصر، سواء تمثل ذلك فى استخدام التحليل الكهربائى بالنسبة للمجموعتين: عناصر وأحماض غير عضوية – أملاح معدنية لأحماض غير عضوية ٥٢٢-٥٢٣، أو النباتات العطرية بالنسبة للمجموعتين: زيوت رئيسة وعطرية ونكهات، ومستحضرات تجميل وعطور ٥٥١ – ٥٥٣، أو الغاز الطبيعى بالنسبة لمجموعة الأسمدة المصنعة ٥٦٢.

طريقة أخري لحساب الوضع التنافسي للصناعات الكيماوية المصرية:

يمكن معرفة الوضع التنافسى للصناعات الكيماوية من خلال حساب ما يسمى "بمصفوفة التنافسية"، والتى تأخذ متغير الطلب العالمى فى الحسبان، حيث يتم تقييم الوضع التنافسى للصناعات الكيماوية المصرية من خلال أربع مجموعات، على النحو الذى يظهر فى المصفوفة التالية:

مصفوفة التنافسية (استنادا إلى النصيب السوقى)(١٤)

وضع النصيب السوقى/ اتجاه السلع	سلع راكدة (-)	سلع ديناميكية (+)
مكاسب فى النصيب السوقى (+)	نجوم آفله	نجوم صاعدة
فقدان فى النصيب السوقى (-)	تقهقر أو تراجع	فرص ضائعة

هذه المصفوفة تشرح الأوضاع التنافسية التالية:

النجوم الصاعدة: وهى تتعلق بالسلع الديناميكية التى يحقق فيها البلد المصدر زيادة فى النصيب السوقى.

النجوم الآفلة: وهى تتعلق بالسلع الراكدة التى يحقق فيها البلد المصدر زيادة فى النصيب السوقى.

الفرص الضائعة: وهى تتعلق بالسلع الديناميكية التى يفقد فيها البلد المصدر نصيبه السوقى.

التقهقر أو التراجع: وهو يتعلق بالسلع الراكدة التى يفقد فيها البلد المصدر نصيبه السوقى(١٥)

ويوضح الجدول رقم (٨) الأوضاع التنافسية للمنتجات الكيماوية (لعامى ١٩٩٥-١٩٩٦) التالية:

جدول رقم (٨):
الأوضاع التنافسية للمنتجات الكيماوية لعامى ١٩٩٥ - ١٩٩٦

المجموعة الكيماوية	الوضع التنافسى	النسبة إلى إجمالى صادرات المنتجات الكيماوية
الكيماويات العضوية (٥١)	فرص ضائعة	٦٪
الكيماويات غير العضوية (٥٢)	نجوم آفلة	٩٪
مواد الصباغة والدباغة (٥٣)	نجوم صاعدة	٧٪
المنتجات الدوائية والصيدلية (٥٤)	نجوم صاعدة	١٦٪
الزيوت الرئيسة والمواد العطرية (٥٥)	نجوم صاعدة	٣٠٪
الأسمدة المصنعة (٥٦)	نجوم آفلة	١٥٪
المواد البلاستيكية الأولية (٥٧)	تقهقر أو تراجع	-
المواد البلاستيكية المصنعة (٥٨)	نجوم صاعدة	١٪
منتجات كيماوية متنوعة (٥٩)	فرص ضائعة	١٦٪
إجمالى الكيماويات (٥)	نجوم صاعدة	١٠٠٪

١ – تعتبر صادرات المجموعة الكيماوية فى مجملها (القسم ٥) من النجوم الصاعدة فى أسواق التصدير العالمية.

٢ – تعتبر المجموعات الكيماوية: مواد الصباغة والدباغة (٥٣) – المنتجات الدوائية والصيدلانية (٥٤) – الزيوت الأساسية والمواد العطرية (٥٥) – المواد البلاستيكية والراتنجات الصناعية (٥٨) من النجوم الصاعدة.

٣ – تعتبر مجموعتا : المواد الكيماوية غير العضوية (٥٢) الأسمدة المصنعة (٥٦) من النجوم الآفلة.

٤ – أما مجموعتا: المواد الكيماوية العضوية (٥١) – المواد والمنتجات الكيماوية الأخرى (٥٧) – فهى تدرج تحت الوضع التنافسى (الفرص الضائعة).

٥ – وبالنسبة للمجموعة ٥٧ (المتفجرات والمنتجات النارية) فهى تندرج تحت فئة التقهقر أو التراجع(١٦).

٤-٢ الأوضاع التنافسية التصديرية المقارنة للمنتجات الكيماوية المصرية:

للتعرف على الأوضاع التنافسية التصديرية المقارنة للمنتجات الكيماوية المصرية يتم مقارنة قيمة مؤشر المزية النسبية الظاهرية للمجموعات الكيماوية التى تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية ظاهرية واضحة، مع نظيره فى الدول الأخرى محل المقارنة، على النحو التالى:

١ – يتنافس عدد كبير من الدول محل الدراسة مع مصر فى تمتعها بمزايا تنافسية تصديرية فى نفس المجموعات الكيماوية التى تظهر فيها مصر مزايا نسبية واضحة، على النحو الذى يظهره الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩) المنافسين لمصر فى المجموعات الكيماوية التى تتمتع فيها بمزايا نسبية

المجموعة الكيماوية	الدولة	قيمة المؤشر	الرتبة	عدد الدول المنافسة لمصر
٥٢٢	المغرب	١٨,١	١	٨
	تونس	١٠,٦	٢	
	الجزائر	٩,٤	٣	
	مصر	٤,٦	٤	
	الصين	٣,٦	٥	
	البرازيل	٢,٨	٦	
	السعودية	٢,٨	٧	
	إسرائيل	٢	٨	
	الأردن	١,١	٩	
٥٢٣	تونس	٧	١	٥
	إسرائيل	٤	٢	
	الأردن	٤	٣	
	الصين	٣,٩	٤	
	مصر	٣,٣	٥	
	تركيا	٢,٧	٦	
٥٤٢	الهند	١,٩	١	٢
	مصر	١,٨	٢	
	الأردن	١,٧	٣	
٥٥١	الجزائر	٢٥,٨	١	٤
	مصر	٣,٣	٢	
	البرازيل	٢	٣	
	الهند	١,٤	٤	
٥٥٣	المغرب	١,٣	٥	٠
	مصر	١,٥	١	
٥٥٤	تركيا	١١,٣	١	٢
	الأردن	٥,٥	٢	
	مصر	٣,٦	٣	
٥٦٢	تونس	١٣,٩	١	٥
	الأردن	١٢,٩	٢	
	المغرب	١٢	٣	
	مصر	٥,٥	٤	
	إسرائيل	٣,٨	٥	
	السعودية	٢,٧	٦	
٥٩٨	اسرائيل	١,٥	١	١
	مصر	١,٤	٢	

المصدر: حيث من واقع البيانات الواردة فى الملحق الإحصائى

٢- تمتلك مصر وضعاً تنافسياً ممتازاً، فى مجموعتى: الزيوت الرئيسة والعطرية والنكهات (٥٥١) - مستحضرات التجميل والعطور (٥٥٣) - ثم وضعاً تنافسياً وسطاً فى المجموعات (٥٢٢ - ٥٤٢ - ٥٦٢) ولكنها تسجل وضعا تنافسيا رديئاً فى المجموعات (٥٣٢ - ٥٥٤ - ٥٩٨).

٣- أكثر الدول منافسة لمصر هى الأردن وإسرائيل، حيث تتنافس الأردن مع مصر فى (خمس) مجموعات كيماوية، بينما تتنافس إسرائيل مع مصر فى (أربع) مجموعات كيماوية.

٤- فيما يتعلق بالأوضاع التنافسية التصديرية للصناعات الكيماوية فى "مجموعها"، فإنه بإيجاد متوسط الرتب للدول محل الدراسة، طبقاً لقيمة مؤشر المزية النسبية الظاهرية فى المجموعات الكيماوية المختلفة، كما هو وارد فى الجدول رقم (١٠)، يتضح أن كلاً من دول البرازيل، والصين، وتركيا، وكوريا، والهند، وإسرائيل، والسعودية قد حققت وضعا تنافسيا تصديريا أفضل من مصر، وهذه الدول فى معظمها تتمتع بمزايا نسبية ظاهرية فى عدد أكثر فى المجموعات الكيماوية مقارنة بمصر، وعليه فإنه يمكن القول: إن هذه الدول تمتلك قدرات تنافسية تصديرية ممتازة وقدرة كبيرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية للمنتجات الكيماوية أفضل من مصر(١٧).

جدول رقم (١٠): متوسط الفترة من ١٩٩٥ – ١٩٩٦

الدولة	متوسط الرتب	الترتيب
البرازيل	٣,٩٧	١
الصين	٤,٦١	٢
تركيا	٥,٠٩	٣
كوريا	٥,٢٤	٤
الهند	٥,٣٦	٥
إسرائيل	٥,٣٩	٦
السعودية	٦,٧٦	٧
مصر	٦,٩١	٨
تونس	٨,٠٩	٩
الأردن	٨,١٢	١٠
الجزائر	٨,٣٩	١١
المغرب	١٠,٠٦	١٢

المصدر : من إعداد الباحث

تم إيجاد رتبة كل دولة داخل المجموعات الكيماوية المختلفة، من خلال حساب متوسط الرتب لكل دولة وذلك بقسمة إجمالى الرتب للمجموعات الكيماوية على عدد هذه المجموعات (٣٣ مجموعة) .

وعليه يتبين من خلال التحليل السابق، أن مصر حققت مزايا تنافسية تصديرية فى عدد غير قليل من المنتجات الكيماوية، مقارنة بباقى المجموعات السلعية التى تشكل الهيكل التصديرى لمصر، ولكن اتضح من خلال فحص الأداء المقارن، ضعف الوضع التنافسى للمنتجات الكيماوية المصرية فى علاقته بالمنافسين الآخرين.

والسؤال الذى يطرح نفسه هو، ما هى الأسباب وراء ذلك؟

فى سبيل الإجابة على هذا السؤال سوف يتم قياس متوسط إنتاجية العامل؛ وذلك للتعرف على نوعية (محددات) المزية التنافسية التصديرية المتحققة، وهل هى من الدرجة المتواضعة (محددات سعرية) أم هى من الدرجة المتقدمة (محددات هيكلية)(١٨).

٥- قياس "نوعية" المزية التنافسية التصديرية للصناعات الكيماوية المصرية:

(مؤشر متوسط إنتاجية العامل)

أكد بورتر أن نوعية وإنتاجية عناصر الإنتاج -وليس وفرتها- هى المحدد الرئيس للمزية التنافسية، وأيضا أوضح أن ارتفاع النصيب القومى من الصادرات العالمية يكون له تأثير ملموس على مستويات المعيشة، إذا كانت هذه الصادرات متولدة من صناعات ذات مستويات مرتفعة من الإنتاجية، بحيث تساهم فى نمو الإنتاجية القومية.

وكذلك تناولت العديد من الدراسات التطبيقية تحليل أثر عناصر التنافسية الهيكلية على المزية التنافسية للصناعات، وخاصة المتغير التكنولوجى، فقد توصلت إحدى الدراسات -من خلال دلائل قياسية لـ١٥ دولة من دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى (OECD) خلال الفترة من ١٩٦١-١٩٨٣- إلى أن الدول ذات المعدلات التصديرية المرتفعة صاحبها معدلات نمو متزايدة لتكلفة وحدة العمل النسبية، وهذه العلاقة "غير المتوقعة" بين المتغيرين أمكن إرجاعها إلى الأثر المهم للقدرات التكنولوجية على تفسير الأداء التصديرى للدول. وأيضا أوضحت هذه الدراسة أن تنافسية السعر والتكلفة أظهرت تأثيراً أقل فى تفسير الأنصبة السوقية لهذه الدول، وأن تأثيرهما ظهر فقط

فى الأجل القصير، أما فى الأجل الطويل، فقدرة الدولة على المنافسة يعتمد على الابتكار التكنولوجى، ومدى إنفاقها على البحوث والتطوير(١٩).

و ذكرت بعض الكتابات أن التنافسية ما هى إلا مرادف للإنتاجية، فهى تعكس بشكل جيد أثر التقدم التكنولوجى فى العملية الإنتاجية من ناحية، وارتفاع مستوى المعيشة من ناحية أخرى (KRUGMAN, 1994,P.42). وكذلك فإن العديد من الأوراق الرسمية الحكومية (White Papers) التى تناولت قضية التنافسية أكدت على الدور الحيوى للإنتاجية فى تحقيق المزية التنافسية للدول (OECD,1990,CH.1)

وعليه تقوم الدراسة الحالية بحساب مؤشر الإنتاجية المتوسطة للعامل لإجمالى الصناعات الكيماوية (٣٥)؛ وذلك لتحديد نوعية (مدى تقدم أو تواضع) المزية التنافسية التصديرية المتحققة من ناحية، والتعبير عن التنافسية الهيكلية من ناحية أخرى(٢٠).

ويوضح الجدول رقم (١١) أن مصر سجلت مستوى متدنياً نسبياً للإنتاجية المتوسطة للعامل مقارنة بغالبية الدول محل المقارنة، بينما حققت كل من كوريا، وتركيا، والسعودية، والبرازيل، أعلى مستوى لمتوسط إنتاجية العامل، مقارنة بالدول الأخرى محل الدراسة.

جدول رقم (١١): متوسط إنتاجية العامل فى الصناعات الكيماوية مجتمعة
متوسط الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٧

الدولة	القيمة المضافة (مليون دولار أمريكى)	عدد العمال (ألف عامل)	إنتاجية العامل (ألف دولار أمريكى)
الصين	٣٥٩٦٢	٧١٣١	٥
الهند	١٢٧٢٣	١٢٠٨	١١
الجزائر	٢٧٦	٢٢	١٣
مصر	٢٧٣٣	١٩٧	١٤
الأردن	٣٠٧	١٨	١٧
المغرب	١٠١١	٤٩	٢١
تونس	١٣٩٨	٢٣	٦٢
إسرائيل	٢٤٦١	٤٠	٦٣
البرازيل	٣٧٤٠٦	٤٤٧	٨٤
السعودية	٢٨٨٣	١٤٢	١٠٧
تركيا	١٢٧٦٠	١٠٩	١١٧
كوريا	٣٤١٠٤	٢٨٦	١١٩

المصدر : قواعد بيانات اليونيدو، والكتاب العالمى للإحصاءات الصناعية.
تم استبعاد صناعة معامل تكرير البترول (٣٥٣) المدرجة ضمن الصناعات الكيماوية طبقاً لتصنيف الإنتاج الصناعى؛ بهدف إيجاد قدر من الاتساق بين بيانات التجارة والإنتاج الصناعى للصناعات الكيماوية على المستوى التجميعى.

هذا و"بمناظرة" مؤشر إنتاجية العامل بمؤشر المزية النسبية الظاهرية من خلال مقارنة "رتب" كل منهما للدول محل الدراسة كما يظهر من خلال الشكل رقم (١) يتضح ما يلى:

شكل رقم (١): الاتساق بين مؤشرى إنتاجية العامل والمزية النسبية الظاهرية

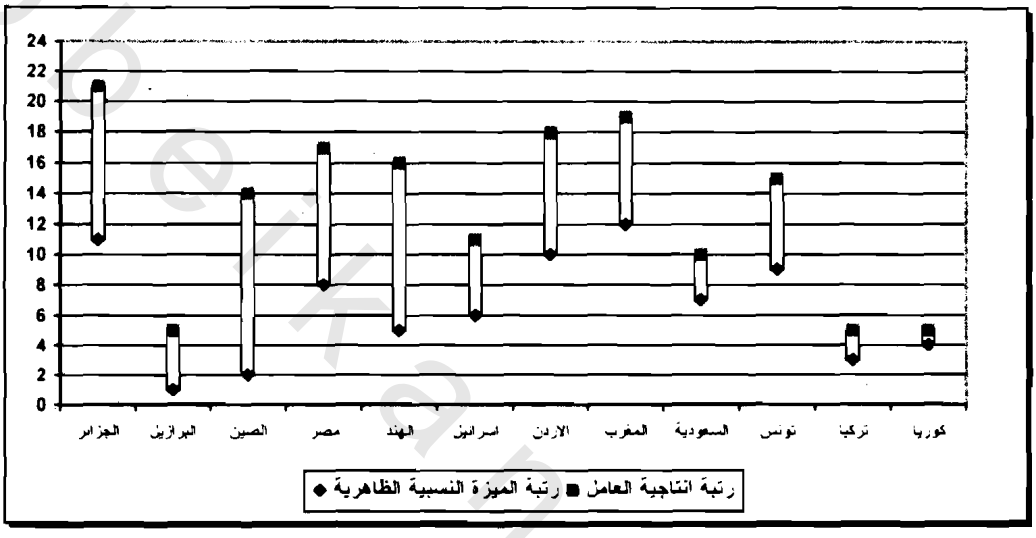

ALP= (Q/L)

حيث تعبرL عن إجمالى عدد المشتغلين فى الصناعة الكيماوية "مجتمعة "، وQ تعبر عن القيمة المضافة الصافية، وذلك لمتوسط السنوات من ١٩٩٥-١٩٩٧، واستناداً إلى قواعد بيانات الإنتاج الصناعى التى تنشرها منظمة اليونيدو.

١- التقارب النسبى بين رتبة مؤشر إنتاجية العامل ومؤشر المزية النسبية الظاهرية لكل من دول: كوريا، وتركيا، والسعودية، وإسرائيل، والبرازيل، والتباعد الواضح بالنسبة لدول: مصر، والهند، والصين، والمغرب، والأردن، وهذا الوضع يعطى دلالة على أن المزايا التنافسية التصديرية لمجموعة الدول الأخيرة، قد تعتمد بشكل أكبر على محددات أخرى تفسر المزية التنافسية التصديرية بخلاف الإنتاجية، مثل الموارد المحلية المتوفرة محلياً، وهى مزايا لايعول عليها كثيراً، خاصة فى ظل وجود عوامل تكنولوجية متقدمة للمنافسين الآخرين.

٢- قد يعكس التباين بين مؤشر المزية النسبية ومؤشر إنتاجية العامل، الاختلاف فى استراتيجية المنافسة التى تتبعها كل دولة، فبعض الدول قد تتبع استراتيجية "قيادة التكلفة" عند المنافسة فى الأسواق العالمية، وبمعنى آخر تعتمد مزاياها التنافسية على محددات سعرية، مثال ذلك دولتا الصين والهند، فعلى الرغم من أن الأداء التصديرى لهما احتل مرتبة متقدمة، إلا أن إنتاجية العامل لهما جاءت منخفضة وعلى العكس نجد أن دولاً مثل كوريا والبرازيل، سجلتا أداء تصديريا ممتازاً، وصاحبته إنتاجية مرتفعة للعامل، الأمر الذى قد يدل على أن هذه الدول من المحتمل أنها تتبع استراتيجية "تمايز المنتجات" أو تستند إلى محددات هيكلية عند التنافس فى الأسواق العالمية.

هذا ومن خلال تكوين "مؤشر مركب" يشتمل على "الرتب" الخاصة بكل من مؤشر المزية النسبية الظاهرية، للتعبير عن المزية التنافسية التصديرية، ومؤشر الإنتاجية المتوسطة للعامل للتعبير عن التنافسية الهيكلية، كما يتضح من الجدول رقم (١٢) ويلاحظ ما يلى(٢١):

جدول رقم (١٢): المؤشر المركب للقدرات التنافسية للصناعات الكيماوية
(باستخدام طريقة الرتب)

الدولة	رتبة المزية النسبية الظاهرية	رتبة إنتاجية العامل	الرتبة المتوسطة للمؤشر المركب
البـــرازيل	١	٤	٢,٥
تركـــيـــا	٢	٢	٢,٥
كـــــوريا	٣	١	٢,٥
السـعـودية	٤	٣	٥,٠
إســـرائيل	٥	٥	٥,٥
الـــصـــين	٦	١٢	٧,٠
تـــونـــس	٧	٦	٧,٥
الـــهـــنـــد	٨	١١	٨,٠
مـــصـــر	٩	٩	٨,٥
الأردن	١٠	٨	٩,٠
المغـــرب	١١	٧	٩,٥
الجـــزائر	١٢	١٠	١٠,٥

تم حساب رتبة المؤشر المركب من خلال إيجاد متوسط رتبة المزية النسبية الظاهرية وإنتاجية العامل. والرتبة الأقل تعنى أن الدولة تتمتع بمزية نسبية ظاهرية وإنتاجية متوسطة للعامل أكبر من الدول الأخرى.

١- جاء ترتيب مصر فيما يتعلق برتبة المؤشر المركب للقدرات التنافسية متأخراً، مقارنة بدول مثل إسرائيل، والسعودية، وتونس، الأمر الذى يشير إلى التواضع النسبى لنوعية المزية التنافسية التصديرية المتحققة للمنتجات الكيماوية بشكل عام.

٢- تأتى البرازيل، وتركيا، وكوريا، محققة لقدرات تنافسية ممتازة فى الصناعات الكيماوية، استناداً إلى الأداء التصديرى والاختبار الناجح فى الأسواق العالمية، جنباً إلى جنب مع ارتفاع إنتاجية العامل فى صناعاتهم الكيماوية.

٣- جاءت كل من الجزائر والأردن والمغرب فى ذيل القائمة، مما يعكس نوعية متواضعة من المزايا التنافسية المتحققة، مقارنة بالدول الأخرى محل الدراسة.

هذا وقد يمكن إرجاع الانخفاض النسبى لإنتاجية العامل المصرى- ومن ثم تدنى رتبة المزية التنافسية التصديرية المتحققة مقارنة بالمنافسين الآخرين- بشكل أساسى إلى محدودية القدرة التكنولوجية الذاتية للصناعة المصرية بشكل عام، والصناعات الكيماوية بشكل خاص. فقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن معظم الشركات الصناعية الكيماوية أهملت عملية الإنفاق على البحث والتطوير، وأنه على الرغم من تعدد وحدات البحث والتطوير الخاصة بهذه الصناعات، فإنها تبدو غير فعالة فى إحداث التقدم التكنولوجى الملائم لطبيعة هذه الصناعات(٢٢)، هذا إلى جانب الأثر الكبير للطاقات غير المستغلة على إنتاجية العامل.

وأوضحت أن الهيكل الحالى من العمالة الصناعية فى الصناعات الكيماوية لا يساعد على استيعاب التكنولوجيا الحديثة، وإنتاج منتجات لها مزايا تنافسية تتوافق مع طبيعة المنافسة العالمية. فحوالى أكثر من ٥٠٪ من الذين يعملون فى الصناعات الكيماوية بدون مؤهلات، وأغلبهم من الأميين، الأمر الذى لايتفق مع طبيعة هذه الصناعات من حيث كونها من الصناعات التى تتطلب محتوى مهارياً مرتفعاً (محمد محمود أمين، ١٩٩٦، ص ١٧٥).

وفى هذا الصدد يقرر الاقتصادى Lall أن "العناصر الهيكلية"- ومن بينها بناء القدرة التكنولوجية للدول، وإدخال التكنولوجيا الحديثة- على الرغم من أنها تعتبر من أهم

المحددات لبناء القدرة التنافسية فى القطاع الصناعى للدول النامية، إلا أنه غالباً ما يتم إهمالها، ويتم التركيز بدلاً منها على توجهات التجارة والسياسة الصناعية، والاهتمام بالجدل حول التصنيع التصديرى والإحلالى، والعناية بمفهوم الحوافز والأسعار الحقيقية غير المشوهة، وأوضح أن هناك ضرورة على الدول النامية للاهتمام بتنمية قدراتها التكنولوجية، سواء على مستوى المنشأة، أو على المستوى القومى بما له من تأثير على التنافسية الصناعية (LALL, SANJAYA, 1990, P.25).

٦- عناصر مقترحة لتطوير القدرة التنافسية للصناعات الكيماوية المصرية:

(من المزايا النسبية إلى المزايا التنافسية)

بناء على النتائج التى تم التوصل إليها فى هذه الدراسة، يمكن التوصية ببعض العناصر المقترحة التى قد تفيد فى تطوير القدرة التنافسية للصناعات الكيماوية المصرية وتقدم مرشدا لمتخذى القرار وصانعى السياسات، وذلك على النحو التالى:

١- ينبغى العناية عناية فائقة بالمتغيرات الهيكلية للمزية التنافسية، من خلال زيادة معدلات نمو إنتاجية العامل المصرى فى الصناعات الكيماوية المختلفة، وتفعيل العناصر التكنولوجية داخل الصناعات الكيماوية، و زيادة المخصصات الموجهة لتمويل عمليات البحث العلمى والتطوير داخل الصناعات الكيماوية، وخاصة صناعة الأدوية لمواجهة الآثار المترتبة على تطبيق اتفاقية الجات فى مجال الملكية الفكرية (Trips)، والاستفادة من منجزات تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية فى التحكم فى سلسلة الإمداد، وتبادل المعلومات، وتنفيذ نظم الإنتاج الفورى، وغيرها من المستحدثات الصناعية.

٢- العمل على تخفيض تكلفة المدخلات الأساسية للصناعات الكيماوية لتتوافق مع الأسعار العالمية (وفى ضوء تكلفة الفرصة البديلة، والاستخدام الأمثل للموارد) وخاصة فيما يتعلق بأسعار الغاز الطبيعى، حيث إنه أحد المدخلات الأساسية لصناعة الأسمدة الآزوتية؛ وذلك لتحسين موقفها التنافسى فى الأسواق المحلية والخارجية، إلى جانب التركيز على أنشطة تخفيض التكاليف داخل المنشآت.

٣- ضرورة تخفيض الأعباء المالية المحملة على الاستثمار والإنتاج (معدل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، ضريبة المبيعات على السلع الاستثمارية، والرسوم الإدارية فى الجمارك، وثمن الأراضى فى المجتمعات الجديدة، وتكلفة الكهرباء والمياه، وتكلفة المعاملات، وباقى الأعباء الأخرى المؤثرة على تكلفة الإنتاج).

٤- الاستفادة من وجود خام البترول والغاز الطبيعى لإقامة صناعات بتروكيماوية وسيطة تمد الصناعات الكيماوية والصناعات التحويلية الأخرى بالمنتجات الكيماوية الوسيطة؛ نظرا لأنها صناعات أقل حساسية للتقلبات فى الطلب وفى الأسعار فى السوق العالمى. ولعل التصريحات الأخيرة نحو إقامة مجمعات بتروكيماوية تستفيد من توفر الموارد المحلية، يعتبر توجهاً صحيحاً.

٥- توفير دعم حكومى فيما يتعلق بالقدرات التكنولوجية للصناعات الكيماوية، سواء من خلال توفير المعلومات التكنولوجية، أو دعم أنشطة البحث والتطوير، أو إدارة التكنولوجيا على مستوى الصناعة والمنشآت، فتعزيز وإدارة القدرات التكنولوجية يجب اعتباره جزءاً أساسياً من السياسة الصناعية لمصر.

٦- دعوة الاستثمار الأجنبى المباشر لإقامة مشروعات فى هذه الصناعات، للاستفادة من شبكات التسويق والإنتاج العالميين التى يتمتع بها.

٧- سرعة التخلص من الشركات الكيماوية العامة الخاسرة، والتى تمثل استنزافا خطيرا للموارد الاقتصادية، والإسراع فى تنفيذ برنامج الخصخصة للشركات الكيماوية الأخرى لرفع كفاءتها الاقتصادية وقدرتها التنافسية.

٨- ضرورة تبنى تكنولوجيات لها تأثير طيب على البيئة (Environmentally - Sound Technologies)، لتتوافق مع المواصفات والمعايير البيئية الآخذة فى التزايد عالمياً، وذلك لكى تكتسب جواز المرور للتنافس فى الأسواق العالمية.

٧- الخلاصـــة:

١- أظهرت نتائج قياس المزية التنافسية للصناعات الكيماوية المصرية تمتع مصر بمزايا نسبية فى ثمانى مجموعات كيماوية من بين ٣٣ مجموعة كيماوية، تبلغ صادراتها حوالى ٨٥٪ من إجمالى صادرات مصر من المنتجات الكيماوية، وهذه المجموعات هى:- عناصر وأحماض غير عضوية ٥٢٢، أملاح معدنية لأحماض غير عضوية ٥٢٣، منتجات دوائية، بما فيها الفيتامينات ٥٤٢، زيوت رئيسة وعطرية ونكهات ٥٥١، مستحضرات تجميل وعطور ٥٥٣، صابون ومستحضرات تنظيف وتطهير ٥٥٤، أسمدة مصنعة ٥٦٢، منتجات كيماوية متنوعة ٥٩٨. ولكن تبين أن دولاً كثيرة تتنافس مع مصر فى نفس المجموعات الكيماوية التى تتمتع فيها بمزايا نسبية واضحة.

٢ - أظهر التحليل تحقيق مصر لوضع تنافسى جيد فى علاقته بهيكل الصادرات المصرية السلعية، إلا أن هذا الوضع فى علاقته بالدول المنافسة جاء متواضعا فهناك العديد من الدول مثل: البرازيل، والصين، وتركيا، وكوريا، والهند، وإسرائيل، والسعودية حققت أوضاعا تنافسية تصديرية ممتازة نسبياً وقدرة، كبيرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية للمنتجات الكيماوية مقارنة بمصر.

٣ - حققت مصر قيمة منخفضة فى الإنتاجية المتوسطة للعامل مقارنة بالمنافسين الآخرين، الأمر الذى يؤكد أن الأداء التصديرى للمنتجات الكيماوية المصرية يعتمد على المزايا النسبية الموفورة محلياً، وليس على العناصر التنافسية الهيكلية التى تعتبر محددات أساسية لبناء المزايا التنافسية المتقدمة.

وعلى الرغم من ذلك يعتقد أن هناك فرصة سانحة لمصر لتنمية صادراتها من المنتجات الكيماوية؛ وذلك بسبب أمرين : الأول: يتمثل فى الاستفادة من التغييرات التى طرأت على نمط التخصص العالمى فى الصناعات الكيماوية، وإقامة صناعات تستفيد من الموارد المحلية الموفرة، والأمر الثانى: هو وجود منتجات كيماوية تتمتع مصر فيها بالفعل بمزايا تنافسية تصديرية واضحة؛ الأمر الذى يمكن مصر من مضاعفة حصتها من هذه المنتجات فى الأسواق العالمية إذا عملت على رفع كفاءتها وجودتها.

كذلك فإن قدرة الاقتصاد المصرى على الاستمرار والتواجد فى حلبة المنافسة العالمية سوف يرتبط أساساً بمدى نجاحه فى الخروج من الدائرة الاستاتيكية الضيقة للمزايا النسبية– التى قد تكون مقبولة فى الأجل المتوسط – إلى الدائرة الديناميكية الأوسع المعتمدة على مزايا تنافسية جديدة ومتجددة تتعدى مجرد المنافسة السعرية المستمدة من وفرة الخامات الأولية.

obeikandl.com

الهوامـــش :

(١) فى إطار استراتيجية تنمية الصادرات المصرية، التى أعدتها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية استهدف زيادة الصادرات من الصناعات الكيماوية والأدوية، من ٣٤٢مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٦٩٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣، بمعدل نمو سنوى حوالى ٢٦ ٪.

(٢) بدأت هجرة الصناعات الكيماوية من دول الشمال إلى دول الجنوب منذ منتصف السبعينات، إلا أن إقامة هذه الصناعات فى الدول النامية غالبا ما تواجه بالعديد من القيود التى تعوق انطلاقها، منها المشاكل الخاصة بالأسعار الصحيحة للبترول والغاز الطبيعى، والنقص فى رؤوس الأموال اللازمة لإقامة هذه المصانع الكبيرة، وعدم كفاية البنية الأساسية لمعظم هذه الدول، والنقص فى العمالة الماهرة اللازمة للصناعة، وأخيرا المشاكل الخاصة بإنشاء الشركات المشتركة مع الشركات العالمية الكبرى، لمزيد من التفاصيل انظر :

UNIDO., (1990), Op.Cit, P.184.

(٣) يلاحظ أن دول :مصر، والجزائر، وتركيا ، وتونس، والأردن، والمغرب، تنتمى إلى دول الدخل المتوسط المنخفض، ودولتى البرازيل والسعودية تنتميان إلى دول الدخل المتوسط المرتفع والصين والهند تنتميان إلى مجموعة دول الدخل المنخفض، اما إسرائيل وكوريا فتنتميان إلى مجموعة دول الدخل المرتفع (وفقا لتصنيف البنك الدولى عام ١٩٩٩) .

(٤) صنف " lall " المنتجات الكيماوية إلى جزئين، الأول: يستند إلى الموارد (Resource Based Products (RB))، ولكنها إلى جانب هذا تستخدم تكنولوجيات كثيفة المهارة، والحجم، ورأس المال (مثل معامل تكرير البترول) . والثانى: يندرج تحت المنتجات متوسطة التكنولوجيا (Medium Technology (MT))، وهى تستخدم مستويات متوسطة من R&D واحتياجات مهارية مرتفعة، لمزيد من التفاصيل، راجع:

Lall, Sanjaya, "The Technological Structure and Performance of Developing Country Manufactured Exports, 1985-1998" QEH Working Paper Series, June 2000.

(٥) تعتبر قضية تآكل طبقة الأزون، التى ظهرت مؤخراً، نتيجة انبعاث الكلورفلوركربون (C F C) من أهم الأمثلة على إضرار الصناعات الكيماوية بالبيئة، كذلك نجد أن الغازات المنبعثة من الصناعات الكيماوية تؤدى إلى آثار ضارة، فيما يتعلق بالقدرة البصرية للإنسان، والجهاز التنفسى، وأمراض السرطان، وغيرها • انظر تفصيلاً عن الآثار البيئية للصناعات الكيماوية، راجع:

UNIDO., (1990), Op.Cit., P.185.

(٦) الشركة القابضة للصناعات الكيماوية، "الميزانية ونتائج الأعمال للعام المالى ٩٩/ ٢٠٠٠،.

(٧) يعتبر الاتحاد الأوروبى الشريك التجارى الأول لمصر، بنسبة تبلغ حوالى ٥٠٪ من إجمالى تجارة مصر فى المنتجات الكيماوية، وأهم الدول التى تصدر إليها مصر منتجات كيماوية ، هى: السعودية، وإيطاليا، وفرنسا ، وليبيا، وروسيا، وأهم الدول التى تستورد منها مصر، هى : ألمانيا، والولايات المتحدة، وإيطاليا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة.

(٨) محمد محمود أمين، (١٩٩٦) "الوضع التكنولوجى القائم بقطاع الصناعة المصرى، ومدخل لتطويره "، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجى، الشركة القومية للتنمية التكنولوجية، ص١٦٧ . انظر كذلك الدراسة التالية، والتى قامت بحساب مؤشر الاعتماد على التجارة للصناعات الكيماوية والذى جاء مساويا لـ -٧٢، وهو ما يعنى اعتماد الصناعات الكيماوية بشكل كبير على الواردات من الخارج.

- هبة حندوسة وأخريات، "القدرة التنافسية لهيكل الصناعة العربية "ندوة "دور القطاع الخاص فى الاقتصادات العربية "(تحرير) سمير القدسى (صندوق النقد العربى، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، ١٩٩٩، ص ١٢٧- ١٧٦.

(٩) يوسف بطرس غـــالى، "مصر والجات :التزامات التخفيضات الجمركية "كتاب الأهرام الاقتصادى، سبتمبر، ٢٠٠٠، ص ٥٨-٨٥.

(١٠) إذا جاءت قيمة هذا المؤشر أكبر من الواحد الصحيح فإنه يمكن الحكم بأن الدولة تتمتع بمزية نسبية ظاهرية، والعكس صحيح فى حالة انخفاض القيمة عن الواحد الصحيح، أى أن نصيب الدولة من المجموعة الفرعية إلى إجمالى صادراتها من المنتجات الكيماوية مجمعة (Xij/ Xich) يتجاوز النصيب التصديرى العالمى لنفس المجموعة الفرعية منسوبة إلى إجمالى الصادرات العالمية للمنتجات الكيماوية (Xwj /Xwch)

وسوف يتم حساب المتوسط العام لقيمة الصادرات خلال الفترة من (١٩٩٥- ١٩٩٨) تفادياً لما تشهده بيانات التجارة عموماً من تقلبات فى العديد من الدول، أو نتيجة لعدم استمرار دورية نشر البيانات فى مصادرها .ويجرى التحليل لـ ٣٣ مجموعة كيماوية فرعية (على مستوى ٣ أرقام) وفقاً للتصنيف القياسى للتجارة العالمية (SITC REV.3)، وذلك على النحو الوارد فى الجدول رقم (م) فى الملحق .

(١١) تشتمل هذه المجموعة على المنتجات التالية :أسود الكربون، والكلور، وحمض الكبريتك وحمض النتيريك، والأمونيا ، وهيدروكسيد الصوديوم.

(١٢) تشتمل هذه المجموعة على كربونات الصوديوم - المركبات الفوسفورية

(١٣) لمزيد من التفاصيل عن هذه الدراسات، راجع:

- UNIDO., (1982): " Changing Patterns of Trade in World Industry: An Empirical Study on Revealed Comparative Advantage, New York: United Nations. PP: 67-71.

- Yeats, Alexander., (1995): " Export Prospects of Middle Eastern Countries: A Post Uruguay Round Analysis ", Conference on Liberalization of Trade And Foreign Investment, Istanbul, 16-18, September, PP: 30-45.

- منى طعيمة الجرف، (١٩٩٥)، "دور الصادرات فى تنمية الاقتصاد المصرى بعد عام ١٩٧٤ "، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

- ERF., (1996): " Economic Trends in the Mena Region ", Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, Cairo, p.31.

- وزراه الاقتصاد، (١٩٩٨)، "تقرير آفاق التنافسية الدولية للاقتصاد المصرى "، التقرير الأول مصر.

(١٤) تستخرج الأوضاع التنافسية السابقة من حزمة البرامج المسماة (Tradecan) التى تحلل التنافسية لدول العالم المختلفة (المتقدم والنامى)، وقد قام بإعدادها البنك الدولى بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبى (إصدار ١٩٩٩).

(١٥) نموذجياً من الملائم أن يكون النصيب الأكبر من الصادرات بمثابة نجوم صاعدة، والتى تتأتى من خلال حصد الدول لأنصبة سوقية متزايدة فى المنتجات سريعة النمو فى التجارة العالمية .أما بالنسبة لوضع الفرص الضائعة فهى أقل مرغوبية، حيث تفقد الدولة أنصبتها السوقية فى المنتجات الديناميكية، وفيما يتعلق بالنجوم الآفلة، فهى غير مرغوب فيها، حيث إن الأنصبة السوقية تتزايد، ولكن بالنسبة للمنتجات الراكدة التى يتضاءل الطلب العالمى عليها .وأخيراً فإن وضع التقهقر، قد يكون مرغوباً فيه إذا كان فقدان النصيب السوقى بالنسبة للسلع الراكدة يتزامن مع زيادة النصيب السوقى للمنتجات الديناميكية.

(١٦) المجموعات الكيماوية التى تحتها خط، حققت فيها مصر أنصبة تصديرية متزايدة، وهى تتضمن المجموعات الكيماوية ٥٢٢ -٥٢٣ - ٥٥١ - ٥٥٣ - ٥٥٤، والتى تتمتع فيها مصر أيضا بمزايا نسبية ظاهرية طبقاً لمؤشر بيلا بلاسا السابق حسابه.

(١٧) على سبيل المثال تأتى البرازيل وإسرائيل والصين وكوريا فى المرتبة الأولى من حيث تمتعها بمزايا نسبية ظاهرية فى عدد كبير نسبياً من المجموعات الكيماوية الفرعية محل الدراسة مقارنة بمصر (١٤- ١٣- ١٢- ١٠) مجموعة على الترتيب، تمثل هذه المجموعات نسب ٦٢٪- ٦٦٪- ٦٩٪- ٧٦٪ ، من إجمالى صادرات هذه الدول من المنتجات الكيماوية (مجتمعة).

(١٨) فرق بورتر فى كتابه الرائد "المزية التنافسية للأمم " بين نوعين من المزايا التنافسية، الأولى: ذات الدرجة المنخفضة (Lower Order Advantage)، وهى تأتى من خلال تكاليف العمل

المنخفضة، أو نتيجة لرخص الموارد المحلية الموروثة، إلا أن هذه النوعية من المزايا التنافسية يمكن محاكاتها وتقليدها، فالمنافسون قد يستطيعون تكرار هذه المزية من خلال التوطن فى موقع جديد يتسم بانخفاض تكاليف عناصر الإنتاج فيه، أو من خلال الاستفادة من وفورات اقتصاديات الحجم، او ابتكار تكنولوجيا جديدة، وهناك أيضا المزية التنافسية ذات الدرجة الرفيعة الممتازة (Higher - Order Advantage)، والتى تعتمد على العديد من العناصر المتقدمة الممتازة، فهى تتطلب مهارات أكثر تقدماً، وقدرات تدريبية وفنية داخلية ممتازة وعلاقات قوية مع المستهلكين، وتراكم الاستثمار المادى والبشرى، وأنشطة للبحث والتطوير، وأنظمة تسويق جيدة والمزية التنافسية ذات الدرجة الرفيعة ليست فقط أكثر استمرارية من المزية التنافسية التقليدية، ولكنها تكون أيضا مرتبطة بالمستويات المرتفعة من الإنتاجية.

(٢٠) Agenor, Pierre-Richard. (1995): "Competitiveness and External Trade Performance of the French Manufacturing Industry", IMF Working Paper, December, IMF., pp: 6-8.

- تستخدم الصيغة التالية لحساب متوسط إنتاجية العامل .

(٢١) يمكن توظيف هذاالمؤشر للتعبير عن المفهوم الشائع للتنافسية الدولية، والذى يعرفها بأنها: "قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التى تنجح فى امتحان أو اختبار الأسواق الدولية، وفى الوقت نفسه تحافظ وتوسع من الدخل الحقيقى للمواطنين، "وذلك بافتراض أن مؤشر المزية النسبية الظاهرية يعكس المنافسة فى الأسواق العالمية، وأن مؤشر الإنتاجية المتوسطة للعامل يعكس متوسط دخل الفرد ومستوى معيشته.

(٢٢) هناك العديد من وحدات البحث والتطوير الخاصة بالصناعات الكيماوية، منها على سبيل المثال : معهد كيما للصناعات الكيماوية، ومركز تنمية صناعات البلاستيك، ووحدة بحوث الورق والسليولوز (المركز القومى للبحوث) ، ووحدة بحوث البوليمرات، ووحدة بحوث مواد الدباغة، ومعامل بحوث الإنتاج (شركة السكر والتقطير).

قائمـــة المراجـــع :

- **العربيـــــة :**

١- شيام خيمانى، واندروستون، (١٩٩٦)، «مؤشرات القدرة التنافسية الدولية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، الندوة، **نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا**، القاهرة، المجلد الثالث، العدد الثانى، يونيو.

٢ - طارق نوير، **الوضع التنافسى للصناعات الكيماوية فى مصر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة -جامعة الزقازيق، ٢٠٠٠.

٣- طاهر بشر، (١٩٩٤)، "**دراسة لنظم المعلومات فى شركة قابضة** "، الشركة القابضة للصناعات الكيماوية، القاهرة.

٤- على توفيق الصادق محرر(١٩٩٩)، **القدرة التنافسية للاقتصادات العربية فى الأسواق العالمية** ، صندوق النقد العربى، أبو ظبى.

٥- مجلس الشورى، (١٩٩٦) "**صناعة البتروكيماويات فى مصر :حاضرها، ومستقبلها** "، لجنة الإنتاج الصناعى والطاقة، دور الانعقاد العادى السادس عشر.

٦- محمد محمود أمين، (١٩٩٦) "**الوضع التكنولوجى القائم بقطاع الصناعة المصرى ومدخل تطويره**" ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، الشبكة القومية للتنمية التكنولوجية.

٧ - منى الجرف، (١٩٩٥)، **دور الصادرات فى تنمية الاقتصاد المصرى بعد عام ١٩٧٤** ، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٨ - نجلاء بكر، (١٩٩٤)، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادى فى مصر دراسة مقارنة مع تركيا** ، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

٩ - نوال محمد قاسم، (١٩٨٦)، **تطور الصناعة المصرية خلال الفترة من ١٨٠٠-١٩٥٢**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مارس ١٩٨٦.

١٠- هبة حندوسة، (١٩٩٦) ، "التسابق على القدرة التنافسية، والنمو المرتفع"، الندوة، **منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا**، المجلد الثالث، العدد الثانى، يونيو.

١١- هبه حندوسة وأخريات، (١٩٩٩)، "القدرة التنافسية لهيكل الصناعة العربية "، **ندوة دور القطاع الخاص فى الاقتصادات العربية** "، تحرير، سمير القدسى، صندوق النقد العربى، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى.

١٢- وزراة الاقتصاد، (١٩٩٨) ، "**تقرير آفاق التنافسية الدولية للاقتصاد المصرى** "، التقرير الأول مصر.

13- " ***Comparative Advantage, Trade Policy, and Economic Development*** ", New York University Press, New York.

14- **Erzan, Refik (ed.)., (1995):** " ***Policies for Competition and Competitiveness: The Case of Industry in Turkey*** ". Unido, Vienna.

15- **Greenaway, D. and Chris Milner. , (1993):** " ***Trade and industrial Policy in Developing Countries: A Manual of Policy Analysis***", Macmillan Press Ltd., New York.

16- **Greiner, Mary, et.al., (1994):** " **Comparative Manufacturing Productivity and Unit Labor Costs**", Monthly *Labor Review*, February,

17- **Haque, Irfan UL, (1995):** " ***Trade, Technology, And International Competitiveness,*** " Economic Development Institute Of The World Bank, Washington, USA.

18- **Hatzichronoglou, Thomas., (1996):** " **Globalization and Competitiveness: Relevant Indicators** ", *STI Working Papers Series*, OECD, Paris.

19- **John, H. Dunning and Khalil A. Hamdani (ed.),** (1997), " ***The New Globalism and Developing Countries*** ". United Nations University Press, New York.

20- **Krugman, Paul., (1994) :** " Competitiveness : A Dangerous Obsession ", ***Foreign Affairs***, March/April, 1994. Vol. 73, Number.2

21- **Lall, Sanjaya., (1990):** " ***Building Industrial Competitiveness In Developing Countries,***" OECD, France.

22- **Lall, Sanjaya, (2000)** *"The Technological Structure and Performance of Developing Country Manufactured Exports, 1985-1998"* **QEH Working Paper Series** .

23- **Lucas, Robert, and Hanaa Kheir El Din., (1981):** " Comparative Advantage ". **Reports Submitted to *U.S.A.I.D*, December.**

24- **Porter, Michael, E., (1990):** " ***The Competitive Advantage of Nations***", Macmillan, New York.

25- **UNIDO., (1986):** "***International Comparative Advantage in Manufacturing: Changing Profiles of Resources and Trade***. Vienna, Unido.

26- **UNIDO., (1990):** " ***Industry and Development: Global Report 1990/91*** ", Vienna, 1990.

27- **UNIDO., (1969):** "***Industrialization of Developing Countries: Problems and Prospects, Chemical Industry*** ", United Nations, New York.

28 - **UNIDO., (1996):** " ***The Globalization of Industry: Implications for Developing Countries Beyond 2000"***, Vienna, December.

29- **World Economic Forum., (1996):** " **The Global Competitiveness Report** ", Geneva, Switzerland.

obeikandl.com

الفصل الخامس

القدرة التنافسية للصناعات الهندسية

"دراسة تطبيقية عن صناعة الأجهزة الكهربائية وغير الكهربائية ذات الاستخدام المنزلي"

د. هبة الله محمد الصادق*

ترجع أهمية صناعة السلع الهندسية إلى تغلغلها فى كافة مجالات الحياة؛ مما اضطر الدول المتقدمة والنامية إلى إدراك الأهمية الاستراتيجية لهذه الصناعة، والدخول فى العمليات الإنتاجية للصناعات عالية التكنولوجيا؛ باعتبارها عماد الصناعة الوطنية ووسيلة رقى وتقدم المجتمع كله.

وكان لاتباع سياسات الانفتاح على الأسواق العالمية، وإبرام الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية- الهادفة إلى تحوير التجارة فيما بين دول العالم، وتخفيض الرسوم الجمركية وسيطرة التكنولوجيا المتقدمة على فاعلية الإنتاج الصناعى- دور فى تزايد الضغوط التنافسية أمام الصناعات التحويلية المصرية، ومنها الصناعات الهندسية ومؤملاً لتحديد إمكانية تخطيها.

ولما كانت دراسة المزية التنافسية، ومحدداتها للصناعات التحويلية المختلفة، ومعرفة قدرتها التنافسية فى الأسواق العالمية والمحلية، من أهم المتطلبات اللازمة لتنمية الصادرات المصرية، والنفاذ إلى الأسواق العالمية؛ فقد ركز البحث على دراسة تقييم الأوضاع التنافسية للصناعات الهندسية المصرية(١) ومنها "صناعة الأجهزة الكهربائية وغير الكهربائية ذات الاستخدام المنزلي"(٢) باعتبارها إحدى أهم الصناعات الوطنية فى

(*) مدرس بقسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

الهيكل الإنتاجى المصرى؛ نظراً لتزايد وزنها النسبى، حيث بلغت القيمة المضافة المولدة من قطاع السلع الهندسية ١٢٪ من إجمالى القيمة المضافة المولدة فى قطاع الصناعات التحويلية، والتى يبلغ منها ١٨٪ كقيمة مضافة لقطاع السلع المنزلية لعام ١٩٩٧/٩٦"(٣) فى الوقت الذى لم تتعد فيه نسب صادرات القطاع الهندسى ٧٪ فقط من إجمالى صادرات الصناعة التحويلية، ويبلغ نصيب الصادرات المنزلية منها ما يقل عن ١٪ لعام ٩٧/٩٦"(٤)، مؤكداً ضعف الأوضاع التنافسية لهذه الصناعة المصرية مقارنة بنظيراتها فى دول العالم الأخرى؛ نظراً لتوجه معظم الإنتاج إلى السوق المحلى، وعدم نجاحه بعد فى الولوج إلى الأسواق الخارجية بشكل كبير، ملقياً الضوء على الفجوة بين الأداء التصديرى المتاح والممكن لتلك الصناعات؛ الأمر الذى يرجع إلى عدم وفرة المحددات الأساسية اللازمة لخلق وتعزيز المزية التنافسية للصناعات الهندسية المصرية، وكذا المنزلية، كمعدلات الإنتاجية المرتفعة، والقدرات التكنولوجية الذاتية، والعناصر الإنتاجية المتقدمة.

ومن أجل هذا، فقد استهدف هذا الفصل التعرف على وضع صناعة المنتجات الهندسية ومنها الأجهزة المنزلية فى مصر(٥)، من حيث معدل نموها، ونصيبها من الناتج المحلى والناتج الصناعى، مقارنة بمكانة هذه الصناعة فى غيرها من الدول التى نجحت فى تحقيق مزية تنافسية فى بعض منتجاتها الهندسية، وكذا تحديد نمط النجاح فى الصناعة المصرية، ومدى قدرتها على استيعاب العمالة، ومدى عمق العملية الإنتاجية بها، فضلا عن تحديد أهم الآليات والسياسات اللازمة لدفع وتطوير هذه الصناعات بمصر، ورفع كفاءتها أسوة بغيرها.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج المقارنة، باستخدام أدوات التحليل الإحصائية والمؤشرات المقارنة بين وضع تلك الصناعة فى مصر وعدد من الدول المختارة على رأسها: تونس والمغرب، وتركيا « من مجموعة مينا»، وماليزيا، وتايلاند، وكوريا «من دول شرق آسيا» بما يسمح بالاستفادة من تجارب هذه الدول، وتحديد المجالات التى تحقق بها هذه الدول مزية تنافسية تجاه العالم، وبالتالى المزايا التنافسية المحتملة أمام مصر، واقتراح التوصيات الرامية إلى تطوير الصناعة الهندسية المصرية.

وقد تم اختيار الدول الست لتشكل مع مصر العينة التى يعرض من خلالها الوضع النسبى للمزية التنافسية للصناعات الهندسية ومنها المنزلية. وروعى فى اختيار هذه المجموعة أن تضم نوعين أساسيين من الدول: مجموعة متقدمة نسبياً فى مراحل التنمية مقارنة بالاقتصاد المصرى، وهى: ماليزيا، وتايلاند، وكوريا، بحيث يمكن الاسترشاد بخبراتها، والمجموعة الثانية: من الدول وتضم: تونس، وتركيا، والمغرب وهى من الدول التى تحاول اللحاق بمستويات التنمية التى سجلتها المجموعة الأولى. ومن هنا أصبح مبرر هذا الاختيار لدول المقارنة يجد أساسه فى استحواذ كل منها على صفات أساسية تكون- فى الواقع- مشتركة مع الاقتصاد المصرى نذكر منها:

- أنها دول نامية، تنتمى إلى مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض- شأنها شأن مصر- (Lower Middle Income) اعتمادا على تصنيف البنك الدولى لعام ١٩٩٧؛ لما قد يمثله التقارب التاريخى النسبى مع مستويات الدخل الفردى بينها وبين مصر خلال بداية تطبيق مرحلة الانفتاح الاقتصادى بها، إلى جانب تشابه هيكل الطلب وخصائصه بين الدول المختارة، والذى يمثل أحد المحددات الرئيسة للمزية التنافسية.

- أنها دول تمتاز بارتفاع نسبة الصادرات بالنسبة إلى إجمالى الناتج بصفة عامة، وارتفاع نسبة الصادرات التحويلية إلى إجمالى الصادرات السلعية بصفة خاصة.

- أنها دول تمتاز بالتشابه الواضح فى السياسات الاقتصادية المتبعة، إذ أنها تجتاز مراحل مختلفة من برامجها للاستقرار الاقتصادى والإصلاح الهيكلى(٦)، بما يتضمنه من سياسات لتحرير الأسعار والتجارة والاستثمار(٧)، على الرغم من اختلاف سنوات بداية تنفيذها لها(٨).

- أنها دول تتسم بارتفاع عدد المجموعات السلعية المتماثلة لديها مع نظائرها فى الاقتصاد المصرى، كانعكاس لتشابه هيكل الإنتاج الصناعى وليس تطابقه.

- أنها دول بعضها يقع فى منطقة الشرق الأوسط (تونس ، والمغرب، وتركيا)، وبعضها الآخر له تعاملات كبيرة فى الأسواق العالمية مع مجموعة الدول الأوروبية

(ماليزيا، وتايلاند، وكوريا)، وبالتالى تصبح كل دول العينة منافسة لمصر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلى أسواق التجارة.

ولتحقيق الغرض من هذا الفصل فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة أقسام رئيسة هى:

القسم الأول: التحليل النظرى والمفاهيمى للمزية النسبية والمزية التنافسية.

القسم الثانى: ويتعرض للتحليل الوضعى والإحصائى، لتقييم اقتصاديات الصناعات الهندسية- ومنها الأجهزة الكهربائية وغير الكهربائية ذات الاستخدام المنزلى- على المستوى المحلى والعالمى لمصر، ولمجموعة الدول المختارة.

القسم الثالث: ويستعرض التحليل التطبيقى لقياس الأوضاع التنافسية المقارنة للصناعات الهندسية المصرية، وكذا المنزلية، بين مصر ودول المقارنة، بتحليل المزايا النسبية والتنافسية لكل دولة من هذه الدول، وقياس وتحليل كفاءة أداء كل منها.

وتشمل الخاتمة أهم النتائج المستخلصة؛ لمحاولة الإجابة على الإشكالية التى يطرحها البحث.

أولاً: الإطار النظرى للمزية التنافسية ومؤشراتها النسبية:

يرجع مفهوم المزية التنافسية- فى تفسير نجاح الدول فى المنافسة العالمية من خلال صناعاتها الرائدة وتوطين استثماراتها(٩)- "إلى أواخر الثمانينات، حيث ظهر على يد بورتر محاولة منه لصياغة نظرية ديناميكية اتخذت من المحددات الأربعة"(١٠):خلق وتوافر عناصر الإنتاج المتقدمة والمتميزة"(١١)، وأهمية دور الطلب المحلى نوعياً وهيكلياً (demand conitions)(١٢) وتوافر الصناعات المكملة والمغذية لبعضها البعض (Relating and supporting Industries)، أهمية دور هيكل واستراتيجية المنشأة (Firm strategy, structure, and Rivalry) عنصراً مهماً فى خلق بيئة محلية ملائمة ومشجعة للمنافسة، ودافعة لزيادة القدرة التنافسية للدولة، من خلال التفاعل فيما بينها وتحت مظلة سياسات الحكومة القادرة على سرعة تغيير سياساتها الاقتصادية؛ وفقا لما يتمشى مع دعم المزية التنافسية والتعامل مع الصدفة، والاستفادة منها فى مقابلة الدول الأخرى.

وبذلك تمكن بورتر من استحداث إمكانية تغيير المفهوم الساكن (الاستاتيكى) للمزية النسبية لريكاردو[١٣] خلال الزمن، وخلال مراحل النمو المختلفة للدولة، إلى مفهوم آخر ديناميكى، معتمداً فى الأساس على وفرة عناصر الإنتاج المتخصصة القادرة على إنتاج منتج ذى تقنية وجودة عالمية، بنفقة منخفضة عما هو عليه الوضع بالمقارنة بالمنافسين المحليين أو الدوليين، محققة بذلك نجاحاً تنافسياً فى الأسواق العالمية، استناداً إلى المتغيرات التكنولوجية والمهارية المكتسبة، من أجل العمل على زيادة نصيب هذا المنتج (أو الصناعة) من إجمالى الصادرات العالمية باعتباره العلامة الإيجابية للقدرة التنافسية لتلك الصناعة.

وبالتالى نجح بورتر فى تأكيد أهمية دور عوامل الإنتاج التى يخلقها الإنسان، ولم يكتف فقط بعوامل الإنتاج الموروثة، وعليه تصبح القدرة التنافسية هى قدرة الاقتصاد على رفع مستوى المعيشة بالتحسين المستمر فى الإنتاجية، خاصة فى السلع الأكثر تقدماً (Sophisticated)[١٤] محققة بذلك ارتفاعا فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى مع المحافظة عليه لأطول فترة ممكنة[١٥]".

ولقد تعددت المؤشرات الخاصة بقياس درجات التنافسية والمزية النسبية للصناعة باعتبارها من أهم المؤشرات التى يمكن أن تعطى معلومات ذات قيمة عن الأداء التصديرى، وأداء التجارة بين الدول المختلفة، أو حتى للدولة الواحدة، من خلال معرفة أى من المنتجات تتمتع فيها الدولة بمزية نسبية دون غيرها، والتركيز عليها فى هيكل صادراتها. منها من يعتمد على المؤشرات الظاهرة للقياس[١٦] استناداً إلى بيانات الإنتاج والاستهلاك والتجارة على يد Balassa[١٧]، وأخرى معتمدة على بيانات التجارة فقط (Trade Statistics) للصادرات[١٨] أو لصافى التجارة[١٩]، ومنها ما يعتمد على مؤشرات المزية التنافسية السعرية[٢٠] وأخرى غير السعرية[٢١].

وسوف يتم تخصيص القسم الثالث من الورقة لإجراء القياسات الخاصة بتطبيق هذه المؤشرات على الصناعة محل البحث؛ من أجل تحديد الوضع التنافسى للصناعة المصرية مقابل وضعها بالنسبة لدول المقارنة.

ثانياً: اقتصاديات الصناعة الهندسية، ومنها الأجهزة الكهربائية ذات الاستخدام المنزلى:

تعتبر الصناعات الهندسية من أهم الصناعات التحويلية ذات الكثافة العالية لرأس المال، والمحتوى المرتفع للتكنولوجيا، باعتبارها من إحدى أهم القوى المحركة للاقتصاد العالمى؛ حيث تتسم هذه الصناعة بعدد من الخصائص المتداخلة والمتكاملة، بما يفرض لها طبيعة خاصة تميزها عن غيرها من الصناعات، والتى يمكن اعتبارها بمثابة حجر الأساس للتعرف على محددات المزية التنافسية فى هذه الصناعة، وكيفية النهوض بها والتى من أهمها(٢٢):

(١) أنها صناعة كثيفة المعرفة يرتفع بها المحتوى العلمى والتكنولوجى؛ وبالتالى فهى صناعة كثيفة لرأس المال، نتيجة لارتفاع نفقات البحث والتطوير R&D، وصناعة شديدة الاعتماد على العمالة الماهرة ذات التوجه الصناعى (Industrially oriented skilled labor) وذات القدرة على التصميم.

(٢) أنها تتسم بسرعة التغير التكنولوجى، الأمر الذى يكون له الدور الكبير فى التأثير على قصر دورة حياة المنتجات التكنولوجية(٢٣).

(٣) عدد مراحل الإنتاج وارتباطها بالعلاقات الخلفية والأمامية العميقة.

(٤) كونها من الصناعات ذات الاعتماد العالى على اقتصاديات الحجم الكبير(٢٤)؛ مما يفرض عليها ضرورة التوجه للأسواق الدولية، بدلا من الاقتصار على الأسواق المحلية، مما يرفع من المجال التنافسى بين الدول والشركات بعضها البعض.

هذا وكان لتزايد ضغوط المنافسة العالمية بين الصناعات، وأهمية دور تنمية وكفاءة استخدام المستلزمات الإنتاجية وتطوير التكنولوجيات المستخدمة، من أجل تحسين جودة المنتج وتصميمه وتخفيض أسعاره، باعتبارها من أهم الأدوات المحددة لدرجة التنافسية فى الأسواق العالمية، أن استلزم الأمر استكشاف أوضاع هذه الصناعات من المنظور العالمى (الأسواق الرئيسة- المنافسون العالميون- اتجاهات الإنتاج والتجارة العالمية)

وغيرها من الأمور التى تفيد راسمى السياسات الصناعية؛ للتكيف والاستفادة من التطورات العالمية الجديدة التى طرأت على ساحة الاقتصاد العالمى(٢٥).

وفى سبيل ذلك يتم استعراض الأوضاع العالمية، والأداء الاقتصادى العالمى للصناعات الهندسية، وعلى الأخص صناعة الأجهزة المنزلية من خلال:

- تقييم اتجاهات القيمة المضافة لتلك الصناعات، وقياس الأهمية النسبية لها فى هيكل الصناعة المصرية من خلال استعراض:

(أ) تطور القيم المضافة.
(ب) هيكل العمالة وتطورها.
(جـ) تقييم اتجاهات التجارة العالمية لها.

(أ) تطور القيمة المضافة:

سجلت الصناعات الهندسية على مستوى دول المقارنة نمواً للقيمة المضافة خلال الفترة ٩٠/١٩٩٧، بلغت ذروتها فى كل من: ماليزيا وتايلاند، حيث تضاعفت القيم المضافة لهما بمعدلات تفوق ٢٥٠٪، فى حين لم تزد هذه النسبة إلا فى حدود ٨١٪ و٣٢٪ لكل من تونس والمغرب، فى الوقت الذى بلغت فيه نسب زيادة معدلاتها بصورة متوسطة فى كل من مصر وكوريا ١٦٣٪ و١٣٠٪ على التوالى، ولم تتخط فيه تركيا ٧٠٪ فى المتوسط.

وبتحليل هيكل الصناعات الهندسية للدول المختارة، اتضح أن الأهمية النسبية لقطاع الأجهزة المنزلية يبلغ ارتفاعاً ملحوظاً فى مصر عما هو عليه الوضع فى كافة دول المقارنة؛ حيث تبلغ فى مصر ١٨٪ فى المتوسط للفترة محل الدراسة ٩٠/١٩٩٧(٢٦)، فى الوقت الذى لم تتعد فيه هذه الأهمية النسبية حدود ١٠٪ فى المتوسط لبقية الدول فيما عدا تايلاند التى بلغت الأهمية النسبية بها ٣٥٪ فى المتوسط، على الرغم من انخفاض القيم المطلقة للقيمة المضافة للأجهزة المنزلية فى مصر (٣٣٥ مليون دولار) مقارنة بكوريا وتايلاند وتركيا وماليزيا (١٠٤٤٠ مليون دولار، ٦٥٠٨ مليون دولار، ١٢٤٠ مليون

دولار، ١٢٣٠ مليون دولار على التوالى)، مقابل تدنيها فى كل من تونس والمغرب (٢٦,٨ مليون دولار، ٢٦,٣ مليون دولار)[٢٧].

وبتحليل هيكل أنصبة القيمة المضافة للقطاعين العام والخاص فى مصر فى السنوات من ٩٠/١٩٩١ وإلى ٩٦/١٩٩٧، أوضحت البيانات اتجاه تفوق القيمة المضافة المولدة من القطاع الخاص عنها من القطاع العام للصناعات الهندسية ومنها المنزلية فى نهاية الفترة عما كان الوضع عليه- بهيمنة القطاع العام على القطاع الخاص- فى بداية التسعينات[٢٨]. حيث بلغ نصيب القيمة المضافة المولدة من القطاع العام ٧٤٪ و٨٩٪ للهندسية والمنزلية على التوالى فى بداية التسعينات، فى حين تحولت هذه النسبة إلى ٣١٪ و١٤٪ على التوالى فى السنوات ٩٦/١٩٩٧ فى الوقت الذى ارتفعت فيه أنصبة القيمة المضافة المولدة من القطاع الخاص من ٢٦٪، ١١٪للهندسية والمنزلية فى عام ٩٠/١٩٩١ حتى بلغت ٦٩٪، ٨٦٪على التوالى فى عام ٩٦/١٩٩٧. ولعل هذه الزيادة الملموسة فى القيمة المضافة للسنوات محل البحث تكون فى الأساس راجعة إلى تحول كثير من الشركات العامة إلى الملكية الخاصة؛ والتى تحولت على إثرها سياسة تصنيعها تجاه الصناعات التجميعية غير التكاملية.

(ب) هيكل العمالة وتطورها:

تستوعب الصناعة الهندسية فى مصر ٢٤٠,٧ ألف عامل[٢٩] عام ١٩٩٦/ ١٩٩٧ تمثل بذلك نحو ٢١٪ من إجمالى العمالة فى الصناعة التحويلية، هذا فى الوقت الذى يبلغ فيه إجمالى العمالة فى الصناعة الهندسية الكورية ١٢٦٧ ألف عامل (٤٦٪ من العمالة فى الصناعة التحويلية)، ونحو ٦٥٢ ألف عامل فى ماليزيا (٤٤٪ من العمالة التحويلية)، و٣٥٢ ألف عامل في تايلاند[٣٠] فى حين لم تتعد العمالة فى قطاع الصناعة الهندسية ٥٥ ألف عامل فى المغرب، و ٣٨ ألف عامل فى تونس (١٢٪ و١٣٪من إجمالى العمالة بالصناعات التحويلية على التوالى).

هذا فى الوقت الذى لم تسجل فيه العمالة بقطاع الأجهزة المنزلية حدودها الدنيا كنسبة من إجمالى عمالة قطاع الصناعات الهندسية بمصر مقارنة بنسب استيعاب عمالة

لأجهزة المنزلية فى دول المقارنة، حيث أشارت البيانات إلى استيعاب مصر لـ ١٥ ٪من عمالة القطاع الهندسى، فى حين لم تزد فيه هذه النسب عن ١٢ ٪ لكوريا، و٩ ٪ لتايلاند و٧ ٪ فى المغرب، و ١ ٪ بالنسبة لماليزيا(٣١).

كما أنه بتحليل هيكل توزيع العمالة فى الصناعة الهندسية والمنزلية فى مصر بين القطاعين العام والخاص، أوضحت البيانات(٣٢) تفوق القطاع العام فى استيعابه للقدر الأكبر من العمالة فى الصناعة الهندسية فى السنوات ٩٠/١٩٩١، حيث بلغت نسبة الاستيعاب الكلية بها ٧٧ ٪، فى الوقت الذى لم يتعد فيه نصيب القطاع الخاص فى استيعابه للعمالة سوى ٢٣ ٪. وكذلك كان الحال بالنسبة لوضع الصناعة المنزلية والتى بلغت بها أنصبة القطاع العام فى استيعابها للعمالة ٧٤ ٪ فى بداية التسعينات، فى حين لم يتعد القطاع الخاص ٢٦ ٪ لنفس الفترة، وهو الوضع الذى سرعان ما تغير مع تشجيع القطاع الخاص وانتهاج سياسة التخصيصية، التى شجعت بالتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص وبالتالى تحول استيعاب العمالة من القطاع العام لصالح أنصبة استيعابها فى القطاع الخاص، حيث ارتفع نصيب العمالة المولدة فى القطاع الخاص إلى ٤٠ ٪ و٥٧ ٪ للصناعات الهندسية والمنزلية على التوالى بدءاً من منتصف التسعينات.

ولعل الاتجاه نحو تحقيق مزيد من مواءمة القطاع الخاص واستحواذه على معدلات أعلى من الأهمية النسبية على حساب القطاع العام، يكون فى الأساس سبباً مباشراً لاتجاه إنتاجية العامل، وإنتاجية الجنيه/ أجر، ومعامل رأس المال/ العامل فى مصر نحو التزايد(٣٣). حيث يلاحظ ارتفاع كل من المؤشرات الثلاثة بالنسبة للصناعة الهندسية والمنزلية بين عامى ٩١/١٩٩٢ و ٩٦/١٩٩٧؛ والذى يرجع فى الأساس إلى تحول كثير من الشركات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وانخفاض تكدس العمال الذى كان سائدا فى القطاع العام والذى كان مبررا لوجود الفجوة بين إنتاجية القطاعين(٣٤).

وبتحليل مؤشرات وبيانات الأجور المدفوعة فى قطاع السلع الهندسية والمنزلية لدول مجموعة المقارنة، يتضح أن نسب الأجور المدفوعة فى مصر لهذا القطاع لم تتعد ٢٠ ٪ من إجمالى الأجور المدفوعة فى الصناعات التحويلية، فى حين بلغت نسب الأجور فى كوريا معدلاتها القصوى، حيث تشغل أكثر من ٥٠ ٪ من إجمالى الأجور المدفوعة

للصناعات التحويلية، وتشغل ٤٧ ٪بالنسبة لماليزيا، فى حين تنخفض هذه النسب إلى ٧ ٪ و١٥ ٪ و٨ ٪ للسنوات ١٩٩٧/٩٦ فى كل من تايلاند والمغرب وتونس على التوالى(٣٥).

أما فيما يتعلق بالأهمية النسبية للأجور المدفوعة لصناعة الأجهزة المنزلية للدول المختارة فى مواجهة قطاع الصناعات الهندسية، يتضح تدنى هذه النسبة لدولة ماليزيا حيث لا تتعدى ١ ٪ فقط(٣٦)، فى حين تبلغ هذه النسبة حدودها القصوى بالنسبة لتركيا ببلوغها ١٤ ٪ ولكوريا ١١ ٪(٣٧)، فى حين تتوسط بالنسبة لمصر عند معدلات ٨,٥(٣٨).

ويوضح الجدول التالى صورة مقارنة للأهمية النسبية للقيمة المضافة، والعمالة والأجور فى قطاع السلع الهندسية والأجهزة المنزلية بالقياس بين دول المقارنة.

ويتضح من الجدول رقم (١) صدارة كل من: كوريا، وماليزيا فى توليد قيمة مضافة وتشغيل عمالة، ودفع أجور مولدة لقطاع الصناعات الهندسية، مقابل تدنيها لقطاع السلع المنزلية، فى الوقت الذى تقاربت فيه الأهميات النسبية لنفس المؤشرات بالنسبة لمصر وتونس، والمغرب لنفس سنوات البحث مما يؤكد انخفاض الأداء الصناعى لتلك المجموعة من الدول، ويشير إلى أهمية وضرورة العمل على تطوير الصناعة الهندسية فى مصر فى مواجهة دول العالم التى قطعت أشواطاً متقدمة فى هذا المجال.

حـ- تقييم اتجاهات التجارة العالمية وهكيل الصادرات السلعية:

تلعب صادرات الصناعة التحويلية -ومنها صادرات السلع الهندسية- دوراً مهماً فى هيكل الصادرات السلعية العالمية؛ إذ بلغت أنصبة الصادرات الهندسية ما يفوق ٦٤ ٪من مجمل الصادرات التحويلية للولايات المتحدة، فى حين لم تتعد صادرات مصر الهندسية ٧ ٪ فقط من مجمل الصادرات التحويلى(٣٩) بها، منها ٠,٥٧ ٪ للصادرات المنزلية لعام ١٩٩٨/٩٧ حيث لم تتجاوز صادرات مصر الهندسية ٩٩ مليون دولار عام ١٩٩٨ تمثل ٤,٤ ٪ من إجمالى القيمة المضافة فى تلك السنة بالأسعار الجارية، يبلغ منها نصيب صادرات السلع المنزلية ٠,٥٧ ٪ بمجمل مصدر قيمته ٥٦٢ ألف دولار ممثلة لـ ٠,١٧ ٪ من إجمالى القيمة المضافة فى تلك السنة بالأسعار الجارية.

جدول رقم (١) : الأهمية النسبية لمؤشرات القيمة

المضافة : العمالة والأجور للصناعة الهندسية والمنزلية٪

الدولة	القيمة المضافة		العمالة		الأجور	
	نسبة القيمة المضافة الهندسية إلى التحويلية	نسبة القيمة المضافة المنزلية إلى الهندسية	نسبة العمالة الهندسية إلى التحويلية	نسبة العمالة المنزلية إلى الهندسية	نسبة الأجور الهندسية إلى التحويلية	نسبة الأجور المنزلية إلى الهندسية
مصر	١٢	١٨	٢١	١٥	٢٠	٨,٥
ماليزيا	٤٤	١	٤٤	١	٤٧	١
كوريا	٤٧	١٠	٤٦	١٢	٥٠	١١
تايلاند	٣٢	٥٤	١٦	٩	١٧	١٠
تركيا	١٩	٢١	٢١	١٦	٢٣	١٤
المغرب	١٢	٤	١٢	٧	١٥	٥
تونس	٩	٨	١٣		٩	٨

من عمل الباحثة، تم احتسابه من بيانات :

UNIDO. Industrial Statistics. Year Book, General Industrial Statistics, Austria, Vienna 1999.

obeikandl.com

بينما ترتفع قيمة الواردات الهندسية فى مصر(٤٠) إلى ٤,٦ مليار دولار، تمثل ٤٧,٥ ٪ من إجمالي الواردات التحويلية لعام ١٩٩٨، ويبلغ منها نصيب الواردات المنزلية ٠,٨٥ ٪، بإجمالي قيمة ٣٩,٣ مليون دولار لنفس السنة. كما أظهرت بيانات المقارنة تفوق كل من كوريا وماليزيا وتايلاند فى تصدير السلع الهندسية، وكذا المنزلية إلى الأسواق العالمية، حيث بلغت الأهمية النسبية للصادرات الهندسية الكورية ٣,١ ٪ من إجمالي الصادرات العالمية لعام ١٩٩٦، بإجمالي قيمة ٧١,٧ مليار دولار، ممثلة لما يفوق على ٦٢ ٪ من إجمالي الصادرات التحويلية بها، تليها ماليزيا؛ حيث بلغت إجمالي القيمة المصدرة من السلع الهندسية ٤٣,٤ مليار دولار لعام ١٩٩٨، تمثل ٧٥ ٪ من إجمالي الصادرات التحويلية بها، وبأهمية نسبية تبلغ ١,٩ ٪ من الصادرات العالمية الهندسية، تليها تايلاند، التى بلغت قيمة صادراتها الهندسية ٢٣,٧ مليون دولار، بأهمية نسبية ١ ٪ من إجمالي الصادرات العالمية، ممثلة لما يزيد عن ٦٠,٢ ٪ من مجمل الصادرات التحويلية وهذا ما يوضحه الجدول التالى.

جدول رقم (٢):
الأهمية النسبية لمؤشرات الصادرات والواردات
الهندسية والمنزلية لمجموعة دول المقارنة فى عام ١٩٩٨.

الدولة	الصادرات		الواردات	
	نسبة الصادرات الهندسية إلى التحويلية	نسبة الصادرات المنزلية إلى الهندسية	نسبة الواردات الهندسية إلى التحويلية	نسبة الواردات المنزلية إلى الهندسية
مصر	٧	,٥٧	٤٧,٥	,٨٥
ماليزيا	٧٥,٣	,٦٠	٧٠,٧	,٢٧
كوريا	٦٢,٨	٢,٦	٥٤,٧	,٥
تايلاند	٦٠,٢	٢,٣	٨٤	,٦
تركيا	١٩,٤	٨	٥٩	١,٤
المغرب	٦,٩	,١٤	٤٩	١
تونس	١٤,٢	١,٨	٤٠	٠٥

المصدر: من عمل الباحثة، تم الاعتماد على بيانات الجدول رقم (٦) ورقم (٧) بالملحق الإحصائى.

ومن أجل إمكانية تحديد الأسواق المنافسة لكل دولة من دول مجموعة المقارنة، سوف يتم تحليل كل من الأسواق التصديرية والاستيرادية لدول المجموعة على التوالى.

الأسواق التصديرية والاستيرادية للسلع الهندسية فى مصر بالمقارنة بدول المجموعة:

بدراسة أهم الأسواق التصديرية الحالية للمنتجات الهندسية، وكذا المنزلية- باعتبارها خطوة ضرورية ومبدئية قبل دراسة الأوضاع التنافسية للمنتجات الهندسية المصرية، يمكن إتاحة النظر لإمكانية ازدهار ونفاذ الصادرات المصرية إلى هذه الأسواق والمحافظة عليها، ثم العمل على تنميتها.

كذلك فإن معرفة الأسواق التى يتم الاستيراد منها يتيح دراسة مدى تنافسية الواردات من هذه الأسواق مع الإنتاج المحلى.

أولاً: الأسواق التصديرية للمنتجات من السلع الهندسية:

يوضح الجدول رقم (٣) إجمالى الصادرات المصرية من السلع والمنتجات المكونة للمجموعة الهندسية لعام ١٩٩٧. حيث يتضح صدارة المجموعة السلعية ٦٩ (مصنوعات فلزية أخرى) فى هيكل صادرات السلع الهندسية بحيازتها ٥١٪ من إجمالى الصادرات الهندسية، تليها المجموعة ٧٨ (مركبات برية) بحيازة ٢٨٪، هذا فى الوقت الذى تقل فيه نسبة صادرات مجموعة ٧٣ (ماكينات تشغيل المعادن) من هيكل الصادرات الهندسية والتى لا تتعدى نصيب ٠,٠٢٪.

كما يظهر من الجدول تفوق وصدارة أسواق الدول النامية فى هيكل الصادرات الهندسية المصرية، حيث يبلغ نصيب تلك الدول ٤٦٪من هيكل الصادرات الكلية لمصر يمثل منها نصيب الدول العربية ٧٧٪، فى حين يبلغ نصيب الدول المتقدمة من هيكل الصادرات ٣٨٪ فقط. وهو ما يعنى أن الدول النامية وبالأخص الدول العربية التى تستحوذ بمفردها على ٣٥,٥٪ من إجمالى الصادرات الإجمالية من السلع الهندسية المصرية، تعتبر بمثابة السوق الأساسى أمام المنتجات المصرية من السلع الهندسية.

جدول رقم (٣): هيكل صادرات مصر من منتجات السلع الهندسية لعام ١٩٩٧ (بالألف دولار)

البيـــان وفقاً لـ SITC	الصادرات الكلية من السلع الهندسية		الصادرات إلى الدول النامية				الصادرات إلى الدول المتقدمة	
			الصادرات الإجمالية العربية وغير العربية		الصادرات إلى الدول العربية			
	القيمة الإجمالية للصادرات الهندسية	الأهمية النسبية لهيكل الصادرات الهندسية ٪	القيمة الإجمالية لصادرات الدول النامية	الأهمية النسبية	القيمة الإجمالية للصادرات إلى الدول العربية	الأهمية النسبية لصادرات الدول العربية إلى إجمالى الصادرات الكلية	القيمة الإجمالية	الأهمية النسبية إلى إجمالى الصادرات الكلية
(٦٩) مصنوعات فلزية	٥٠٨٤٩	٥١	٢٩٤٩٧	٥٨	٢١٣٤١	٤٢	٧٧١٠	١٥
(٧١) ماكينات ومعدات الطاقة	١٤٧	٠,١٤	٢١	١٤	٢١	١٤	١١٣	٧٧
(٧٢) ماكينات مخصصة لصناعة معينة	٦٤٦٣	٦,٥	٥٨٥٠	٩٠,٥	٤١١٣	٦٤	١٨٢	٣
(٧٣) ماكينات تشغيل المعادن	٢٥	٠,٠٢	–	–	–	–	٤	١٦
(٧٤) ماكينات ومعدات صناعية عامة	٤٨٣٠	٤,٨	٣١٥٧	٦٥	٣٠٨٧	٦٤	٩١٠	١٩
(٧٥) ماكينات تجهيز البيانات	١٩٤	٠,٢	–	–	–	–	٦٢	٣٢
(٧٦) أجهزة اتصالات وتسجيل الصوت	٧٨٥	٠,٨	–	–	٢٥٤	٣٢	٤٨٢	٦١
(٧٧) أجهزة ومعدات كهربائية	٦٥٢١	٦,٦	٣٢٩٥	٥٠	١٨٢٤	٢٨	٢٧٤٩	٤٢
(٧٨) مركبات برية	٢٧٤٥٣	٢٨	٢٦٣٠	٩,٥	٣٧٣٧	١٤	٢٤٦٧٧	٩٠
(٧٩) معدات نقل أخرى	٥٩٩	٠,٦	٩	١,٥	٩	٠,٢	٥٥٢	٩٢
(٨١) مبانى سابقة التجهيز	٤٠	٠,٠٣	–	–	–	–	–	–
(٨٧) أدوات وأجهزة مهنية وعلمية	١٣٧٥	١,٤	٩١٦	٦٦	٧٧٢	٥٦	٩٩	٧,٢
إجمالى الهندسية	**٩٩٢٨١**	**١٠٠**	**٤٥٣٧٥**	**٤٦ ٪**	**٣٥١٥٨**	**٣٥,٥**	**٣٧٥٤٠**	**٣٨**

المصدر: PC-Tas: UNCTAD and WTO Database.

obeikandl.com

ثانياً: الأسواق التصديرية لمنتجات السلع الكهربائية ذات الاستخدام المنزلى:

وبتحليل هيكل الصادرات للسلع المنزلية فى مصر لعام ١٩٩٧، يتضح صدارة الدول العربية كسوق للصادرات المصرية من المنتجات ذات الاستخدام المنزلى؛ حيث يوضح الجدول رقم (٤) استحواذ الدول النامية على ٦٨٪ من إجمالى صادرات مصر من هذا القطاع، يمثل نصيب الدول العربية منها ١٠٠٪ للبند (٧٧٥٨) سخانات المياه الكهربائية ومكاوى، والأفران، ومجففات الشعر (والذى تبلغ أهميته النسبية ٨٠٪ من هيكل الصادرات للسلع المنزلية. يليها البند (٧٧٥٢) (ثلاجات وفريزارات) بأهمية نسبية تبلغ ٣ر١٠٪.

وبتحليل هيكل الصادرات إلى الدول العربية من السلع المنزلية المصرية، يتضح أن ٦٤٪من مجمل المصدر من مصر يتم توجيهه إلى ليبيا بإجمالى قيمة ٢٤٤ ألف دولار تليها لبنان بإجمالى قيمة مصدرة ٦٢ ألف دولار، تمثل ٣ر١٦٪من الهيكل التصديرى المصرى، ثم السعودية بإجمالى قيمة ٥١ ألف دولار، ممثلة لـ ٤ر١٣ ٪، ثم دولة الكويت التى يبلغ نصيبها من هيكل الصادرات المصرية ٣ر٦ ٪، بقيمة تصديرية تبلغ ٢٤ ألف دولار(٤١).

كما يوضح الجدول رقم (٥) أن سوق الدول النامية –ومنها الدول العربية– يعتبر بمثابة السوق المهم أمام صادرات السلع المنزلية لكل من دول المقارنة ٩,٪ حيث يبلغ نصيب الدول العربية من إجمالى صادرات دول المجموعة ٥٥ ٪، ١٦ ٪، ٥ر١٣ ٪، ٩ ٪، ٩,٪، من كوريا، وتايلاند، وتركيا، وماليزيا، وتونس على التوالى؛ مما يؤكد ارتفاع درجة التنافسية أمام مصر فى أسواق الدول العربية من قبل دول مجموعة المقارنة(٤٢)، بإجمالى يبلغ ٩٤٪ من مجمل الصادرات العالمية للسلع المنزلية الكلية.

ثالثاً: الأسواق الاستيرادية للسلع الهندسية والمنزلية:

بتحليل بيانات هيكل وقيم مجمل الواردات من السلع الهندسية والمنزلية فى مصر لعام ١٩٩٧، اتضح اعتماد مصر كلية على الدول المتقدمة فى سد احتياجاتها من تلك السلع بنوعيها؛ حيث تبلغ الأهمية النسبية لمقدار المستورد من السلع الهندسية من هذه

جدول رقم (٤) : هيكل الصادرات المصرية من السلع المنزلية لعام ١٩٩٧ .

(بالألف دولار)

	إجمالى الصادرات من السلع المنزلية		الصادرات إلى الدول النامية		الصادرات إلى الدول العربية	
	القيمة الإجمالية	الأهمية النسبية	القيمة الإجمالية	الأهمية النسبية إلى الصادرات الكلية	القيمة الإجمالية	الأهمية النسبية إلى الصادرات الكلية
(٧٧٥١) غسالات ومناشف كهربائية	٥٠	٪٩	-	-	-	-
(٧٧٥٢) ثلاجات وفريزارات	٥٨	٪١٠,٣	-	-	-	-
(٧٧٥٧) مكانس كهربائية وقطع غيار	٤	٪٠,٧	-	-	-	-
(٧٧٥٨) سخانات مياه كهربائية ومكاوى، وأفران	٤٥٠	٪٨٠	٣٨١	٪٨٤	٣٨١	٪٨٤
(٧٧٥) أجهزة كهربائية للاستخدام المنزلى	٥٦٢	٪١٠٠	٣٨١	٪٦٨	٣٨١	٪٦٨

المصدر: U.N. Commodity Trade Statistics, 1998

obeikandl.com

جدول رقم (٥): التوزيع الجغرافى لصادرات مصر ودول المقارنة من السلع المنزلية لعام ١٩٩٨

(بالمليون دولار)

الدولة	القيمة الإجمالية للصادرات المنزلية	الصادرات إلى مجموعة الدول المتقدمة		الصادرات إلى مجموعة الدول النامية غير العربية		الصادرات إلى مجموعة الدول العربية	
		القيمة	الأهمية النسبية إلى الصادرات الإجمالية ٪	القيمة	الأهمية النسبية إلى الصادرات الإجمالية	القيمة	الأهمية النسبية إلى الصادرات الإجمالية
كوريا	١٨٥٠	١٠٢١ر٦	٥٥	٦٩٨	٣٨	١٣٠ر٤	٧
تايلاند	٥٣٥,٦	٣١٧ر٩	٥٩	١٨٠ر٨	٣٤	٣٦ر٩	٧
تركيا	٣١٥	٢٦٠	٨٢	٢٣ر٥	٧	٣١ر٥	١٠
ماليزيا	٢٦١,٥	١٦٣ر٥	٦٢	٧٧ر٤	٢٩	٢٠ر٦	٨
تونس	١٢	٩ر٨	٨١	٠ر١٠	٨ر	٢ر١	١٧ر٥
مصر	٠,٥٦٢	١٨١ر	٣٢	–	–	٣٨١ر	٦٨
المغرب	٠,٢٢٤	٠٦٩ر	٣١	١٥٥ر	٦٩	–	–
العالم	٣٢٨٨٨,٩	٢٧٢٦٠	٨٣	٥٣٩٤	١٦	٢٣٥	,٧

المصدر: من عمل الباحثة من بيانات C-Tas: UNCTAD and WTO Database

– بيانات كوريا عام ١٩٩٦

– بيانات الدول العربية احتسبت وفقا للدول المسجلة وليست الدول العربية بأكملها.

obeikandl.com

الدول مـا يزيد على ٦٣٪، بإجـمـالى قـدره ٢ر٩٣ مليـار دولار، وبنسـبـة تبلغ ٦١٪، وبإجمالى قدره ٢٣ر٨ مليون دولار للسلع المنزلية من نفس مجموعة هذه الدول، هذا فى الوقت الذى تقل فيه الأهمية النسبية للواردات المصرية من السلع الهندسية والمنزلية عن مجموعة الدول النامية – عربية كانت أو غير عربية(٤٣).

ثالثاً: التحليل التطبيقى لقياس الأوضاع التنافسية المقـارنة للصنـاعـات الهـنـدسـيـة المصـريـة:

يأتى هذا القسم من الدراسة لقياس المزايا التنافسية وتقييم الأوضاع التنافسية للصناعات الهندسية فى مصر– ومنها الصناعات الكهربائية ذات الاستخدام المنزلى– من خلال تطبيق المؤشرات الخاصة بذلك وفقاً لوفرة البيانات.

إذ تم الاعتماد على المقارنة بين المزايا التنافسية المحققة فى مصر(٤٤) للأجهزة الكهربائية المخصصة للاستخدام المنزلى، ومثيلاتها فى عدد من الدول لتحديد تلك المجالات التى تحقق بها هذه الدول مزية تنافسية تجاه العالم .

وفقاً لمقياس المزية النسبية الظاهرة (الأداء التصديرى) لبيلا بلاسا (RCA) اعتماداً على الصيغة التالية:

$$RCAie = (Xie / Xit) / (Xwe / Xwt)$$

حيث(٤٥):

Xie الصادرات المصرية من مجموعة السلع الهندسية.

Xwe إجمالى الصادرات المصرية.

Xwt الصادرات العالمية من السلع الهندسية.

إجمالى صادرات العالم الكلية.

بحيث إنه إذا أظهرت قيمة المؤشر أكبر من الواحد الصحيح، اعتبر أن نصيب الدولة من الصادرات العالمية من المجموعة الهندسية Xie/Xit أكبر من نصيبها من الصادرات

العالمية بالنسبة لإجمالى المجموعات الهندسية Xwe/Xwt، وبالتالى فإنه يمكن الحكم بأن الدولة تتمتع بمزية نسبية ظاهرة، العكس بالعكس فى حالة انخفاض القيمة عن الواحد الصحيح.(٤٦)

وقد تم تطبيق الصيغة السابقة لحساب المزية التنافسية للاقتصاد المصرى وفقا للتصنيف الثالث للسلع التى تظهر فى جانب الصادرات.

وباستعراض بيانات RCA من الجدول رقم (٩) بالملحق الإحصائى، يتضح أن مصر تتمتع بمزايا نسبية ظاهرة واضحة فى المجموعات الهندسية التالية:

١- صناعة السكاكين (٦٩٦).

٢ - أدوات وآلات منزلية من المعدن قليل القيمة (٦٩٧).

٣- أجهزة وأدوات السباكة والإنارة (٨١٢).

- من حيث المزية النسبية للبنود السابقة، نجد أن كلاً من: كوريا، وتايلاند، وتركيا اعتبرمن الدول المنافسة لمصر فى السوق العالمى؛ نظراً لتمتعهم بمزايا ظاهرة واضحة لنفس المجموعات السابقة على التوالى.

- كما أظهرت النتائج صدارة كوريا(٤٧) فى منافسة دول المقارنة فى السوق العالمى فى العديد من البنود بمجموعة السلع الهندسية، وعلى رأسها (٧٩٣)- السفن والمركبات- إلى جانب اعتبارها المنافس الأول فى السوق العالمى أمام دول المقارنة فى البند (٧٧٥) الخاص بالآلات الكهربائية وغير الكهربائية ذات الاستخدام المنزلى.

- تعتبر تايلاند(٤٨)من بين مجموعة المقارنة ثانى دولة من حيث امتيازها النسبى الظاهر لبنود السلع الهندسية، وعلى رأسها (٧٦١) الخاص بأجهزة التليفزيون، وكذلك امتيازها فى منافسة الأسواق العالمية للبند (٧٧٥) الأجهزة الكهربائية وغير الكهربائية ذات الاستخدام المنزلى.

- فيما يتعلق ببيانات المزية النسبية لدولة ماليزيا(٤٩)، فقد أظهرت كذلك تمتعها بمزايا عالية فى منافسة دول المجموعة، وعلى رأسها البند (٧٦٢) آلات الاتصالات

اللاسلكية وأجزاؤها الأخرى، فى حين لا تدخل فى منافسة مع دول المجموعة فى البند (٧٧٥) الأجهزة المنزلية؛ وذلك لضعف مؤشر RCA الخاص بذلك البند.

– أظهرت النتائج تمتع تركيا بالعديد من المزايا النسبية فى بنود المقارنة أمام دول المجموعة، وعلى رأسها البند (٧٦١) أجهزة التليفزيون؛ مما يجعلها فى سوق المنافسة لها أمام دول تايلاند وماليزيا وكوريا.

– كما اعتبرت تركيا من[٥٠] الدول ذات المؤشر المرتفع للمزية النسبية الظاهرة للبند (٧٧٥) الأجهزة الكهربائية ذات الاستخدام المنزلى منافسةً لكلٍ من كوريا وتايلاند فى السوق العالمى.

– تعتبر كل من تونس، والمغرب، ومصر من الدول التى لا تتمتع بمزايا نسبية إلا فى أعداد قليلة جداً من مجموعات السلع الهندسية على رأسها (٧٧٣) أدوات توزيع الكهرباء بالنسبة لتونس والمغرب[٥١]، إلى جانب امتيازهم فى منافسة دول المجموعة بالنسبة للبند (٧٧٥) حيث لم تظهر المؤشرات سوى قيم تكاد تكون صفرية.

وبتحليل المزية النسبية الظاهرة RCA لدول المقارنة، محسوبة لصادرات السلع الهندسية إلى مجموعة الدول النامية فقط باعتبارها السوق الرئيس لدول المقارنة[٥٢] اعتماداً على الصيغة التالية:

$$R.C.A = (Xie / Xit) / (Xde / Xdt)$$

حيث Xde هى صادرات الدول النامية من مجموعة السلع الهندسية

و Xdt هى صادرات الدول النامية الكلية

حيث أوضحت نتائج التحليل:

عدم تمتع مصر بأية مزية نسبية فيما يتعلق بمجموعة السلع الهندسية ككل، أو فيما يتعلق بمجموعة الأجهزة المنزلية، وإن كان المؤشر يرتفع لصالح مجموعة المصنوعات الفلزية الأخرى.

– صدارة كل من: ماليزيا، وتايلاند، وكوريا فى منافسة دول مجموعة المقارنة فى الدول النامية بالنسبة للماكينات ومعدات النقل.

– صدارة كل من: كوريا، وتركيا، وتايلاند فى مواجهة دول المجموعة بالنسبة لبند الأجهزة المنزلية المصدرة إلى الدول النامية؛ حيث يرتفع لديهم مؤشر RCA ليصل إلى ١,٧٧ . (٥٣)

خلاصـــة الأمـــر:

أكدت نتائج البيانات التى تم احتسابها من مقياس مؤشر المزية النسبية الظاهرة عدم قدرة الاقتصاد المصرى على منافسة دول المجموعة، سواء على صعيد الدول المتقدمة أو الدول النامية أو الدول العربية(٥٤) فيما يخص مجموعة السلع الهندسية، وكذلك السلع ذات الاستخدام المنزلى.

مقاييس الكفاءة للصناعات الهندسية ، ومنها صناعة الأجهزة المنزلية:

يمكن تتبع تقييم مقاييس كفاءة الصناعات الهندسية، وكذلك صناعة الأجهزة المنزلية فى مصر وكل من الدول المختارة، عن طريق الاعتماد على بعض القياسات منها(٥٥):

– قياس متوسط إنتاجية العامل.
– قياس تكلفة وحدة العمل.
– قياس إنتاجية مستلزمات الإنتاج.

وغيرها من المقاييس التى يمكن الاعتماد عليها، باعتبارها من المؤشرات الخاصة بالتنافسية السوقية، والتنافسية الهيكلية.

أولاً: قياس متوسط إنتاجية العامل كمؤشر للتنافسية الهيكلية:

يعتبر مؤشر الإنتاجية من أحد مؤشرات التنافسية الهيكلية؛ إذ يظهر العلاقة الموجبة بين المزية التنافسية وبين مستويات الإنتاجية لما للإنتاجية من أهمية ودور فعال فى تفسير درجات التنافسية فى الأسواق المحلية والعالمية، حيث إنها تعكس آثارها على التقدم التكنولوجى فى مجمل العملية الإنتاجية.

وقد كان من المنتظر أن تكون إنتاجية العامل فى الصناعات الهندسية مرتفعة بسبب طبيعتها المكثفة لرأس المال، إلا أنه فى كثير من البلدان، كانت هذه المقاييس منخفضة للغاية، كما هو الحال فى وضع مصر؛ وكان ذلك نتيجة طبيعية لانخفاض درجات المهارة العمالية فى المجالات الصناعية (الهندسية والمنزلية)، ولما يتطلبه من مساهمات عالية من الابتكار والتقدم التكنولوجى، والبحث والتطوير للأنشطة الإنتاجية، إلى جانب تكدس العمالة فى العديد من شركات القطاع العام بصفة خاصة.

وباستطلاع مؤشرات الجدول رقم (٦) و(٧)- الذى يعكس اختلاف متوسطات إنتاجية العامل فى قطاع الصناعات الهندسية وكذا المنزلية لدول مجموعة المقارنة، والذى تم احتسابه من خلال قسمة القيمة المضافة الصافية بالدولار الأمريكى على عدد العاملين بكل صناعة -يتضح ما يلى:

- احتلال مصر للمستوى الأدنى لمؤشر الإنتاجية المتوسطة للعامل فى قطاع الصناعات الهندسية وكذا المنزلية، حيث بلغ هذا المؤشر فيها ٧ر٨ و ٥ آلاف دولار عام ١٩٩٦، بالمقارنة بدولتى كوريا وماليزيا ذواتى المؤشر العالى الذى بلغ ٨٠ ، ١٩ للسلع الهندسية و٦٦٤ و٣٤ ألف دولار للمنزلية على التوالى.

- على الرغم من انخفاض مؤشر الإنتاجية المتوسطة للعامل المصرى فى قطاع الصناعات الهندسية والمنزلية عن مثيله المؤشر فى دول المقارنة، إلا أن البيانات أشارت إلى تحسن هذا المؤشر فى مصر خلال فترة الدراسة من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٦؛ حيث تزايد هذا المؤشر بالنسبة للصناعات الهندسية بمعدل يزيد على ١٠٠ ٪، فى حين أنه تزايد للمنزلية بمعدل يفوق ٢٤٠ ٪حتى عام ١٩٩٥، ثم نجده بدأ مرة أخرى فى التناقص فى عام ١٩٩٦، وإن كان قد تزايد بمعدل عالٍ يبلغ ١٤٠ ٪خلال الفترة الإجمالية ٩٠/١٩٩٦.

- تأتى كوريا بأعلى مؤشرات الإنتاجية المتوسطة للعامل فى قطاع الصناعات الهندسية والمنزلية، حيث بلغ ٨٠ ألفاً ، ٦٦٤ ألف دولار على التوالى لعام ١٩٩٦ ، تليها ماليزيا بمؤشرات تصل إلى ٦ر١٩، ٦ر٣٤ ألف دولار على التوالى.

جدول رقم (٦): تكلفة العمل ومتوسط إنتاجية

العامل فى مصر ودول المقارنة للسلع الهندسية

أجر العامل:

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
مصر	٢١٧٤٫٨	١٦٨٢٫٦	١٦٧١٫١	١٨١٥	١٧٦٠	٢٠١٩	٢٤٠٥٫١
تونس	–	–	–	٣٦٠١٫٤	٣٢٦١	٣٢٦٠	٣٣٦٠
تايلاند	٣١١٥٫٤	٣٦٣٥٫٤	–	٣٣٤٣٫٣	٣٥٩٥٫٢	–	–
المغرب	٤٨٧٣٫٣	–	–	–	–	–	٥٤٧١
ماليزيا	٢٩٨٤	٣٢٩٨٫٥	٤٠١٣	٤١٤١	٤٤٧٤	٥٠٨٣	٥٥٨٩
كوريا	١٠٣٣٥	١١٩٢٢	١٢٩١٤	١٣٧٩٩	١٥٤٢٧	١٨٤٣٫٢	٢١٠٥٠
تركيا	٧٢٣٠٫١	٨٨٨٦	٩٠٩٥٫٣	٩٩٠٧	٥٨٧٧	٠	–

متوسط إنتاجية العامل:

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
مصر	٣٨١٠٫١	٣٣٧١	٤٠٣٩	٤٤٠٠	٥٧٠٠	٦١٩١	٧٨٤٣
تونس	–	–	–	٧٧٩٧	٧٧٣٣	٨٠٦٧	٨٣٨٦
تايلاند	٢٤٤٥١	٥٩٥٦٢	–	٢١٤٩٣	٣٤٠٠٧	–	–
المغرب	١١٥٠٠	١٢١٢٩	١١١٠٤	١٠٥٠٠	١٢٩٠٣	١٢١٢٥	١١٢١٤
ماليزيا	١٠٢٣٤	١١٥٤٥	١٣٥٣٧	١٤٢٢٤	١٢٠٦٨	١٧٤٩٢	١٩٦٧٨
كوريا	٣٤٤٣٣	٤٠٤٤٢	٤٢٩٩٥	٤٦١٢١	٥٥٧٦٤	٧٣٢٨٩	٨٠١١١
تركيا	٢٧٤٠٦	٣٢٢٨٠	٣٦٠٤٨	٤٢٥٨٢	٢٩٩٩٠	–	–

المصدر:

- تم التوصل إلى احتساب متوسط أجر العامل من خلال قسمة إجمالى الأجور على عدد العمال طبقاً للجدول رقم (٢) و (٣) بالملحق الإحصائى.
- تم احتساب متوسط إنتاجية العامل من خلال قسمة إجمالى القيمة المضافة على عدد العمال طبقاً للجدول رقم (١) و (٢) بالملحق الإحصائى.

جدول رقم (٧): تكلفة العمل ومتوسط إنتاجية

العامل فى مصر ودول المقارنة (للسلع المنزلية).

أجر العامل:

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
مصر	٢٠٠٨	١٨٦٢	١٥٣١	٢٤٥٥	١٦٣٩	٢٠٣٠	١٣٦٠
تونس	–	–	–	–	–	–	–
تايلاند	٣٠٧٥	٣٧٥٣	–	٤١٦١	٣٧١٦	–	–
المغرب	–	–	–	–	–	–	٤٠٥٤
ماليزيا	٣٩٤٧	٤٣٦٥	٥٢١٦	٥٣٧٠	٥٤٦٣	٥٨٩٣	٨٥٦,٥
كوريا	١٠٢٩٧	١١٥٨١	١٢٥٠٠	١٣٠٢٠	١٤٢١٧	١٧٢٦٣	٨٦١١٣
تركيا	٦٦٠٣	٩٣٣٢	٨٥٩٧	٨٥٥٠	٥٢٢٦	–	–

متوسط إنتاجية العامل:

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
مصر	٣٨٧٠	٣١٦١	٢٨٢٦	٥٠٤٨	١٣٢٠٨	١٣٢٨٩	٩٢٧٧
تونس	–	–	–	–	–	–	–
تايلاند	١٦٢٧٥	١٢٦٣٣٠	–	٤٧٣٧٨	١٩٩٠٢٢	–	–
المغرب	–	–	–	–	–	–	٧١٠٨
ماليزيا	١٥٩٧١	١٨٣٧٣	٢١٧٦٥	٢١٨٩٧	٢٣١٢٢	٢٢٣٦٦	٣٤٦٤٨
كوريا	٣٤١١٧	٣٨٨٣٧	٣٩٨٥٧	٤٢٢٧٥	٤٦٤٥٦	٥٨٧٢٦	٦٦٤٩٧
تركيا	٣٥٢٥٦	٣٩٣٩٣	٤٥٣٨٧	٤٥٦١٩	٤٠٠٠٠	–	–

المصدر:

تم التوصل إلى احتساب متوسط أجر العامل من خلال قسمة إجمالى الأجور على عدد العمال طبقاً للجدول رقم (٢) و (٣) بالملحق الإحصائى.

تم احتساب متوسط إنتاجية العامل من خلال قسمة إجمالى القيمة المضافة على عدد العمال طبقاً للجدول رقم (١) و (٢) بالملحق الإحصائى.

ثانياً: قياس تكلفة وحدة العمل كمؤشر للتنافسية السوقية:

يعتبر مؤشر تكلفة وحدة العمل من أكثر المؤشرات استخداماً؛ للتعبير عن التنافسية السوقية، معبراً كذلك، عن الأداء التنافسى للصناعة فى الأسواق العالمية(٥٦)، حيث إن انخفاض هذا المؤشر فى دولة ما مقارناً بنظيره فى أخرى، يدل على الارتفاع النسبى لتنافسية الدولة الأولى مقارنة بالدولة الثانية.

وقد تم استخدام الصيغة التالية لقياس تكلفة وحدة العمل للصناعات الهندسية، ومنها المنزلية:

$$\text{Unit labor Cost} = (Wi/Li) / (Qi/Li) = Wi / Qi$$

حيث تم قياس تكلفة وحدة العمل لكل وحدة من القيمة المضافة، حيث يعبر لنا عن إجمالى الأجور المدفوعة فى الصناعة i أو Lهو إجمالى عدد العمال فى الصناعة الرمز (I)، و(Q) هى القيمة المضافة فى الصناعة (٥٧).

ويوضح الجدول رقم (٨) نتائج حساب مؤشر تكلفة وحدة العمل للصناعات الهندسية ومنها المنزلية، والذى من خلاله أمكن التوصل إلى تحديد تمتع كلٍ من: تايلاند، وماليزيا وتركيا، وكوريا بدرجة تنافسية سعرية عالية(٥٨) بالنسبة للصناعات الهندسية، وكذا المنزلية. بينما جاء وضع مصر التنافسى السعرى رديئاً مثله فى ذلك مثل وضع كلٍ من المغرب، وتونس. وتبدو هذه النتيجة منطقية إزاء اعتماد الدول (تايلاند، وماليزيا، وتركيا) على استراتجية قيادة التكلفة للتنافس فى الأسواق العالمية، وهى الاستراتيجية التى لم تنتهجها مصر على الإطلاق على الرغم مما يتردد من تمتع مصر بمزية نسبية.. فى عنصر العمل، إلى جانب تمتعها بمعدلات أجور منخفضة، والتى يبدو أن مصر لا تمتاز بها مقارنة بالدول الآسيوية.

جدول رقم (٨):

الأوضاع التنافسية المقارنة طبقاً لمؤشر

تكلفة وحدة العمل للصناعات الهندسية، ومثيلتها المنزلية.

الدولة	١٩٩٠		١٩٩٣		١٩٩٦	
	الهندسية	المنزلية	الهندسية	المنزلية	الهندسية	المنزلية
مصر	,٧٥	,٥	,٤	,٥	,٣	,١٥
تونس	–	–	,٤٦	–	,٤	–
تايلاند	,١٣	,١٨	,١٥	,٠٨	*,١	*,٠٢
المغرب	,٤٢	–	–	–	,٥	,٦
ماليزيا	,٢	,٢	,٢	,٢	,٢	,٠٢
كوريا	,٣	,٣	,٣	,٣	,٢	,٢
تركيا	,٢	,١٨	,٢	,١٨	*,٢	*٠,١٣

المصدر: تم حساب قيمة مؤشر تكلفة وحدة العمل من خلال قسمة أجر العامل على إنتاجية العامل فى الصناعتين (الهندسية والمنزلية) من الجدول رقم(٦) و (٧).

* محسوب لعام ١٩٩٤.

وإذا ما قمنا بربط النتائج التى تم قياسها فى القسم الثانى- من إنتاجية العامل وإنتاجية الجنيه/أجر للصناعة الهندسية والمنزلية فى مصر- بمؤشر تكلفة العمل، لاتضح لنا أن ارتفاع مؤشر تكلفة العمل فى مصر فى الصناعات الهندسية، والمنزلية لا يجد تفسيراً، إلا من خلال الانخفاض النسبى فى كل من مستويات الأجور والإنتاجية معاً مقترناً بنظيره فى مجموعة الدول محل الدراسة، وهذا الأمر يدل على وضع تنافسى ردئ، سواء على المستوى السعرى أو الهيكلى مقارناً بنظيره فى الدول الأخرى. وبالتالى أصبحت مصر يتمثل بها انخفاض أداء المستوى التصديرى لهذه المنتجات فى السوق العالمى.

ثالثاً: قياس إنتاجية مستلزمات الإنتاج[٥٩] كمؤشر للتنافسية الهيكلية:

تظهر أهمية قياس إنتاجية مستلزمات الإنتاج فى صناعة المنتجات والسلع الهندسية والمنزلية لما لها من أهمية عند احتساب تكاليف هذه المنتجات، حيث إنه بزيادة إنتاجية مستلزمات الإنتاج فإن ذلك يدل على كفاءة استخدامها فى العملية الإنتاجية، وبالتالى أمكن تحسين أداء التنافسية الهيكلية للمنتج نفسه فى الأسواق الأخرى[٦٠].

حيث يوضح الجدول رقم (٩) أن مصر أصبحت فى عام ١٩٩٦ تتمتع بمستويات مرتفعة لإنتاجية مستلزمات الإنتاج فى صناعة الأجهزة المنزلية، بعد أن كانت تفتقر لذلك فى بداية التسعينات، فى حين أن هذه المزية لم ترتقِ بها معظم منتجات الصناعة الهندسية حيث لم يتعد مؤشر إنتاجية مستلزمات الإنتاج ٥٦ر٪ فى عام ١٩٩٦.

جدول رقم (٩): الأوضاع التنافسية المقارنة طبقا لمتوسط إنتاجية
مستلزمات الإنتاج للصناعات الهندسية ومنها المنزلية

الدولة	الهندسية		المنزلية	
	١٩٩٠	١٩٩٦	١٩٩٠	١٩٩٦
مصر	,٧٥	٥٦ر	٣ر	١
تونس	-	٣٦ر	٣ر	٣ر
تايلاند	,١٣	١	٧ر	٤ر٧
المغرب	,٤٢	٤٤ر	-	٦ر
ماليزيا	,٢	٣ر	٥ر	٣٣ر
كوريا	,٣	٨ر	٨ر	٨ر
تركيا	,٢	٨ر	٨ر	٩ر

المصدر: تم حساب متوسط إنتاجية مستلزمات الإنتاج من خلال قسمة إجمالى القيمة المضافة على قيمة مستلزمات الإنتاج طبقاً للجدول رقم (١) بالملحق الإحصائى، وبيانات مستلزمات الإنتاج المستخدمة فى الصناعة من:

UNIDOIndustrialstatisticsyearbook,generalindustrialstatistics, Austria.Vienna,1999.

بيانات الدول:تايلاند، تركيا عن السنة ١٩٩٤.

حيث أظهرت البيانات تمتع تايلاند، وتركيا، وكوريا بمستويات عالية لإنتاجية مستلزمات الإنتاج لصناعاتها الهندسية، وكذا المنزلية. وهذه النتائج تؤكد تمتع دول تايلاند، وتركيا وكوريا، بأوضاع تنافسية هيكلية جيدة لارتفاع كفاءة إنتاج مدخلاتها، .وهو ما يمثل أملاً بالنسبة لمصر فى المستقبل

الخلاصة:

وفى ضوء ما سبق- وباستعراض كافة المؤشرات التى استخدمت فى قياس القدرة التنافسية للصناعات الهندسية والمنزلية للاقتصاد المصرى، والتى أظهرت ضعف هذه الميزة فى مصر مقابل ارتفاعها فى غيرها من دول مجموعة المقارنة- تأكد لنا أن المزية التنافسية لهذه الصناعة فى مصر اقتصرت فقط على وفرة عناصر الإنتاج الأولية، مما يعبر عن الطبيعة الهشة لهذه المزية وعدم توفر مقومات نجاح هذه الصناعة لديها، وبالتالى ضعف قدراتها التنافسية.

الملخص والنتائج:

أشارت الورقة إلى أن قطاع السلع الهندسية يمثل أحد القطاعات المهمة فى الصناعة المصرية؛ حيث تفوق نسب إسهاماته فى توليد الناتج والدخل الصناعى الكلى ما يزيد على ١١ ٪، إلى جانب دوره الممتاز فى التشغيل والعمالة. ولا يفوتنا أن نشير، أهمية دور قطاع المنتجات المنزلية (الكهربائية وغير الكهربائية للاستخدام المنزلى) إلى فى خلق وتوليد الناتج والدخل الصناعى للقطاع الهندسى والذى يفوق ١٨ ٪منه.

وبناء عليه، كان لابد من البحث عن حقيقة العلاقة بين قدرة هذا القطاع الإنمائية وقدرته التصديرية، وأثرها فى خلق مزية تنافسية على المستوى العالمى من ناحية وعلى مستوى الدول النامية من ناحية أخرى، بحيث يمكن تحديد وتخطى المشاكل المواجهة له؛ من أجل خلق القدرة على دفع الاقتصاد، وتحقيق الأهداف الإنمائية المنوطة به.

ومن أجل ذلك، تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة أقسام رئيسة: هدف القسم الأول منها إلى سرد المفاهيم والمؤشرات المختلفة لقياس المزية النسبية والمزية التنافسية، فى حين هدف القسم الثانى إلى تحديد كل من الخصائص الرئيسة للقطاع، وتحليل مساهمته فى خلق قيمة مضافة إجمالية خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٧/٩٦، إلى جانب تحليل هيكل قطاع الصادرات، والواردات للسلع الهندسية والمنزلية خلال الفترة ذاتها، وتحديد الأسواق التصديرية، والاستيرادية أمام المنتج المصرى.

وتعرض القسم الثالث والأخير لتحديد المجالات التى تحقق بها الصادرات المصرية للسلع الهندسية مزية محتملة. وقد تم ذلك فى إطار مفهوم المزية التنافسية لـ Porter وبالاعتماد على منهج المقارنة بين مصر ومجموعة من الدول التى تتشابه ظروفها الاقتصادية مع الاقتصاد المصرى.

وقد تم اختيار هذه المجموعة من الدول لكونها دولاً نامية تنتمى للدول متوسطة الدخل - شأنها شأن مصر، مع كونها دولاً تمتاز بارتفاع نسبة الصادرات إلى إجمالى ناتجها ومنها الصادرات التحويلية، إلى جانب كونها دولاً تتبع سياسات التحرير الاقتصادى، وهذه الدول هى: تونس، وتركيا، وتايلاند، وماليزيا، وكوريا، والمغرب.

وأمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- نمو القيمة المضافة المولدة فى قطاع السلع الهندسية فى مصر بمعدلات تفوق معدلات نمو هذا القطاع لدول المقارنة؛ حيث تبلغ نسبة الزيادة خلال الفترة ٩٠-١٩٩٧/٩٦ ١٦٣ ٪؛ آخذاً فى الاعتبار أن قدرة القطاع الإنتاجى فى مصر مازالت أقل من الدول الأخرى.

- تضاؤل الأهمية النسبية للقيمة المضافة المولدة فى القطاع العام، أمام تزايد الأهمية النسبية للقطاع الخاص فى صناعة السلع الهندسية، وكذا المنزلية.

- ارتفاع إنتاجية العامل فى نهاية فترة الدراسة ١٩٩٧/٩٦ بالمقارنة بعام ١٩٩٢/٩١ بالنسبة لقطاع إنتاج السلع الهندسية والمنزلية.

– ارتفاع قيمة إنتاجية الجنيه/أجر للقطاع الخاص، مقابل تدنيها للقطاع العام فى إنتاج السلع الهندسية والمنزلية.

– تدنى الأداء التصديرى لقطاع السلع الهندسية والمنزلية؛ إذ لم تزد نسبة الصادرات من السلع الهندسية سوى بمعدل يبلغ ٣٦٪ خلال الفترة ٩٠–١٩٩٧/٩٦، فى الوقت الذى انخفضت فيه قيم الصادرات للسلع المنزلية. فى حين تزايدت نسب الواردات بمعدلات تبلغ ٥٩٪، ٣٤٪ للسلع الهندسية والمنزلية، معبرةً عن تزايد الخلل فى الميزان التجارى للقطاع خلال تلك الفترة. ولعل هذا الأمر يكون راجعاً، فى الأساس، إلى أن الصناعات الهندسية لم تكن فى الأساس هادفة إلى التصدير. وإنما كانت قد نشأت لإشباع الطلب المحلى، وأن ما تصدره هذه الصناعات يمثل جزءاً من فائض إنتاجها.

– وبفحص أسواق مصر التصديرية والاستيرادية للمنتجات الهندسية، والمنزلية اتضح أن الدول النامية –وبالأخص الدول العربية– تعتبر الشريك الرئيس لصادرات مصر من السلع الهندسية، والمنزلية، حيث تستحوذ على ٤٦٪و ٦٨٪على التوالى من إجمالى الصادرات المصرية من المنتج نفسه.

ولتعيين الأوضاع التنافسية للصناعات الهندسية، ومنها المنزلية، المصرية من خلال قياس بعض المؤشرات المعبرة عن المزية التنافسية للتجارة الخارجية، والسعرية، والهيكلية فقد تم التوصل إلى تدهور تنافسية القطاع مما يعتبر مشكلة خطيرة تواجه الصناعة المصرية، ومن ثم الاقتصاد المصرى بأكمله، حيث تظهر دلائل تدهور هذه التنافسية فى أربعة عناصر رئيسة:

العنصر الأول:

(١) انخفاض مؤشر RCA لمعظم بنود المنتجات للصناعات الهندسية، ومنها السلع المنزلية، عن الواحد الصحيح، مما يعد دليلاً على عدم تنافسية هذه البنود فى السوق العالمى وكذلك فى سوق الدول النامية (عدد ٦٤ بند من إجمالى ٦٧ بند).

(٢) صدارة كل من كوريا، وتركيا، وتايلاند فى منافسة دول المجموعة فى السوق العالمى وكذا سوق الدول النامية للبند (٧٧٥) الأجهزة المنزلية.

(٣) تمتع ماليزيا بدرجة عالية من التنافسية فى مواجهة دول مجموعة المقارنة للبند (٧) لماكينات ومعدات النقل فى أسواق الدول النامية، تليها تايلاند، فكوريا.

(٤) ضعف المزية التنافسية لعينة الدول العربية (تونس والمغرب) حيث لا تتمتع بمزية نسبية إلا فى أضيق حدود البنود (٧٧٣) أدوات توزيع الكهرباء، و (٨١٢) الأدوات الصحية، وأدوات التسخين، مع عدم إشارة المؤشر RCA لأية قيمة تفوق ٣٥ر- بالنسبة للبند (٧٧٥) السلع المنزلية.

العنصر الثانى:

عدم تمتع مصر بمزية تنافسية هيكلية فى مقابل دول مجموعة المقارنة؛ حيث سجل مؤشر متوسط إنتاجية العامل أدنى مستويات له فى قطاع السلع الهندسية والمنزلية، مقابل ارتفاعه فى بقية دول المقارنة، خاصة: كوريا، وتايلاند، وتركيا؛ نظراً لانخفاض درجات المهارة العمالية فى المجالات الصناعية – هندسية ومنزلية – لما تتطلبه من مساهمات عالية من الابتكار، والتفوق التكنولوجى، والبحث والتطوير للأنشطة الانتاجية بها. وقد أدى هذا التدهور فى الإنتاجية إلى ضياع مزية انخفاض الأجور النسبية للعامل المصرى حيث إن التكلفة الفعلية للعامل المصرى ترتفع عن مثيلاتها فى الدول الأخرى على نحو كبير.

العنصر الثالث:

عدم تمتع مصر بمزية تنافسية من حيث تكلفة المنتج (Cost Competition) بالنسبة لقطاع السلع الهندسية والمنزلية؛ حيث سجل مؤشر تكلفة وحدة العمل ارتفاعاً ملحوظاً لقطاع السلع الهندسية والمنزلية مقابل انخفاضه لدول مجموعة المقارنة، الأمر الذى أمكن تفسيره بالانخفاض النسبى لمستويات الإنتاجية، مقارنة بالأوضاع المناظرة للدول الأخرى، بالرغم من الانخفاض النسبى للأجر فى مصر أيضا مقارناً بالأجور فى هذه الدول، وأمام اعتماد معظم دول المقارنة على استراتيجية قيادة التكلفة للتنافس فى الأسواق العالمية، والانخفاض النسبى لمعدلات الأجور بها (كوريا، وتايلاند، وماليزيا، وتركيا)، ومن ثم انخفاض أداء المستوى التصديرى لهذه المنتجات فى السوق العالمى.

العنصـــر الرابـــع:

لم يسجل مؤشر إنتاجية مستلزمات الإنتاج مستويات مرتفعة بالنسبة لقطاع السلع الهندسية فى مصر، أمام ارتفاعه فى كل من: ماليزيا، وكوريا، وتركيا، فى حين أن هذا المؤشر أظهر قيمة موجبة بالنسبة لقطاع السلع المنزلية فى عام ١٩٩٦ بالمقارنة بعام ١٩٩٠، كدليل واضح لوجود آمال مستقبلية أمام هذه الصناعة فى الأمد البعيد.

وأخيراً وليس آخراً، اتضح أن النجاح التنافسى لمجموعة السلع الهندسية التى حققت فيها مصر أوضاعاً تنافسية تصديرية جيدة تعتبر ضئيلة للغاية؛ حيث لم تتمتع مصر بمزية تنافسية عالية إلا فى ثلاثة بنود فقط داخل مجموعة بنود المنتجات السلع الهندسية وعلى رأسها البند (٦٩٦) صناعة السكاكين، و(٨١٢) الأجهزة وأدوات السباكة والإنارة و(٦٩٧) الآلات المنزلية من المعدن قليل القيمة، حيث ارتفع بها مؤشر RCA عن الواحد الصحيح، مع الأخذ فى الاعتبار أنها منتجات لا تمثل أهمية تذكر بالنسبة لقطاع المنتجات من السلع الهندسية فى صورته الكلية.

وحتى مع هذا الامتياز للبنود الثلاثة السابقة فى مصر، فقد لوحظ ارتفاع القدرة التنافسية لكل من كوريا وتايلاند لهذه البنود الثلاثة أمام مصر فى السوق العالمى.

وعليه، فقد أثبتت نتائج البيانات عدم تمتع مصر بأى مزية نسبية؛ حيث يصعب عليها منافسة دول المجموعة سواء على الصعيد العالمى، أو النامى، أو حتى على الصعيد العربى، ويمكن إرجاع ضعف القدرة التنافسية لقطاع المنتجات من السلع الهندسية والمنزلية لمصر إلى كونها صناعات تكون فى الأساس معتمدة على درجة عالية من التكنولوجيا الممتازة، والإنتاجية المرتفعة للعامل، وهو بالأمر المفتقد فى الحالة المصرية، فى حين أنه يصبح موفوراً فى ظل وجود عوامل تكنولوجية مواتية ممتازة للمنافسين العالميين القادرين على تتبع التطور التكنولوجى فى صوره المتقدمة، والذى يمكنه خفض مستويات التكلفة ورفع مستويات الكفاءة والجودة لهم.

كما كان الاتجاه التجميعى لصناعة الأجهزة المنزلية فى مصر فى منتصف التسعينات، مع تزايد نمط الملكية الخاصة، ومساهمة القطاع الخاص والمشترك، إلى

جانب عدم تواجد صور التعاون الصناعى -كالوضع فى كوريا- وضعف سياسات التنويع فى المنتج المصرى، وعدم توافر قدرة إنتاج المكونات المتنوعة للصناعة ذاتها - هندسية كانت، أو معدنية، أو حتى كيماوية - كان ذلك كله سبباً مباشراً فى صعوبة تخطى ومواجهة التوصل إلى الشرط الأساسى للمنافسة السعرية، والذى يكمن أساساً فى الحجم الكبير للصناعة وتحفيز الاستثمارات الخاصة كبيرة الحجم.

ويعد توفير بيئة عمل تنافسية- قوامها الاستقرار الاقتصادى الكلى، والتوسع فى الاستثمار المادى والبشرى، مع ضرورة توفير إطار العمل القانونى، الذى يحمى الملكية ويسهل تبادلها- العامل الأساسى فى حفز الاستثمارات الخاصة، والتى يكون لها الدور الكبير الفعال فى رفع كفاءات الاقتصاد المصرى، ومنها الكفاءة الصناعية، والتى تعتبر التحدى الرئيس للاقتصاد المصرى فى المرحلة الحالية والقادمة، وفى ظل معطيات السرعة التى يتحول بها العالم نحو الاندماج الاقتصادى العالمى، مما تضطر معه مصر إلى ضرورة تحسين أدائها التصديرى؛ من أجل رفع قدراتها التنافسية الدولية. وتشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر فى مجالات الصناعات الهندسية، لأن ذلك من الوسائل الأولية التى تنتقل من خلالها حوافز السوق العالمى إلى الاقتصاد المحلى، إلى جانب كونها من القنوات التى تنساب عن طريقها تكنولوجيا الإنتاج والإدارة إلى المشروعات المصرية(٦١).

فالتكنولوجيا هى المحرك الأساسى للنمو الاقتصادى، والمعرفة، والعلم هما أساس القوة التنافسية الجديدة، من أجل إحداث تحولات جوهرية على الموارد الاقتصادية الأربعة التقليدية اللازمة للنمو، والتى تضاءلت أهميتها لصالح عنصر التكنولوجيا.

وهكذا عمدت التغيرات الجارية فى البنية الاقتصادية إلى نسف استراتيجيات التنمية التى كان معمولا بها حتى نهاية القرن العشرين، وأصبح بناء القدرات التكنولوجية المحلية من أولويات معظم الدول؛ حيث لم يعد امتلاك التكنولوجيا المتقدمة وتوطينها ترفاً أو رفاهية، وإنما أصبح عنصراً أساسيا حتمياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أصبح من أهم المقاييس التى تدخل فى قياس مستوى المعيشة والتنمية.

وبدون الاهتمام بالتعليم الفنى، والتركيز عليه، وتأهيل الكوادر الفنية المتطورة، وإدارة الموارد البشرية على المستويات اللائقة، لن يكتب النجاح والاستمرار فى المزية التنافسية لمصر. ولعل البداية تكون، فى الأساس، بخلق القاعدة البشرية المدربة الملتزمة، سواء فى القطاع الخاص، أو العام، والتى بتفاعلها مع بقية المحددات، يمكن بلوغ المراد.

obeikandl.com

ملحـــق الجـــداول

الجدول رقم (١) : تطور القيمة المضافة للسلع الهندسية والمنزلية في مصر ودول المقارنة (بالأسعار الجارية)

القيمة المضافة للسلع الهندسية (بالمليون دولار)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
مصر	٧٢٢	٦٣٥	٧٧١	٧٣٧	١١٤٠	١٣٠٠	١٨٨٨	١٩٠٠	٢٢٦٠
تونس	١٧٤	١٩٧	٢٢٥	٢٢٣	٢٤٩	٢٩٢	٣١٧	٣١٥,٢	–
تايلاند	٤٤٥٠	١٦٠٤٠	–	٧٢٠٠	١١٩٥٠	–	–	–	–
المغرب	٣٤٥	٣٧٦	٣٢٢	٣١٥	٤٠٠	٣٨٨	٦١٩	٤٥٧	–
ماليزيا	٣٢٠٠	٤٤١٠	٥٦٠٠	٦٨٧٠	٨٤٢٠	١٠٦٠٠	١٢٨٣٠	١١١١١	٩٧٩٨,٦
كوريا	٣٨٦٠٠	٤٤٩٩٦	٤٦٥٠٣	٥٢٩٩٣	٦٨١٤٤	٩٣٣٧٠	١٠١٥٠٠	٨٨٧٧٤	–
تركيا	٥٦١٠	٦٢٣٢	٧٥٧٠	٩١٥٥	٥٩٢٠	–	–	٦٥٠٤	٩٤٩٥

القيمة المضافة للأجهزة المنزلية (بالمليون دولار)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
مصر	١٠١	٨٦,٦	٧٤,٦	٩٤,٤	٤٢٠	٤١٩	٣٣٥
تونس	١٤	١٥	١٨,٦	١٨,٤	٢٠,٣	٢٣	٢٦,٨
تايلاند	٦٥١	٦١٢٧	–	٢٧١٠	٦٥٠٨	–	–
المغرب	–	–	–	–	–	–	٢٦,٣
ماليزيا	٣٢٩	٤٦٣	٥٥٥	٦٨١	٨٠٠	١٠٤٠	١٢٣٠
كوريا	٤٠١٩	٥٩٤٦	٥٥٨٠	٦٢٩٩	٧٥٩١	٩٦٣١	١٠٤٤٠
تركيا	١١٠٠	١١٠٣	١٤٠٧	١٥١٠	١٢٤٠	–	–

نسبة القيمة المضافة للأجهزة المنزلية إلى إجمالي القيمة المضافة للسلع الهندسية ٪

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
مصر	١٤	١٣,٦	١٠	١٣	٣٧	٣٢	١٨
تونس	٨	٧,٦	٨	٨	٨	٨	٨,٥
تايلاند	١٥	٣٨	–	٣٨	٥٥	–	–
المغرب	–	–	–	–	–	–	٤,٣
ماليزيا	١٠	١٠,٥	١٠	١٠	١٢,٥	١٠	١٠
كوريا	١٠,٥	١٣,٢	١٢	١٢	١١,٢	١٠,٥	١٠,٣
تركيا	٢٠	١٨	١٨,٥	١٦,٥	٢١	–	–

المصدر:

UNIDO. Industrial Statistics. Year book, general Industrial Statistics, Austria, Vienna 1999.

U.N. Economic and Social Commission for Western Asia, (1999), Bulletin of Industrial statistics for the Arab Countries 1990-1998, Fourth issue.

World Bank (2000), World Development Indicators.

الجدول رقم (٢) : تطور العمالة فى مصر ودول المقارنة

العمالة فى السلع الهندسية (بالألف عامل)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
مصر	١٨٩,٥	١٨٨,٤	١٩٠,٩	١٦٧,٥	٢٠٠	٢١٠	٢٤٠,٧٤
تونس	–	–	–	٢٨,٦	٣٢,٢	٣٦,٢	٣٧,٨
تايلاند	١٨٢	٢٦٩,٣	–	٣٣٥	٣٥١,٣	–	–
المغرب	٣٠	٣١	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٥٥,٢
ماليزيا	٣١٢	٣٨٢	٤١٣,٧	٤٨٣	٥٣٢	٦٠٦	٦٥٢
كوريا	١١٢١	١١١٢,٦	١٠٨١,٦	١١٤٩	١٢٢٢	١٢٧٤	١٢٦٧
تركيا	٢٠٤	١٩٣	٢١٠	٢١٥	١٩٧,٤	–	–

العمالة فى الأجهزة المنزلية (بالألف عامل)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
مصر	٢٦,١	٢٧,٤	٢٦,٤	١٨,٧	٣١,٨	٣١,٥٣	٣٦,١١
تونس	–	–	–	–	–	–	–
تايلاند	٤٠	٤٨,٥	–	٥٧,٢	٣٢,٧	–	–
المغرب	–	–	–	–	–	–	٣,٧
ماليزيا	٢٠,٦	٢٥,٢	٢٥,٥	٣١,١	٣٤,٦	٤٦,٥	٣٥,٥
كوريا	١١٧,٨	١٥٣,١	١٤٠	١٤٩	١٦٣,٤	١٦٤	١٥٧
تركيا	٣١,٢	٢٨	٣١	٣٣,١	٣١	–	–

نسبة العمالة فى صناعة الأجهزة المنزلية إلى إجمالى العمالة بالسلع الهندسية ٪

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
مصر	١٤	١٥	١٤	١١	١٦	١٥	١٥
تونس	–	–	–	–	–	–	–
تايلاند	٢٢	١٨	–	١٧	٩	–	–
المغرب	–	–	–	–	–	–	٧
ماليزيا	٧	٧	٦	٦	٧	٨	١
كوريا	١١	١٤	١٣	١٣	١٣	١٣	١٢
تركيا	١٥	١٤	١٥	١٥	١٦	–	–

المصدر:

UNIDO. Industrial Statistics. Year book, general Industrial Statistics, Austria, Vienna 1999.

U.N. Economic and Social Commission for Western Asia, (1999), Bulletin of Industrial statistics for the Arab Countries 1990-1998, Fourth issue.

الجدول رقم (٣) : تطور تقييم الأجور المدفوعة فى مصر ودول المقارنة بالأسعار الجارية .

الأجور في السلع الهندسية (بالمليون دولار)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
مصر	٤٠٧	٣١٧	٣١٩	٣٠٤	٣٥٢	٤٢٤	٥٧٩
تونس	٨٨	٨٨,٣	١٠٥	١٠٣	١٠٥	١١٨	١٢٧
تايلاند	٥٦٧	٩٧٩	–	١١٢٠	١٢٦٣	–	–
المغرب	١٤٦,٢	–	–	–	–	–	٣٠٢
ماليزيا	٩٣٣	١٢٦٠	١٦٦٠	٢٠٠٠	٢٣٨٠	٣٠٨٠	٣٦٤٤
كوريا	١١٥٨٦	١٣٢٦٥	١٣٩٦٨	١٥٨٥٥	١٨٨٥٢	٢٣٤٨٠	٢٦٦٧٠
تركيا	١٤٨٠	١٧١٥	١٩١٠	٢١٣٠	١١٦٠	–	–

الأجور في الأجهزة المنزلية (بالمليون دولار)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
مصر	٥٢,٤	٥١	٤٠,٤	٤٥,٩	٥٢,١	٦٤	٤٩,١
تونس	٦,٣	٦,٨	٨	٨	٨	٩	١٠
تايلاند	١٢٣	١٨٢	–	٢٣٨	١٢١,٥	–	–
المغرب	–	–	–	–	–	–	١٥
ماليزيا	٨١,٣	١١٠	١٣٣	١٦٧	١٨٩	٢٧٤	٣٠,٤
كوريا	١٢١٣	١٧٧٣	١٧٥٠	١٩٤٠	٢٣٢٣	٢٨٣١	٣٠٥٧
تركيا	٢٠٦	٢٦١,٣	٢٦٦,٥	٢٨٣	١٦٢	–	–

نسبة الأجور المدفوعة في الأجهزة المنزلية إلى إجمالي الأجور الهندسية ٪

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
مصر	١٣	١٦	١٣	١٥	١٥	١٥	٨,٥
تونس	٧	٨	٨	٨	٨	٨	٨
تايلاند	٢٢	١٩	–	٢١	١٠	–	–
المغرب	–	–	–	–	–	–	٥
ماليزيا	٩	٩	٨	٨	٨	٩	١
كوريا	١٠	١٤	١٢	١٢	١٢	١١	١١
تركيا	١٤	١٥	١٤	١٣	١٤	–	–

المصدر:

UNIDO. Industrial Statistics. Year book, general Industrial Statistics, Austria, Vienna 1999.

U.N. Economic and Social Commission for Western Asia, (1999), Bulletin of Industrial statistics for the Arab Countries 1990-1998, Fourth issue.

جدول رقم (٤) : تطور أنصبة مشاركة القطاع الخاص والعام من إجمالي بيانات الصناعة الهندسية والمنزلية.

	١٩٩١/١٩٩٠				١٩٩٧/١٩٩٦			
	الهندسية		المنزلية		الهندسية		المنزلية	
	العام ٪	الخاص ٪	العام ٪	الخاص ٪	العام ٪	الخاص ٪	العام ٪	الخاص ٪
القيمة المضافة	٧٤	٢٦	٨٩	١١	٣١	٦٩	١٤	٨٦
العمالة	٧٧	٢٣	٧٤	٢٦	٦١	٣٩	٤٢	٥٨
الأجور	٦٩	٣١	٩٠	١٠	٥٩	٤١	٤١	٥٩
رأس المال	٨٥	١٥	–	–	٣٢	٦٨	٢٠	٨٠
الإنتاج	٥٩	٤١	٦١	٣٩	٣٣	٦٧	٢٣	٧٧
عدد المنشآت	٢٨	٧٢	–	–	–	–	–	–

المصدر:

من عمل الباحثة، حيث تم احتساب أنصبة القطاع العام والخاص إلى إجمالى قطاعى الهندسية والمنزلية من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الإنتاج الصناعى السنوى، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٥) : مؤشرات القطاع العام والخاص للصناعات الهندسية والمنزلية (بالألف جنيه).

	القطاع العام				القطاع الخاص			
	الهندسية		المنزلية		الهندسية		المنزلية	
	٩٢/٩١	٩٧/٩٦	٩٢/٩١	٩٧/٩٦	٩٢/٩١	٩٧/٩٦	٩٢/٩١	٩٧/٩٦
إنتاجية العامل	١١	١٠,٥	٤	٩,٥	١٣	٣٦	١,٥	٤٣
إنتاجية جنيه/ أجر	٢,٢	١,٦	٠,٢	١,٣	١,٧	٥,٢	٠,٣	٥,٥
معامل رأس المال/العامل	١,٦	١٤		١٧,٥	١	٤٥		٥٢

المصدر:

من عمل الباحثة، من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي لأعداد مختلفة.

جدول رقم (٦) : تطور قيم صادرات السلع الهندسية والمنزلية لعام ١٩٩٨ .

(بالمليار دولار)

	صادرات الصناعة التحويلية Manufactured		الصـــــادرات							
			صادرات السلع الهندســية			صادرات الأجهزة المنزليــة			نسبة صادرات المنزلية إلى الدول المتقدمة	نسبة الصادرات المنزلية إلى الدول النامية
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	نسبة صادرات السلع الهندسية إلى التحويلية	القيمة	النسبة	نسبة السلع المنزلية إلى السلع الهندسية		
الولايات المتحدة	٥٥٨,١١	١٣,٨	٣٥٨,٢	١٥,٦	٦٤,٢	١,٩٤٦	٥,٩	٠,٥٤	–	٨,٦٣
ألمانيا	٤٦٨	١١,٦	٢٧٠	١١,٨	٥٧,٧	٤,٥٧٥	١٤	١,٧	–	٢٢,٣
اليابان	٣٦٦	٩	٢٦٨,٥	١١,٧	٧٣,٤	–	–	–	–	–
المملكة المتحدة	٢٣٣,١٤	٥,٨	١٣٠,٥	٥,٧	٥٦	–	–	–	–	–
فرنسا	٢٤٠,١١	٦	١٣٢	٥,٧	٥٥	٢,٢٢٣	٦,٧٥	١,٦٨	–	٩,٩
إيطاليا	٢١٦	٥,٣٥	٩٤,٥	٤,١٢	٤٣,٧	٥,٢١٩	١٥,٩	٥,٥٣	–	٢٣,٢
كندا	١٤٠,٢٤	٣,٤٧	٨٧,٤	٣,٨	٦٢,٣	–	–	–	–	–
كوريا	١١٤,٢	٣	٧١,٧**	٣,١	٦٢,٨	١,٨٥	٥,٦	٢,٦	١٩,٦	–
الصين	١٧٢,٠٦	٤,٢٥	٥٠,٢	٢,٢	٢٩,٢	١,٩٠٤	٥,٨	٣,٨	٢٠,٢	–
ماليزيا	٥٧,٦٦	١,٤	٤٣,٤	١,٩	٧٥,٣	٠,٢٦١	٠,٧٩	٠,٦٠	٢,٨	–
تايلاند	٣٩,٣٣	١	٢٣,٧	١	٦٠,٢	٠,٥٣٥٦	١,٧٠	٢,٣	٥,٧	–
تركيا	٢٠,٦٦	٠,٥١	٤	٠,١٧	١٩,٤	٠,٣١٥	١	٨	٣,٤	–
تونس	٤,٧٢	٠,١٢	٠,٦٦٩*	٠,٠٣	١٤,٢	٠,٠١٢	٠,٠٣٦	١,٨	٠,١٣	–
المغرب	٢,٣١	٠,٠٥	٠,١٥٩*	٠,٠٧	٦,٩	٠,٠٠٠٢٢٤	–	٠,١٤	٠,٠٠٣	–
مصر	١,٤١	٠,٠٣٥	٠,٠٩٩*	٠,٠٠٤	٧	٠,٠٠٠٥٦٢	٠,٠٠٢	٠,٧٥	٠,٠٠٦	–
العالم	٤٠٤٤	١٠٠٪	٢٢٩٤	١٠٠٪	٥٦,٧	٣٢,٩	١٠٠٪	١,٤٤		

المصدر: PC-Tas: UNCTAD and WTO Database.

* بيانات عام ١٩٩٧ ** بيانات عام ١٩٩٦

obeikandl.com

جدول رقم (٧) : تطور قيم الواردات من السلع الهندسية والمنزلية لعام ١٩٩٨ .

(بالمليار دولار)

	واردات السلع التحويلية		واردات السلع الهندســية		نسبة واردات السلع الهندسية إلى التحويلية ٪	واردات السلع المنزلية		نسبة واردات السلع المنزلية إلى السلع الهندسية
	القيمة	النسبة ٪	القيمة	النسبة		القيمة	النسبة	
الولايات المتحدة	٧٥٧,٥	١٧,٣	٤٣١,٦	١٨	٥٧	٤٠٤	٢٠,٨	١
ألمانيا	٣٢٦,٦	٧,٥	١٧٠	٧	٥٢	٣,١	١٤,٧	١,٨
اليابان	٢٦٠	٦	١٤١,٢	٥,٩	٥٤	١,٦	٧,٦	١,٢
المملكة المتحدة	٢٢٧	٥	١١١,٩	٤,٧	٤٩	٢٠٢	١٠,٥	٢
فرنسا	١٦٩,٧	٣,٩	١٠٥,٣	٤٠٤	٦٢	–	–	–
إيطاليا	١٥٨,٧	٣,٦	٧٤,٩	٣,١	٤٧	–	–	–
كندا	١٥٣	٣,٥	٧٢,٨	٣	٤٧,٦	–	–	–
كوريا	١١٤,٣	٢,٦	٦٢,٤	٢,٦	٥٤,٥	٠,٣٢٢	١,٥	٠,٥
الصين	١١٣	٢,٦	٥٦,٨	٢,٣٦	٥٠			–
ماليزيا	٧٠,٧	١,٦	٥٠	٢	٧٠,٧	٠,١٣٧	٠,٦٥	٠,٢٧
تايلاند	٣٨,٩	٠,٨٩	٣٢,٧	١,٤	٨٤	٠,١٩١	٠,٩٠	٠,٦
تركيا	٣٤,٦	٠,٨	٢٠,٣٣	٠,٨٥	٥٩	٠,٢٨٣	١,٤	١,٤
مصر	٩,٧٣	٠,٢٢	٤,٦٢	٠,١٩	٤٧,٥	٠,٠٣٩٣	٠,٢	٠,٨٥
المغرب	٦٠٦	٠,١٥	٣,٦٤	٠,١١	٤٠	٠,٠١٣٦	٠,٠٦	٠,٥
تونس	٤,٥	١,١٠	٢,٢	٠,٠٩	٤٩	٠,٠٢٤٣	٠,١١	١
العالم	٤٣٨٢,٧	٪١٠٠	٢٤٠٠	٪١٠٠	٪٥٥	٢١,١١٤	٪١٠٠	٠,٩

المصدر: PC-Tas: UNCTAD and WTO Database, (2000).

– كوريا وماليزيا واردات عام ١٩٩٦ – العلامة تعني بيانات غير متوفرة

obeikandl.com

جدول رقم (٨) : هيكل الواردات المصرية من السلع الهندسية لعام ١٩٩٧ .

(بالمليون دولار)

البيـــان	القيمة الإجمالية للواردات الهندسية	الواردات من مجموعة الدول المتقدمة		الواردات من مجموعة الدول النامية عربية وغير عربية	
		القيمة	الأهمية النسبية للواردات من الدول المتقدمة إلى إجمالي الواردات الهندسية ٪	القيمة	الأهمية النسبية للواردات من الدول النامية إلى إجمالي الواردات الهندسية ٪
مصنوعات فلزية	٢٨٠ر٦	١٦٣ر٣	٥٨	٩٢ر٢	٣٣
ماكينات ومعدات طاقة	٢٣١ر٨	١٥٢	٦٩	٣٩ر٢	١٧
ماكينات مخصصة لصناعة معينة	٧٧٢ر٨	٦٢٢ر٧	٨٠ر٥	٥٦ر٧	٧
ماكينات تشغيل معادن	٧٢	٥٤	٧٥	٦ر٤	٩
ماكينات ومعدات صناعية	١٣٦١	٦٨٠ر٩	٥٠	٦١ر٣	٤ر٥
ماكينات تجهيز بيانات	١٨٨ر٦	١٥٠	٧٩ر٥	٣٥ر٥	١٩
أجهزة اتصالات وتسجيل صوت	٢٧٨ر٩	١٨٢ر٥	٦٥	٨٦ر٥	٣١
أجهزة ومعدات كهربائية	٥٢٠ر٤	٣٦٨ر٣	٧١	١١٣ر٧	٢٢
مركبات برية	٥٩٥	٢٧٥ر٤	٤٦	٧٤ر٨	١٣
معدات نقل أخرى	١٠٣ر٧	٩٧	٩٣	٠ر٩	٨٧ر
مباني سابقة التجهيز	٥ر٢	٣ر٦	٦٩	١ر٦	٣١
أدوات وأجهزة مهنية	١٩٩ر٣٤	١٧٥ر٣	٨٨	١٩ر٥	١٠
أجهزة ومعدات تصوير	١٠ر٧	٨ر٦	٨٠	١ر٧	١٦
إجمالي الهندسة	٤٦٢٠	٢٩٣٣,٦	٦٣,٥	٥٩٠	١٢,٧
إجمالي المنزلية	٣٩,٣	٢٣,٨٣	٦٠,٦	١٥,٥	٣٩,٥

المصدر: من عمل الباحثة من بيانات PC-Tas: UNCTAD and WTO Database. 1999

obeikandl.com

جدول رقم (٩) : RCA

المجموعة السلعية	مصر	المغرب	تايلاند	تونس	تركيا	كوريا	ماليزيا
٦٩١	٠,٦١	٠,٠٧	٠,٨٠	٠,٤٦	١,٥٦	١,١٦	٠,٥٨
٦٩٢	٠,٢٣	٠,٤٥	٠,٩٠	٠,٢٧	٠,٧١	٠,٧٨	٠,٥٦
٦٩٣	٠,٨٥	٠,٠٣	٠,٤٦	٠,٢٧	٣,٤١	٢,١٠	٠,٨٠
٦٩٤	٠,٠٩	٠,٠٥	٠,٤٤	٠,٠٣	٠,٥٦	٠,٩٦	٠,٩٧
٦٩٥	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,١٨	٠,٠٥	٠,٢٢	٠,٥٣	٠,١١
٦٩٦	٥,٨٨	٠,٠٣	٠,٦٣	٠,١٣	٠,٢٩	٢,٩٢	٠,٠٩
٦٩٧	٢,٢٢	٠,٦٥	٢,١١	٠,٤٣	٢,٤٩	١,٨٣	٠,٢٧
٦٩٩	٠,٢٠	٠,١٥	٠,٤٩	٠,٥١	٠,٥٣	٠,٥٥	٠,٥٠
٧١١	٠,٠٠	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠٠	٠,٤٤	٠,٥٣	٠,١٤
٧١٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠	٠,١٢	٠,٣٨	٠,٥٨
٧١٣	٠,٠٠	٠,٠٧	٠,٢١	٠,١٣	٠,٤٣	٠,١١	٠,٣٠
٧١٤	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٤	١,٠٦	٠,٢٣	٠,١٨	٠,٠٢
٧١٦	٠,٠١	٠,٠٠	٢,٤٤	٠,٢٢	٠,٣٩	٠,٤٤	١,١٧
٧١٨	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٨	٠,٠٧	٠,١١	٠,٠٥
٧٢١	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٢٨	٠,٢٢	٠,٠٦	٠,١٠
٧٢٢	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٩	٠,٠٠	٠,١٢	٠,٠٨	٠,٠١
٧٢٣	٠,٠٢	٠,٠١	٠,١٣	٠,١٢	٠,٣٤	١,٠٩	٠,٢٥
٧٢٤	٠,٠١	٠,٠٤	٠,٢٠	٠,٤٤	٠,٤٤	١,٣٥	٠,١٢
٧٢٥	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠٨	٠,٢٢	٠,٠٥
٧٢٦	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠٩	٠,١٦	٠,٠٧
٧٢٧	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٢٠	٠,١٤	٢,١٤	٠,٢٢	٠,٥٥
٧٢٨	٠,١١	٠,٠١	٠,١٠	٠,٠٥	٠,١٤	٠,٧٩	٠,٣٠
٧٣١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٣١	٠,٠١	٠,٠٦	٠,٧٨	٠,١٢
٧٣٣	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٩	٠,٠١	٠,٨٨	٠,٦٤	٠,٢٠
٧٣٥	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,١٥	٠,٠٠	٠,٠٨	٠,١٨	٠,١٣
٧٣٧	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٢٤	٠,٠١	٠,١٥	٠,٤٠	٠,١٨
٧٤١	٠,٠٣	٠,٠٥	٢,١٣	٠,١٠	٠,٤٠	٠,٧٢	١,٤٥
٧٤٢	٠,٠١	٠,٠٥	٠,١٠	٠,١٣	٠,٣٢	٠,١٧	٠,٠٧
٧٤٣	٠,٠٠	٠,٠٥	٠,٥٥	٠,٢١	٠,٢٠	٠,٥٨	٠,٤٠
٧٤٤	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٤١	٠,٠٧	٠,١٩	٠,٩٢	٠,٢١
٧٤٥	٠,٠٢	٠,١٥	٠,٠٩	٠,٠٧	٠,١٧	٠,١٩	٠,١١
٧٤٦	٠,٠٠	٠,٠٠	١,٧٠	٠,٠٠	٠,٢٠	٠,٢٩	٠,٣٦
٧٤٧	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٢٩	٠,١٨	٠,٣٥	٠,٣٤	٠,١٠
٧٤٨	٠,٠١	٠,٠٢	٠,١٣	٠,٧٥	٠,٢٢	٠,١٣	٠,٠٧

(تابع) جدول رقم (٩) : RCA

٧٤٩	٠,٢٣	٠,٠٩	٠,٢٣	٠,٠٧	٠,٢٢	١,٢٦	٠,٣٧
٧٥١	٠,٠٠	٠,٠٠	١,٧٥	٠,٠٢	٠,٠٥	٠,٦٤	٠,٩٤
٧٥٢	٠,٠٠	٠,٠٠	١,٥٢	٠,٠١	٠,٠٢	١,٣٢	١,٨٢
٧٥٩	٠,٠٠	٠,٠٠	٣,٧٤	٠,٠١	٠,٠١	٠,٣١	٣,٤٥
٧٦١	٠,٠٤	٠,٠٠	٤,٦٧	٠,٠٢	٣,٨٤	٣,٨٢	٥,٩٧
٧٦٢	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٦٣	٠,٠٢	٠,٠٠	١,٢٣	١١,٧٥
٧٦٣	٠,٠٠	٠,٠٠	٣,٥٩	٠,٠٠	٠,٠١	٣,٤٤	٩,٠٣
٧٦٤	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٩٩	٠,٣٦	٠,١٠	١,٤١	٢,١١
٧٧١	٠,٠٢	٠,٠٤	٢,٣٤	١,٧٥	١,٠٢	١,٢١	١,٥٠
٧٧٢	٠,٠٣	٠,٠٦	١,٣٤	١,٢١	٠,٢١	٠,٥٣	١,٥٢
٧٧٣	٠,٠١	٢,٧٥	١,٣٨	٥,٨٥	٢,٠٩	٠,٧٧	٠,٨٥
٧٧٤	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠٤	٠,٢٢	٠,٠٣
٧٧٥	٠,٠٢	٠,٠١	١,٥٠	٠,٣٥	١,٩٥	٢,٣٣	٠,٥٣
٧٧٦	٠,٠٠	٠,٠٠	١,٨١	٠,٠١	٠,٠١	٣,٨٢	٥,١٦
٧٧٨	٠,٠٦	٠,٠٢	٠,٦٠	٠,٥٣	٠,٢٣	٢,٠٠	٠,٥٦
٧٨١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٩	١,٣٤	٠,٠٥
٧٨٢	٠,٠٤	٠,٠٠	٠,٨٣	٠,٠٩	٠,١٢	٠,٦٦	٠,٠١
٧٨٣	٠,٠٠	٠,٦٤	٠,٠٠	٠,٠٠	٢,٢٦	١,٠٧	٠,٠١
٧٨٤	٠,٢٥	٠,١٣	٠,١١	٠,١٤	٠,٤٠	٠,٣١	٠,٠٤
٧٨٥	٠,٠٠	٠,٠٦	١,٨٩	٠,١٢	٠,٣٨	٠,٤٩	٠,٦١
٧٨٦	٠,٠١	٠,٠٠	٠,١٥	٠,١٢	١,٦٤	٢,٨٣	٠,٦٦
٧٩١	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٣	١,٤٣	٠,٠٣
٧٩٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٥٣	٠,٠٠	٠,٣٢	٠,١١	٠,٧٨
٧٩٣	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٥	٠,٢٥	٠,٨١	٧,١٦	٠,٥٨
٨١١	٠,٠٢	٠,٢٣	٠,١٨	٠,١١	٠,٥٤	٠,٣٣	٠,١٣
٨١٢	٥,٦٣	٢,٢١	٠,٨٤	٠,٥٩	٣,٠١	٠,٣١	٠,٢٧
٨٧١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,١٣	٠,٠٠	٠,٠٥	٢,٣٢	٠,٥٥
٨٧٢	٠,٠٤	٠,٠٧	٠,٦١	٠,١٣	٠,١١	٠,١٤	٠,٤٩
٨٧٣	٠,٠٠	٠,٠٠	١,١٢	٠,١٠	٠,٣٣	٠,١٥	٠,١٣
٨٧٤	٠,٠١	٠,٠٠	٠,١١	٠,٠٨	٠,٠٦	٠,٢٠	٠,٣٠
٨٨١	٠,٠٠	٠,٠١	١,٣٩	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٦٤	٢,١٢
٨٨٤	٠,٠٠	٠,٣٣	١,٠٨	٠,٤٦	٠,٠٤	١,١٥	٠,٣٩
٨٨٥	٠,٠٠	٠,٠٤	١,٩٦	٠,٣٩	٠,٠٤	٠,٥٨	٠,٩١

المصدر: من عمل الباحثة من بيانات

PC. TAS. UNCTAD and WTO Database 2000.

جدول رقم (١٠) : RCA للدول النامية

	مصر	كوريا	المغرب	تونس	تركيا	تايلاند	ماليزيا
(٦٩) مصنوعات فلزية	٧٦ر	٧١ر	١١ر	٧٠ر	٩٩ر	٤٧ر	٦١ر
(٧) ماكينات ومعدات نقل	٠٦ر	١ر٠٢	٠٥ر	١١ر	٢٨ر	١ر١٦	١ر٢٤
(٨٧) أدوات وأجهزة مهنية	٠٧ر	٢٩ر	٠٢ر	٠٣ر	٠٧ر	١٩ر	٢٩ر
(٨٨) أجهزة ومعدات تصوير	٠٢ر	٣٣ر	–	٠٣ر	٠٢ر	١ر٠٤	٥٦ر
(٧٧٥) أدوات كهربائية للاستخدام منزلي	١ر	١ر٧٧	٠١ر	١٢ر	١ر٧٤	١ر٧٧	٤٧ر

المصدر : من عمل الباحثة من بيانات Trade CAN Database 2000.

obeikandl.com

الهوامـــش :

١ – سوف يتم استخدام لفظ (السلع الهندسية) تعبيراً عن منتجات الصناعات الهندسية.

٢ – سوف يتم استخدام لفظ (منتجات السلع المنزلية) تعبيرا عن صناعة الأجهزة الكهربائية، وغير الكهربائية ذات الاستخدام المنزلى.

٣ – تبلغ القيمة المضافة للصناعات التحويلية ٢٩ مليار دولار، وللصناعة الهندسية ٣ر٤ مليار دولار والمنزلية ٦٣ر مليار دولار عن عام ١٩٩٧/٩٦ . من بيانات U.N. Bulletin of Industrial statistics for Arab countries.

الجرف، منى (١٩٩٨)، نحو تغيير هيكل الإنتاج الصناعى فى مصر، قضايا للحوار، دراسة مقدمة لمنتدى الحوار الاقتصادى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٤ – بلغ اجمالى الصادرات التحويلية فى عام ١٩٩٧/٩٦، ٥ر١ مليار دولار وبلغت الصادرات الهندسية ٣ر٩٩ مليون دولار.

٥ – تم الاعتماد على التصنيف الدولى للأنشطة الصناعية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ISIC)لمجموعة الصناعات الهندسية (٨) ممثلة فى:

(٣٨١) صناعة المنتجات المعدنية عدا الماكينات والمعدات.

(٣٨٢) صناعة الماكينات عدا الكهربائية.

(٣٨٣) صناعة الماكينات والأجهزة والأدوات والمهمات الكهربائية.

(٣٨٤) صناعة معدات النقل.

(٣٨٥) صناعة المعدات المهنية، والعلمية، ووحدات القياس والتحكم، والسلع الفوتوغرافية والبصرية.

وكانت الأجهزة الكهربائية وغير الكهربائية ذات الاستخدام المنزلى متضمنة مجموعتى الصناعة (٣٨٢) و (٣٨٣) متمثلة فى (٣٨٢٩) و (٣٨٣٣)

كما تم إجراء عملية التوافق (Concordance) فيما بين تصنيف ISIC وتصنيف SITC التصنيف الموحد للتجارة الدولية للصادرات التحويلية، بحيث أصبحت بيانات التجارة لمجموعة صناعات السلع الهندسية متضمنة المجموعة (٦٩) ، (٧)، (٨٧)، (٨٨).

٦ – T. Baysan, Ch. Blitzer, (1991)., "The Timing and Sequencing of a Trade Liberalization: The case of Turkey" in D. Papageorgieu, Michaely and Chokski (eds): Liberalizing Foreign Trade, Vol. 6, Cambridge, Mass Blackwell.

٧ – وفقا لحزمة السياسات التقليدية لصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى.

Greenaway, D., Milner, L., (1993): Trade and Industrial Policy in Developing Countries. Annual of Policy Analysis, Macmillan Press LTD, London.

٨ – تركيا وتايلاند فى أوائل الثمانينات – تونس وماليزيا فى النصف الثانى من الثمانينات – مصر فى التسعينات.

9. Memedovie, Olga, (1994): On the Theory and Measurement of Comparative Advantage - Thesis. Publisher Amsterdam.

١٠– الماسة أو (Diamond)

Porter, M.E., (1990). The Competitive advantage of Nations, Macmillan Press.

Porter, ME., (1998), Competitive Advantage of Nations: A New Introduction, Macmillan Press.

(١١) تشمل المهارات الشخصية النادرة والبنية الأساسية ذات الخصائص المعينة، والأساس المعرفى فى مجالات معينة، وخلق الإطار المؤسسى الفعال، مشتملاً على مؤسسات التعليم، والمؤسسات البحثية المختلفة .Factro conditions

12. Vemon, R., (1966): International of Investment and International Trade in product cycle, Quarterly Journal of Economics, vol 80.

حيث إنه بارتفاع هيكل الطلب ذى الأهمية النسبية للسلع الأكثر تقدماً، والتى تستخدم التكنولوجيا بكثافة يدفع إلى تطوير المنتجات، ورفع مستوى جودتها ، بحيث تصبح أكثر قدرة على المنافسة.

١٣ – يقوم على أهمية اختلافات المستويات الإنتاجية – إنتاجية العامل – باعتبارها المحدد الأساسى لتفسير أنماط وتدفقات التجارة الخارجية بين دول العالم، وتحديد قدرة الدولة التنافسية، انظر:

Balassa, Bela, "An Empirical Demonstration of Classical Comparative Cost theory", in Belassa, Bela (ed.), (1989). Comparative Advantage Trade Policy and Economic Development", New York University Press, New York.

14. Jones, G, and Maurice K. (1991), Competitiveness and the State in International Perspective In G. Jones M. Kirby (ed), "Competitiveness and the State" Manchester and New York, Manchester Univ. Press.

15. "Competitiveness is the Sustainability increasing in Productivity and Productivity growth to generate higher wages and value". The Porter Methodology.

١٦- سليمان، سلوى وآخرون، (١٩٩٨) ، الصناعة وحوافز الاستثمار الصناعى فى مصر، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، القاهرة.

16. Revealed Comparative Advantage.

١٧ - نذكر منها مؤشر الحصة النسبية للصادرات (Export relative shares)، ومؤشر صافى تدفق التجارة إلى الإنتاج (Net trade flows) انظر :

Balassa, B., (1965); Trade liberalisation and revealed comparative advantage, the Manchester School of economics and social studies, p. 100.

Memedovie, Olga, (1994): On the Theory and Measurement of Comparative Advantage - Thesis. Op. Cit, p 20.

Sakr, Mohamed, Abdel-Latif, Lobna, (2000), International Competitiveness of Egypt's Textile Industry, Center for Economic and Financial Research and Studies, Cairo University.

١٨ - مؤشر Liesner ذو الصيغة (Xia/Xwa) / (Xda/Xwa)

مؤشر Balassa ذو الصيغة (Xia/Xit) / (Xwa/Xwt)

مؤشر الأنصبة السوقية التصديرية (Market Share) والثابتة (Constant Market Share)

انظر:

نوير، طارق أحمد (٢٠٠٠)، الوضع التنافسى للصناعات الكيماوية فى مصر ، فى ضوء التطورات المحلية والعالمية الجديدة، دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

El-Jafaari, Mahmoud, (1995), The International Competitiveness of the Palestinian Agriculture", Journal of International food and Agribusiness Marketing, vol. 7.

١٩ - مؤشر صافى الصادرات لـ Balance ذو الصيغة (Xia - Mia) / Xia + Mia

انظر:

- Greenaway, D and Chris Milner (1993). "Trade and Industrial Policy in Developing Countries: A Manual of Policy Analysis", Macmillan Press Ltd., p. 186.
- Unido (1985), "Industry in the 1980's: Structural Change and Interdependence", United Nations, New York, p. 14.

٢٠ – مؤشر تكلفة وحدة العمل Unit labor cost

انظر:

Dean, Edwin R. and Mark, Sherwo, (1994), Manufacturing Cost, Productivity and Competitiveness, 1979-93, Monthly Labor Review, October, p. 16.

Greiner, Mary, et. al, (1994), "Comparative Manufacturing Productivity and Unit Labor Costs", Monthly Labor Review, February, p: 26-38.

٢١– مؤشر المزية التنافسية الهيكلية (Structural Competitivenss) ذات العناصر التكنولوجية الهيكلية المؤثرة فى اتجاهات التجارة الدولية كالبحث، والتطوير، والخصائص النوعية للمنتجات وخدمات ما بعد البيع، والبنية الأساسية، والاستثمار فى رأس المال البشرى وإنتاجية العامل.

انظر:

Agenor. Pierre Richard. (1995). Competitiveness and External Trade Performance of the French Manufacturing Industry IMF Working Paper, December, IMF, USA, p. 7.

22 Rizk, Naglaa, (1998), Productivity, Technical Change and the Role of R and D the case of Public sector Engineering Industries in Egypt. 1975-1989, paper presented in a conference held by Economic department, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.

٢٣ – الجرف، منى، النهوض بصناعة الإلكترونيات فى مصر، فى ضوء تجارب عدد من الدول حديثة التصنيع، فى سلسلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٢٤ – منجى، محمد عبد الفتاح، نظمى، فاطمة مرسى، (1991)، الإنتاجية والتنمية الصناعية، بحث مقدم للمؤتمر الثانى لقسم الاقتصاد، الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

25. Unido., (1996): "The Globalization of Industry: Implications for Developing Countries Beyond 2000," Vienna, December.

٢٦ – وهذا يؤكد أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه صناعة الأجهزة المنزلية فى التأثير على اقتصاديات الصناعات الهندسية فى مصر.

27. UNIDO. Industrial Statistics. Year book, general Industrial Statistics, Austria, Vienna 1999.

٢٧ – انظر الجدول رقم (١) بالملحق الاحصائى.

٢٨ – انظر الجدول رقم (٤) بالملحق الاحصائى.

٢٩– الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الإنتاج الصناعى السنوى ، عام ١٩٨٨ .

٣٠ – بيان تايلاند لعام ١٩٩٥/٩٤ ، انظر UNIDO Bulletin of Industrial Statistics.

٣١ – الملحق الإحصائى، الجدول رقم (٢) .

٣٢ – انظر الجدول رقم (٤) بالملحق الإحصائى.

٣٣ – انظر الجدول رقم (٥) بالملحق الإحصائى.

٣٤ – الجرف، منى، النهوض بصناعة الإلكترونيات فى مصر، فى ضوء تجارب عدد من الدول حديثة التصنيع، فى سلسلة دراسات اقتصادية، مرجع سابق، ص١٣ .

٣٥– بيانات محسوبة عن عام ١٩٩٤ .

٣٦– UNIDO. Industrial Statistics. Year book, general Industrial Statistics, Op, Cit.

٣٧– بيانات تركيا، محسوبة لعام ١٩٩٥/٩٤ .

٣٨– الملحق الاحصائى، جدول رقم (٣) .

٣٩ – انظر الجدول رقم (٦) بالملحق الإحصائى.

٤٠ – انظر الجدول رقم (٧) بالملحق الإحصائى.

٤١ – مجمل صادرات مصر إلى الدول العربية من السلع الهندسية ٣٥١٥٨ ألف دولار من إجمالى يبلغ ٤٥٣٧٥ ألف دولار مصدر للدول النامية.

42. P.C. Tas: UNCTAD.

43. Economic Research Forum. (1999). Competitiveness of the Arab Industrial Structure, paper presented for the Seminar on The Role of the Private Sector in Arab Economics, Kuwait.
- P.C. Tas: UNCTAD.

٤٤ – انظر الجدول رقم (٨) بالملحق الإحصائى.

٤٥ – تم الاعتماد على تعريف اليونيدو للمجموعات السلعية من المجموعة (٩) و (٦) و (٧) و (٨) و (٨) و (٨) وفقا للتصنيف الموحد للتجارة الدولية Standard International Irade Classification.

46. Kheir El Din. Hanaa, (1999), "Egypt's Exports Under Liberalization: Performance and Constraints (1980-1998)", paper presented to the center for Economic and Financial Research and Studies, October

٤٧ – تم الاعتماد على بيانات SITC على المستوى الثالث، ووفقاً للتصنيف القياسى للتجارة العالمية.

٤٨ – أظهرت النتائج امتيازها فى عدد (٢٣) بنداً من مجموعات السلع الهندسية.

٤٩ – أظهرت النتائج امتيازها فى عدد (١٩) بنداً من مجموعات السلع الهندسية.

٥٠ – أظهرت النتائج امتيازها النسبى فى عدد (١٢) بنداً من مجموعات السلع الهندسية.

٥١ – أظهرت النتائج امتيازها النسبى فى عدد (١١)بنداً من مجموعات السلع الهندسية.

٥٢– أظهرت النتائج امتياز تونس فى عدد (٣) بنود والمغرب فى عدد (٢) بندين.

٥٣ –كما اتضح من بيانات الجداول رقم (٥).

٥٤ – انظر الجدول رقم (١٠) بالملحق الإحصائى.

٥٥ – يبلغ نصيب صادرات مصر إلى الدول العربية ٦٨٪ من مجمل صادراتها من الأجهزة المنزلية. ولما كانت مصر لا تتمتع بمزية نسبية فى مواجهة دول المقارنة فى أسواق الدول النامية، لذا يكون من البدهى أن تكون فاقدة لهذه المزية بالنسبة لأسواق الدول العربية.

56. Abdel-Latif, Lobna, and Selim, K (1999), Egyptian Industry And the Economy Speed of Global Integration, Center for Economic and Financial Research and Studies, Cairo University.

Ul Haque, Irfan, (1995), Trade, Technology, and International Competitiveness, EDI Development Studies, World Bank, Washington, D.C.

٥٧– يعتبر مقياس تكلفة وحدة العمل هو أكثر المقاييس المستخدمة فى احتساب المزية التنافسية من حيث تأثيره على سعر السلعة المصدرة، والتى تكون بدورها مؤثرة على الأداء التجارى لها.

٥٨– تم استخدام القيمة المضافة كمقياس أدق من حجم الإنتاج للتعبير عن أداء النشاط الإنتاجى الصناعى.

٥٩– انخفاض نسبى لقيمة مؤشر تكلفة وحدة العمل.

٦٠– يتم احتساب هذا المقياس من خلال قسمة القيمة المضافة على قيمة المستلزمات السلعية الداخلة فى الإنتاج.

61. Dollar, David, Wolff, Edward., (1993), Competitiveness, Convergence, and International Specialization, The MIT Press, Cambridge Massachusetts, London, England.

62. Ministry of Economy, (1998), The International Competitiveness of Egypt in Perspective, First Report, Research Information Sector, Cairo, Egypt.

قائمـــة المراجـــع

المراجـــع العربيـــة:

١- الجرف، منى (١٩٩٨)، **نحو تغيير هيكل الإنتاج الصناعى فى مصر** - قضايا للحوار، ورقة مقدمة لمنتدى الحوار الاقتصادى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٢ - الجـرف، منى، **النهوض بصناعة الإلكترونيات فى مصر فى ضوء تجارب عدد من الدول حديثة التصنيع**، فى سلسلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٣ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الإنتاج الصناعى السنوى.

٤ - الخواجة، ليلى، (١٩٩٤)، **الموقف التنافسى للاقتصاد التركى مقارنة بالاقتصاد المصرى فى إطار التعاون الاقتصادى الإقليمى**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر قسم الاقتصاد "التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط، الاحتمالات والتحديات"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٥ - دربى، نهـاد مـصطفى، (١٩٩٧)، **الميزات النسبية للصناعات المعدنية، للقطاع الخاص فى جمهورية مصر العربية**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٦ - سليمان، سلوى وآخرون، (١٩٩٨)، **الصناعة وحوافز الاستثمار الصناعى فى مصر**، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، القاهرة.

٧ - منجى، مـحمد عبد الفـتاح، نظمى، فاطمـة مرسى، (١٩٩١)، **الإنتاجية والتنمية الصناعية** بحث مقدم للمؤتمر الثانى لقسم الاقتصاد، «الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى»، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٨ - نوير، طارق أحمد (٢٠٠٠)، **الوضع التنافسى للصناعات الكيماوية فى مصر فى ضوء التطورات المحلية والعالمية الجديدة، دراسة تطبيقية**، رسالة دكتوراه، كلية التـجارة، جامعة الزقازيق.

المراجـــع الأجنبـــية:

1. Abdel-Latif, Lobna, and Selim, K (1999), **Egyptian Industry And the Economy Speed of Global Integration,** Center for Economic and Financial Research and Studies, Cairo University.

2. Agenor, Pierre Richard, (1995), **"Competitiveness and External Trade Performance of the French Manufacturing Industry"** IMF Working Paper, December, IMF, USA.

3. Balassa, B., (1965); **Trade liberalisation and revealed comparative advantage,** the Manchester School of economics and social studies.

4. Balassa, Bela, "An **Empirical Demonstration of Classical Comparative Cost theory",** in Belassa, Bela (ed.), (1989). Comparative Advantage Trade Policy and Economic Development", New York University Press, New York.

5. Dean, Edwin R. and Mark, Sherwo, (1994), **Manufacturing Cost, Productivity and Competitiveness,** 1979-93, Monthly Labor Review, October.

6. Dollar, David, Wolff, Edward., (1993), Competitiveness, Convergence, and International Specialization, **The MIT Press**, Cambridge Massachusetts, London, England.

7. Economic Research Forum. (1999). **Competitiveness of the Arab Industrial Structure,** paper presented for the Seminar on The Role of the Private Sector in Arab Economics, Kuwait.

8. El-Jafaari, Mahmoud, (1995), The International Competitiveness of the Palestinian Agriculture", **Journal of International food and Agribusiness Marketing**, vol. 7.

9. Greenaway, D and Chris Milner (1993). "**Trade and Industrial Policy in Developing Countries**": A Manual of Policy Analysis", Macmillan Press Ltd.

10. Greiner, Mary, et. al, (1994), "Comparative Manufacturing Productivity and Unit Labor Costs", **Monthly Labor Review**.

11. IMF, **Direction of Trade Statistics**, Washington D.C.

12. Jones, G, and Maurice K. (1991), **Competitiveness and the State in International Perspective**. In G. Jones M. Kirby (ed), "Competitiveness and the State" Manchester and New York, Manchester Univ. Press.

13. Kheir El Din. Hanaa, (1999), "**Egypt's Exports Under Liberalization: Performance and Constraints (1980-1998)",** paper presented to the center for Economic and Financial Research and Studies, October

14. Memedovie, Olga, (1994): **On the Theory and Measurement of Comparative Advantage** - Thesis. Publisher Amsterdam.

15. Ministry of Economy, (1998), **The International Competitiveness of Egypt in Perspective, First Report**, Research Information Sector, Cairo, Egypt.

16. P.C. Tas: UNCTAD.

17. Porter, M.E., (1990). **The Competitive advantage of Nations**, Macmillan Press.

18. Porter, ME., (1998), **Competitive Advantage of Nations: A New Introduction**, Macmillan Press.

19. Rizk, Naglaa, (1998), **Productivity, Technical Change and the Role of R and D the case of Public sector Engineering Industries in Egypt. 1975-1989**, paper presented in a conference held by Economic department, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.

20. Sakr, Mohamed., Abdel-Latif, Lobna., (2000), **International Competitiveness of Egypt's Textile Industry**, Center for Economic and Financial Research and Studies, Cairo University.

21. T. Baysan, Ch. Blitzer, (1991)., **"The Timing and Sequencing of a Trade Liberalization: The case of Turkey"** in D. Papageorgieu, Michaely and Chokski (eds): Liberalizing Foreign Trade, Vol. 6, Cambridge, Mass Blackwell.

22. Trade CAN Database.

23. Ul Haque, Irfan, (1995), **Trade, Technology, and International Competitiveness**, EDI Development Studies, World Bank, Washington, D.C.

24. U.N. Bulletin of Industrial Statistics for the Arab Countries 1990-1998.

25. UN. Comtrade (1998), Trade Statistics.

26. UNCTAD, (1999), **Handbook of International Trade and Development Statistics**, Geneva.

27. UNIDO (1999), Industrial Statistics year book, general industrial statistics, Austria, Vinna.

28. Unido (1985), **"Industry in the 1980's: Structural Change and Interdependence"**, United Nations, New York.

29. Unido., (1996): **"The Globalization of Industry: Implications for Developing Countries Beyond 2000,"** Vienna, December.

30. United Nations, (2000), **International Trade Statistics Yearbook**, vol 1, New York.

31. Vemon, R., (1966): **International of Investment and International Trade in product cycle**, Quarterly Journal of Economics, vol 80.

32. World Trade Organization, (2000), Annual Report.

omelkandil.com

obeikandl.com

الفصل السادس

القدرة التنافسية
لصناعة البرمجيات المصرية

د. علا الخواجة*

مقدمـــة:

فى ظل التطورات العالمية الجديدة- من العولمة، وانفتاح الأسواق، وتحرير التجارة العالمية- ينبغى على الدول النامية أن تحقق نجاحات تنافسية فى الأسواق العالمية، الأمر الذى يفرض تحديات كبيرة، تتمثل بشكل أساسى فى تغيير المزايا النسبية التقليدية واكتساب، وخلق مزايا تنافسية جديدة، واستناداً إلى زيادة معدلات نمو الإنتاجية، ومشاركة قوية للعناصر التكنولوجية، حيث تعد الإنتاجية والتكنولوجيا مفاتيح أساسية لتحسين الأوضاع التنافسية للدول.

وقد تنامى الاهتمام العالمى بالاقتصاد المعرفى القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ حيث تغير الاتصالات من الصور التقليدية للمنافسة الاقتصادية.

إن تكنولوجيا الاتصالات تجعل عهد العولمة عهداً منفرداً عن أى عهد آخر؛ فقد أدى وجود الإنترنت، وأجهزة الهاتف المحمولة، وشبكات الأقمار الصناعية إلى انكماش المكان والزمان، وقد أدت الزيادات الهائلة التى تحققت فى الإنتاجية، والانخفاض المستمر فى التكاليف، والتنامى السريع فى شبكات الحواسب إلى إحداث تحول مهم فى قطاع الحاسب الآلى والاتصالات؛ ومن ثم فإن اقتحام مجال الإنتاج المعرفى يمكن أن يمثل سبيلاً سريعاً لتحقيق النمو، حيث إنه باستطاعة البلدان النامية- عن طريق إيجاد قدرة أساسية على تشغيل التكنولوجيا المستوردة- أن تحقق تقدماً صاعدة درجات السلم بتعلم التقليد، ثم التطويع حسب احتياجاتها الخاصة، وأخيراً الابتكار.

(*) أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

وفى ظل التحديات سابقة الذكر، تركز الدراسة على رفع القدرة التنافسية فى صناعة البرمجيات، والتى يقصد بها القدرة على إنتاج السلع والخدمات التى تجابه اختيارات الأسواق الدولية، وفى نفس الوقت تكفل لمواطنيها اكتساب مستوى معيشى متصاعد ومتواصل على المدى الطويل، حيث يتم التركيز على مفهوم المزايا التنافسية كمفهوم ديناميكى يشمل الإطار المؤسسى والبنية الأساسية، سواء انعكس ذلك فى السياسات الاقتصادية والمالية والنظم التشريعية، أو شبكات الاتصالات والمواصلات، أو نظم التعليم والتدريب التى تدعم القدرات التصديرية لدولة ما.

هـدف الدراسـة:

تهدف الدراسة إلى تناول صناعة البرمجيات بالتحليل، نظراً لتزايد أهميتها كقوة محركة للاقتصاد العالمى فى ظل ثورة الاتصالات، كما أنها من الصناعات الواعدة تصديرياً لأنها صناعة ذات قيمة مضافة مرتفعة؛ حيث إن العنصر البشرى والابتكار والإبداع هى المكونات الرئيسة لها، لأنه، يمكن بفكرة بسيطة تحقيق ملايين الجنيهات باستخدام برنامج جيد، ولكن فى المقابل هناك تحديات تتمثل فى عنصر المنافسة المستمر والتطور السريع للمنتجات وانخفاض دورة حياة المنتج.

ويستعرض هذا الفصل صناعة البرمجيات فى مصر، وأهميتها فى قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وأهم الخصائص التى تميز هذه الصناعة عن غيرها من الصناعات.

كما تحاول الدراسة تحليل القدرة التصديرية لصناعة البرمجيات- على أساس أن تزايد نصيب الصادرات فى السوق الدولية يعد من أهم مؤشرات التنافسية- وتوضيح العقبات التى يجب تجاوزها لتحقيق الخطة الطموحة فى مجال تصدير البرمجيات.

وتعتمد الدراسة على منهج التحليل والمقارنة بين وضع صناعة البرمجيات فى مصر وعدد من الدول ذات التجارب الناجحة، والتى طبقت العديد من برامج التصدير، وذلك للتعرف على التوقعات المستقبلية لها فى ضوء التغيرات السريعة والمتلاحقة فى الاقتصاد العالمى.

خطـة البحـث:

تقع الدراسة فى ست نقاط أساسية كالآتى:

أولاً : مستويات التحليل لمفهوم القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى.

ثانياً : صناعة البرمجيات كإحدى صناعات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

ثالثاً : أوضاع صناعة البرمجيات فى مصر.

رابعاً : العوامل المؤثرة فى القدرة التنافسية لصناعة البرمجيات.

خامساً : بعض التجارب الناجحة فى صناعة البرمجيات.

سادساً : المتطلبات اللازمة لدفع القدرة التنافسية لصناعة البرمجيات المصرية.

أولاً : مستويات التحليل لمفهوم القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى:

١- مفهوم القدرة التنافسية:

شغل مفهوم القدرة التنافسية اهتمام الباحثين فى مجال الاقتصاد والإدارة منذ عقد الثمانينات، ذلك أن دوال الإنتاج الاقتصادية بصورتها التقليدية القائمة على مفهوم المزية النسبية أصبحت غير قادرة بمفردها على تفسير عمليات الإنتاج الحديثة، حيث أصبح إدخال متغير الكثافة المعرفية (Knowledge Intensity) فى هذه الدوال أمراً ضرورياً.

فالنظرية (النيوكلاسيكية) للنمو كانت تنظر إلى التقدم التكنولوجى كمتغير خارجى بينما اعتبرته النظرية الحديثة للنمو متغيراً داخلياً ينتج من تراكم رأس المال وعملية الاستثمار فى الموارد البشرية (١).

وتختلف مستويات التحليل لمفهوم التنافسية ما بين القدرة التنافسية للاقتصاد القومى ككل، والتنافسية على مستوى المنشأة أو الصناعة.

أ- التنافسية من وجهة النظر الكلية (Macro Level):

ونعنى بها قدرة دولة ما على إنتاج سلع وخدمات تلبى احتياجات الأسواق العالمية وتساعد، فى ذات الوقت، على تحقيق ارتفاع فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى لسكان الدولة، والعمل على الحفاظ عليه، واستمرارية هذا الارتفاع(٢).

ويشير Porter إلى وجود عدة محددات للمزية التنافسية على المستوى القومى أهمها(٣):

١- خصائص عناصر الإنتاج

وتمثل المدخل الضرورى لدعم قدرة صناعة ما على المنافسة، وهناك عوامل أساسية، وهى إما عوامل طبيعية، أو يتم توليدها من خلال تكريس قدر معقول من الاستثمار، وهناك عوامل متقدمة يتم الحصول عليها من خلال استثمار مستمر فى كل من رأس المال المادى والبشرى.

وهنا نشير إلى أن نوعية وإنتاجية عناصر الإنتاج- وليس وفرتها- هى المحدد الرئيس للمزية التنافسية للصناعات، وأن عناصر الإنتاج المتخصصة التى يتم خلقها وتحديثها باستمرار من خلال التعليم والتدريب أهم من تلك الأساسية والتى تكون موروثة داخل الدولة، فالأولى تخلق مزية تنافسية مطردة، بينما تخلق الثانية مزية تنافسية من درجة متواضعة، سرعان ما تتدهور ويسهل إلغاؤها من خلال عملية الابتكار والتجديد.(٤)

٢- ظروف الطلب المحلى:

ويقصد به طبيعة احتياجات المستهلكين، وحجم ونمط معدل النمو فى الطلب المحلى، والآليات التى يمكن من خلالها نقل تفصيلات المستهلك المحلى فى دولة ما إلى الأسواق العالمية.

كما أن ديناميكية المنافسة فى الأسواق المحلية والعالمية أهم من أحجام هذه الأسواق حيث إن معدل نمو الطلب المحلى هو الذى يشجع على التوسع فى الاستثمار فى الصناعات التى تحقق معدلات نمو مرتفعة.

٣- الصناعات المرتبطة والصناعات المساندة:

ويقصد بذلك أن تتواجد لدى الدولة صناعات ذات مستوى عالمى، تكون مرتبطة يساند بعضها بعضاً، الأمر الذى يسهم فى إثراء المزية التنافسية فى أنشطة أو صناعات محددة، كما تتزايد أهمية علاقات التشابك الأمامية والخلفية فى الاقتصاد موضع الدراسة.

ب- التنافسية من وجهة النظر الجزئية (Micro Level):

ونعنى بها القدرة التنافسية للمنشأة أو الصناعة، إذا ما استطاعت الحفاظ على استمرارية متحصلاتها عبر الزمن، أو زيادة حصتها السوقية ومتحصلاتها بشكل قابل للاستمرار (Sustainable)، بمعنى عدم تحقيق ذلك من خلال تخفيض الأسعار وتحمل الخسائر، ويتم ذلك من خلال اتباع استراتيجيات تركز على التنافس: إما فى جانب النفقات أو فى جانب اختلاف امتياز المنتج(٥).

وفى مجال صناعة الإلكترونيات – التى تدخل ضمنها صناعة البرمجيات– هناك خمسة محددات للتنافسية نذكر منها(٦):

١– عوامل الإنتاج، وخاصة العامل الماهر، ورأس المال الذى يمتاز بالجرأة والإقدام.

٢– طبيعة الطلب على السلع والخدمات الإلكترونية.

٣– استراتيجيات المنشأة وهيكل الصناعة.

٤– مستوى نمو شبكات الاتصالات والصناعات المرتبطة بها.

٥– الإطار المؤسسى والقانونى اللازم لنمو الصناعات.

ولاشك أن هناك صعوبة فى توفر كل هذه المحددات فى الدول النامية؛ حيث تعانى من غياب العامل الماهر والمدرب فيما يتعلق بالمهندسين والفنيين، كذلك صعوبة توافر أسواق رأس المال، وتعانى البنية التحتية للاتصالات من محدودية الإمكانات، كما أن الأسواق المحلية بها صغيرة وغير نامية فضلاً عن محدودية الصناعات المساعدة؛ الأمر الذى يؤدى إلى استيراد السلع الوسيطة اللازمة للصناعة.

٢- القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى:

يركز تقرير التنافسية الدولية- الذى يعده المنتدى الاقتصادى العالمى لـ ٥٩ دولة فى العالم- على مجموعة السياسات الاقتصادية والمؤسسية التى تسهم فى تحقيق معدلات النمو المرتفعة فى الأجل المتوسط.

ويقدم تقرير التنافسية الدولية عام ٢٠٠٠ مفهومين لقياس التنافسية: أولهما: يقوم على تحديد العوامل التى تسهم فى تحقيق معدل نمو مرتفع لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى مستخدما فى ذلك مؤشرات للقياس على المستوى الكلى والجزئى، تتمثل فى مؤشر النمو للتنافسية (Growth Competitiveness Index).

وثانيهما: يركز على قياس الشروط التى تحدد المستوى المطرد للإنتاجية فى دولة ما مستخدما فى ذلك مؤشرات للقياس على المستوى الجزئى، تتمثل فى المؤشر الجارى للتنافسية (Current Competitiveness Index)(٧).

ويشير التقرير إلى أن كلاً من المقياسين يكمل بعضه بعضاً، ولا يوجد تعارض فى ترتيب الدول باستخدامهما، ويأتى استخدام المقياسين إلى أن معرفة محددات النمو (الرخاء) فى نقطة ما من الوقت عملية مهمة، بجانب معرفة اتجاهات النمو، طالما كان الهدف هو زيادة مستوى المعيشة، حيث تميز نظريات النمو ما بين العوامل التى تسهم فى تحديد مستوى دخل الفرد، وتلك التى تسهم فى حدوث التغير فى مستوى دخل الفرد.

ووفقا للمقياس الأول، فقد تراجع ترتيب الاقتصاد المصرى إلى المرتبة رقم ٤٩ عام ١٩٩٩ مقارنة بالمرتبة رقم ٣٦ عام ١٩٩٨، إلا أن هذا المؤشر قد تحسن ليصل إلى المرتبة رقم ٤٢ عام ٢٠٠٠.

أما بالنسبة للمقياس الثانى- والذى يركز على الترتيب الجارى للتنافسية- فنجد أن ترتيب الاقتصاد المصرى كان فى المرتبة رقم ٣٩ عام ٢٠٠٠ مقارناً بالترتيب رقم ٤٣ عام ١٩٩٩ وبالرغم من التقلبات فى ترتيب الاقتصاد المصرى عامى ١٩٩٩ و٢٠٠٠، إلا أنه من الملاحظ انخفاض الترتيب النسبى لمصر مقارنة بالدول التسع والخمسين محل المقارنة.

ويتكون مقياس (Growth Competitiveness Index) من ٣ مكونات وزنهـا النسبى كالآتى :

٣/١ مؤشر يقيس قدرة الاقتصاد على الابتكار (Economic Creativity Index) وتحتل مصر الترتيب رقم ٣٤.

٣/٢ مؤشر مالى يقيس كفاءة النظام المالى من حيث تحقيق معدلات مرتفعة من الادخار والاستثمار (Financial Index) وتحتل مصر الترتيب رقم ٣٣.

٣/٣ مؤشر يقيس قدرة الاقتصاد على التكامل مع باقى دول العالم (International Index) ويأتى ترتيب مصر فى المرتبة رقم ٥٥.

ونود الإشارة إلى أن المؤشر الأول- الخاص بالابتكار الاقتصادى- قد أصبح جزءاً مهماً فى الترتيب الجديد للتنافسية. وهو محاولة لوضع اتجاهات عديدة كالاختراع، ونقل التكنولوجيا، والنفاذ إلى المؤسسات التى تسهل من عملية الاختراع تحت مقياس موحد.

وقد دعمت هذه الفكرة التجارب الفعلية للنمو خلال فترة التسعينات- وخاصة تجارب دول جنوب شرق آسيا ؛ حيث أثبتت ارتباط قياس القدرة على الابتكار بالنمو(٨).

ولايعنى المؤشر ضرورة قيام الدولة بعملية الابتكار- كما فى الولايات المتحدة الأمريكية- وإنما يعنى أيضا نقل التكنولوجيا كحالة أيرلندا، وسنغافورة، فلزيادة الناتج المحلى الإجمالى تحتاج الدولة إلى خلق قيمة مضافة فى الأنشطة ذات الصلة الوثيقة بالتكنولوجيا (Technology Related Activities).

وهناك رأى يقول: إنه مالم يتم العناية بالمتغيرات التكنولوجية (عملية الابتكار والتجديد والبحث والتطوير، تنمية المهارات) كمحددات حاكمة لخلق وتعزيز المزية التنافسية، فإنه قد يحدث تحول وانتقال فى المزية التنافسية المتحققة، وقد تتدهور وتتلاشى فى النهاية(٩).

ثانياً: صناعة البرمجيات كإحدى صناعات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات :

١- أهمية صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات:

حققت صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نمواً كبيراً خلال فترة العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وتعد هذه الصناعة وغيرها من الصناعات التقنية الحديثة صلب الاقتصاد الرقمى الجديد، حيث تلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً رئيساً فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توفير المعلومات لدعم اتخاذ القرار فى معالجة قضايا الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى. وقد ركزت الدول المتقدمة والنامية على السواء على تطوير البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات؛ لبناء صناعة قوية تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، مع إعداد أجيال من الشباب القادر على التعامل مع هذه التكنولوجيا، وتطويعها لخدمة التنمية، وصولاً إلى مجتمع ديناميكى يتمتع بالشفافية فى المعلومات، وسرعة اتخاذ القرار، وهو ما يسمى الآن بمجتمع المعلومات العالمى (Global Information Society)[١٠]. وتشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قطاعاً استثمارياً مزدهرا فى العديد من البلدان، ولا تُعدّ مصر استثناء من ذلك حيث يجذب هذا القطاع العديد من الاستثمارات الحكومية والخاصة.

ويكفى أن نشير إلى ما تحققه هذه التكنولوجيا من توفير للنفقات، حيث تبلغ تكلفة نقل نص عن طريق الإنترنت عبر القارات بواسطة البريد الإلكترونى ٢٪ من تكاليف نقل الكلمات نفسها عبر الهاتف، وحوالى واحد من عشرين من تكاليف نقلها بواسطة الفاكس[١١].

٢- خصائص صناعة البرمجيات:

تحتوى أجهزة الحاسبات على مكونات صماء، لا يمكن الاستفادة منها إلا بتشغيلها من خلال مجموعة من البرمجيات المكونة بدقة، لتنفيذ أعمال محددة. وتعود بداية نشأة صناعة البرمجيات إلى عام ١٩٥٥، حيث ظهرت أول شركة فى العالم مستقلة لصناعة البرمجيات أو يطلق عليها الـ (Software)، وتعتبر البرمجيات من قبيل الخدمات المدمجة (Embodied Services) أى تكون الخدمة فيها مدمجة فى السلعة المباعة ذاتها.

وتعد صناعة البرمجيات إحدى الصناعات الواعدة على مستوى العالم؛ حيث تنمو هذه الصناعة بمعدلات مرتفعة، ويقدر السوق العالمى للبرمجيات بـ ٣٠٠ مليار دولار فى الوقت الحالى(١٢).

وتمتاز هذه الصناعة بالخصائص التالية :

أ-**انخفاض عوائق الدخول** (Low Entry Barriers):

تمتاز هذه الصناعة بانخفاض عوائق الدخول؛ حيث يوجد على مستوى العالم حوالى أكثر من ٣٥٠٠٠ منشأة تشغل أكثر من ٥ عمال(١٣)، فكل منشأة هى أطراف فاعلة فى هذا المجال وتعتبر المعرفة (Knowledge) أكثر أهمية من المعدات والأموال، فهذا النوع من العمل يتضمن ٩٥ ٪ من رأس المال غير الملموس (Intangible Capital). وبالرغم من سهولة الدخول إلى سوق البرمجيات إلا أن النجاح مقصور على عدد محدود من المنشآت.

ب- انخفاض رأس المال المستثمر:

إن احتياج هذه الصناعة لرأس المال أقل بكثير مقارنة بصناعات أخرى؛ حيث أن تنمية صناعة البرمجيات لا يتطلب تكلفة استثمارية ضخمة مقارنة بباقى الصناعات التكنولوجية الأخرى.

ويشير مدير شركة مايكروسوفت العملاقة إلى صناعة البرمجيات، فيقول: «إن كل ما تحتاجه هو مجموعة من العقول الذكية، ومجموعة من المكاتب فى جراج، واتصال بشبكة الإنترنت».

جـ- ارتفاع معدلات الاختراع:

حيث يلاحظ أن معدلات الاختراع المرتفعة تخفض من العوائق الفنية أمام الداخلين فى هذا المجال، فالتكنولوجيا فى حالة تغير سريع، ودورة حياة المنتج أقل بكثير مقارنة بكافة الصناعات الأخرى(١٤)؛ ونتيجة لذلك فقد تتمتع بعض الشركات بحالة من النجاح قصير الأجل، أى إنه لا توجد ضمانات للبقاء على القمة فى هذا المجال، ونذكر مثالاً

على ذلك البرنامج Lotus 1-2-3 الذى احتل المقدمة فى فترة الثمانينات فقد تراجع بشدة ليحل مكانه برنامج جديد قدمته شركة مايكروسوفت العالمية.

د- انخفاض التكلفة الحدية:

تمتاز الصناعة بانخفاض التكلفة الحدية، ففى صناعة البرمجيات نجد أن النفقات المتغيرة المتمثلة فى إنتاج النسخ من البرامج منخفضة، بينما الأكثر أهمية هى النفقات الثابتة الخاصة بالتطوير، الأمر الذى يستلزم ضرورة بيع عدد كبير من النسخ لتغطية هذه النفقات، والمثال على ذلك أن النسخة الأولى من برنامج Microsoft Windows على أقراص ممغنطة قد تكلف بليون دولار، بينما كانت تكلفة إنتاج القرص الثانى Second CD هى ٣ دولارات فقط(١٥).

هـ- السباق نحو زعامة السوق:

نجد أن هناك قيادة للسوق من جانب بعض الشركات العملاقة، وهذا التركز العالى للسوق، هو المثال التقليدى لقانون تزايد العوائد (Low of Increasing Returns)، والذى كان أول من أشار إليه الاقتصادى Brian Arthur، حيث يشير هذا القانون إلى أن المنتج الذى تتزايد قيمته فى السوق يميل إلى التوسع السريع ويبيع العديد من النسخ، بينما المنتج الذى يتناقص نصيبه يميل إلى التراجع أكثر وأكثر، ولاشك أن هذه المزايا أو تلك العيوب تميل إلى الظهور سريعاً؛ الأمر الذى يقود فى النهاية إلى تركز السوق بعد فترة وجيزة، وما يرتبط بذلك من قلة كاسبة وكثرة خاسرة.

و- ارتفاع عنصر عدم التأكد:

والذى ينبع من عدة عوامل من بينها :

- عدم وضوح متطلبات العميل، وتغير هذه المتطلبات مع الوقت، خاصة فيما يتعلق بالبرامج المعدة حسب رغبة العميل.

- تغير التكنولوجيا حيث تتوقف منتجات البرمجيات على البيئة التكنولوجية المحيطة والتغيرات التى تحدث بها، مع ملاحظة سرعة التغير فى هذه البيئة.

- صعوبة الالتزام بالوقت المحدد أو الميزانية المحددة، حيث وجد أن حوالى ٨٤٪ من كل مشاريع البرمجيات لا تنتهى فى الوقت أو الميزانية المحددة، وذلك من خلال بحث أجرى على ٨٠٠٠ مشروع فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٥، بالإضافة إلى أنه وجد أن ٣٠٪ من المشروعات تم إلغاؤها قبل اكتمالها(١٦).

ز- ارتفاع معدل الدوران (High Turnover):

أحد ملامح صناعة البرمجيات هو سرعة تنقل المشتغلين بها، حيث إنه فى الولايات المتحدة الأمريكية وجد أن معدل الدوران فى الصناعة يبلغ ٢١٪؛ وهذا الانتقال يكمن وراءه رغبة المشتغل فى البحث عن وضع أفضل.

وفى عام ١٩٩٧ أجريت دراسة شملت ١٩ صناعة مختلفة فى الولايات المتحدة الأمريكية- ما بين صناعة الفضاء إلى صناعة الأدوات المنزلية- فوجد أن صناعة البرمجيات كانت أعلى صناعة من حيث معدل الدوران، تليها صناعة المنتجات الاستهلاكية والبنوك.

وتحاول المنشآت التعايش مع هذه الحقيقة، بل البحث عن الجوانب الإيجابية لهذه الظاهرة(١٧).

ثالثاً: صناعات البرمجيات فى مصر:

تعد صناعة البرمجيات فى مصر حديثة نسبياً؛ حيث ظهرت فى فترة الستينات، وقد بدأت بتجربة كتابة وليس إنتاج البرامج، ولكن مع ظهور الحاسبات الشخصية، وانتشارها فى مصر بأعداد كبيرة، وبأسعار رخيصة ظهرت أساليب جديدة للبرمجة.

والبرمجيات هى عبارة عن مجموعة من الأوامر المشفرة التى توجه عمليات الحاسب الآلى، وتنقسم البرمجيات إلى ما يتعلق منها بنظم التشغيل (Operating Sys-

(tems وهى التى تدير العمليات الداخلية للحاسب الآلى، ومنها ما يتعلق بالتطبيقات) (pplications Software وهى مصممة لإنجاز مهام محددة، والتى تنقسم بدورها إلى أدوات التطبيقات (Applications Tools)، وحلول التطبيقات (Applications Solu-tions) وقد تكون هذه البرمجيات إما سابقة التجهيز (Packaged) أو معدة حسب الطلب (Custom Software).

ومن أمثلة الأنشطة التى تقوم بها الشركات المصرية العاملة فى مجال البرمجيات:

تعريب البرمجيات الحالية، وبرامج الإدارة المالية، وبرامج نظم المخزون المعدلة حسب رغبة العميل، والبرامج الخاصة بنظم الوسائط المتعددة.

وقد شهد قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى مصر نمواً كبيراً؛ حيث تبنت مصر برنامجاً وطنياً لتكنولوجيا المعلومات من خلال المؤتمر الوطنى لتكنولوجيا المعلومات، والذى عقد فى عام ١٩٩٩. وقد قدر معدل النمو فى هذا القطاع بـ ٣٠٪ عام ٢٠٠٠ وقد بلغت حجم الإيرادات الكلية المتحققة فى حدود بليون دولار مقسمة كالآتى(١٨).

جدول رقم (١):

حجم السوق المصرى للاتصالات والمعلومات عام ٢٠٠٠

النـــــوع	حجم السوق بالدولار	النسبة من حجم السوق
الحاسبـــات	٦٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٦٪
البرمجيـــات	١٤٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤٪
الاتصـــالات	٨٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٪
الخدمـــات	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٪

Source: Strategem Ltd (2000) Opportunities in Egypt: Information and Communications Technology, British Trade International Egypt desk, P6.

ونشير إلى أنه خلال الفترة ما بين ١٩٩٥- ١٩٩٩ نما سوق الحاسب الآلى بمعدل ٣٠٪، بينما قدر حجم سوق البرمجيات بـ ١٤٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٠، ويمثل هذا القطاع ٢٥٪ من إجمالى حجم سوق تكنولوجيا المعلومات (Information Technology) والذى يقدر حجمه بـ ٦٠٠ مليون دولار، بمعدل نمو سنوى قدره ٣٥٪، وتقدر حجم الصادرات بـ ١٥٠ مليون دولار(١٩).

ويعتبر هذا السوق محدوداً إذا ما تمت مقارنته بدولة مثل إسرائيل، والتى يبلغ حجم السوق المحلى لصناعة البرمجيات بها ٨٠٠٠ مليون دولار، وتحقق معدل نمو سنوى قدره ١٠٪ ، على حين تبلغ صادراتها ١,٥ بليون دولار سنوياً فى نهاية التسعينات، الا أنه يجب الأخذ فى الاعتبار أنه من عدة سنوات ليست ببعيدة كانت هذه الأرقام تقترب من الصفر.

وتشير الدراسات السوقية إلى أن عدد الشركات المنتجة للبرمجيات فى مصر يتراوح ما بين ١٧٠- ٢٠٠ شركة، يتركز معظمها فى القاهرة والإسكندرية، مع وجود اتجاه للشركات الجديدة العاملة فى هذه الصناعة إلى منطقتى العاشر من رمضان و ٦ أكتوبر.

وتشير دراسة أجريت عام ١٩٩٩ حول عدد العاملين بسوق البرمجيات، إلى أنه يتراوح فى حدود ٥٠٠٠ مشتغل مقسمين إلى مديرين ومبرمجين وفنيين كآلاتى(٢٠):

- ٢٠٠٠ يعملون فى الشركات الدولية (IBM / ICL / NCR...).
- ٢٠٠٠ يعملون فى الشركات المصرية للبرمجيات (فى المتوسط ١٥ مشتغل).
- ١٠٠٠ يعملون فى بعض الشركات المساعدة التى تعمل فى مجال التدريب والاستشارات.

وهذا الإحصاء لا يضم العاملين فى مجال خدمات المعلومات داخل الجهات الحكومية والوكالات المتخصصة- والذين يصل عددهم إلى أكثر من٧٠٠٠، وفى تقديرات أخرى يصل إلى ٩٠٠٠ مشتغل- أو العاملين فى مجال خدمات المعلومات فى الشركات الإنتاجية أو الخدمية فى القطاعات الأخرى(٢١).

وفى محاولة لقياس إنتاجية الصناعة من خلال تقديرات قياسية للقيمة المضافة لدالة الإنتاج (Value Added Production Function)- حيث تم استخدام دالة إنتاج كوب دوجلاس فى مجال صناعة البرمجيات، لتقييم ما إذا كانت هذه الصناعة تتمتع بزيادة ثبات، تناقص الغلة مع الحجم- أثبتت الدراسة تمتع صناعة البرمجيات بتزايد الغلة مع الحجم(٢٢)، غير أننا نشير إلى محدودية عدد الشركات المستخدمة فى هذه العينة.

رابعاً: العوامل المؤثرة فى القدرة التنافسية لصناعة البرمجيات:

يعد قطاع تكنولوجيا المعلومات- كأحد قطاعات الاقتصاد الجديد- قطاعاً جاذباً للاستثمارات؛ حيث إن المنتجات الفكرية هى المنتجات الأعلى فى القيمة المضافة، فضلاً عن تحول الاقتصاد العالمى إلى الاقتصاد الرقمى المبنى على منتجات فكرية أساسية كذلك تشير مؤشرات التنافسية الدولية إلى أخذ عنصر التكنولوجيا فى الاعتبار كمتغير مهم من متغيرات المنافسة الدولية.

إن خلق المناخ المناسب لنمو صناعة البرمجيات يعد ضرورة أساسية؛ باعتبارها من الصناعات الواعدة لمستقبل مصر. وإذا كانت هناك خطط طموحة للدفع بالصادرات المصرية من البرمجيات حتى تصل إلى ٢ مليار جنيه خلال خمس سنوات؛ فإنه ينبغى على راسمى السياسة الاقتصادية التعرف على نقاط القوة والضعف فى هذه الصناعة حتى يمكن تحديد إمكانات النمو المتاحة لها.

١- عناصر القوة (المزايا) فى صناعات البرمجيات المصرية:

أ- المهـــارات الفنـــية:

يعتبر العنصر البشرى المؤهل هو المفتاح الأساسى لنجاح أى مشروع من مشاريع تصنيع البرمجيات؛ لأنه- فى صوره المختلفة: كمبرمج، أو محلل، أو مصمم نظم- هو الركيزة الأساسية للمشروع. وتتوافر المهارات الفنية بدرجة ممتازة فى العاملين فى هذه الصناعة، حيث تتوافر لديهم القدرة على التعامل مع أحدث البرامج المتقدمة والمتخصصة فى مجال التكنولوجيا، وبالرغم من عدم استيفاء قدر من هذه المهارات من

خلال النظام التعليمى، إلا أنه يتم سد هذه الفجوة من خلال التدريب أثناء العمل (On Job Training) كما سيتضح حينما نتناول شرح علاقة التعليم بسوق العمل فى مجال البرمجيات .

ب- انخفاض تكلفة العمل:

نلاحظ انخفاض مستوى تكلفة العمل بمصر مقارناً بنظيره فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فبينما تصل تكلفة ساعة العمل للمبرمج فى مصر إلى ٤ دولارات/ ساعة نجد أنها تصل إلى ٨٥-١٧٥ دولاراً/ ساعة فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا(٢٣) .

ومن ثم تستطيع الشركات التى تقدم خدماتها خارج حدود الدولة (Offshore) أن يكون لديها مزية فى تسويق مجهود العمل بها، وتشير محاولات لتقدير متوسط دخل الشخص الخبير فى قطاع تكنولوجيا المعلومات فى مصر إلى أنه يبلغ ١٥٠٠ دولار شهريا وهو يعد دخلا منخفضاً إذا ما تمت مقارنته بنظيره فى المناطق الأخرى كأوروبا وأمريكا ، حيث يصل إلى ١٥٠٠٠ دولار شهرياً(٢٤) .

ويمكن النظر إلى التجربة الهندية كتجربة رائدة؛ حيث إن انخفاض تكلفة العمل كانت أحد عوامل التوجه إلى السوق الهندى، ففى حين قدر متوسط تكلفة الوحدة (Average Cost Per function unit) عام ١٩٩٧ بحوالى ٧٩٥ دولاراً فى الولايات المتحده، ١١٥٠ دولاراً فى ألمانيا، بينما بلغت التكلفة المقابلة فى الهند حوالى ٩٠ دولاراً، أى أن هناك وفراً قدره ٩٠ ٪ من النفقات فى حالة التحول من الولايات المتحدة إلى الهند، وإذا ما أضفنا تكاليف الانتقال والإدارة فإن هذا الوفر سيتراوح ما بين ٤٠ ٪ إلى ٦٠ ٪(٢٥) .

جـ- الموقع الجغرافى واللغة:

يمتاز الموقع الجغرافى لمصر بسبب وقوعها فى منطقة زمنية واحدة مع السوق الأوروبية والسوق العربية؛ الأمر الذى يسهل من عملية تزامن الاتصالات بالعملاء فى الخارج، كما ينعكس أيضا فى انخفاض تكلفة انتقال عنصر العمل المدرب فى حالة تواجده فى بلد العميل، أما بالنسبة للغة، فنجد أن مصر لديها مزية واضحة، ألا وهى اللغة

العربية؛ الأمر الذى يسهل من تواجدها فى السوق العربية، وهى إحدى أهم الأسواق الواعدة لصناعة البرمجيات المصرية؛ حيث تضم المنطقة العربية أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة؛ ومن ثم فإن المبرمج المصرى لديه قدرة فى مجال التعريب والتوطين تفضله عن غيره من العمالة القادمة من الغرب، أو دول جنوب شرق آسيا.

أما فيما يتعلق باستخدام اللغة الإنجليزية- كلغة ثانية للتعامل فى مجال البرمجيات- فنجد أن هناك عدداً لا بأس به من العاملين فى مجال الصناعة يجيدون اللغة الإنجليزية ومن ثم يمكنهم التعامل مع العملاء خارج الحدود.

د- نشاط الشركات الدولية :

يوجد العديد من فروع الشركات الدولية والتى تسهم فى دفع وتطوير صناعة البرمجيات فى مصر، فضلاً عن المزايا التى يكتسبها عنصر العمل من الاحتكاك مع العناصر الأجنبية المدربة فى هذا المجال، وتوفيرها أحدث التقنيات فى مجال الحاسب الآلى.

٢- أهم التحديات أمام نمو صناعة البرمجيات المصرية:

قبل البدء فى تحليل أهم نقاط الضعف أو العوائق التى تعترض نمو صناعة البرمجيات فى مصر، نشير إلى أن عملية بناء التنافسية هى عملية تراكمية تتم عبر الزمن، فالدول التى تمكنت من تنمية القوى العاملة بها، والبنية التحتية، ووسعت من أسواقها المحلية، وأقامت شبكة من الصناعات المرتبطة والمغذية قد تمكنت من رفع قدرتها على المنافسة، ومن ثم يصبح التحدى على درجة كبيرة من الأهمية أمام دول العالم التى لم تقم بتوفير هذه المتطلبات.

أ-التسـويق :

تعد مشكلات تسويق المنتجات الوطنية أحد أهم المعوقات التصديرية وتعتبر قاسماً مشتركاً فى العديد من القطاعات، ولكن بدرجات متفاوتة . إلا أنه فى صناعة البرمجيات- على وجه الخصوص- يمثل التسويق والتوزيع بها نحو ٧٥٪ من القيمة المضافة للمنتج(٢٦).

وفى دراسة لـ Depra لعدد من شركات البرمجيات المصرية وجد أن مشكلة التسويق كانت تحتل مكان الصدارة فى قائمة التحديات التى تواجه هذه الشركات؛ حيث تعانى الصناعات من غياب الأشخاص المدربين فى مجال التسويق، وعدم كفاية قنوات التوزيع لمنتجات البرمجيات، وعدم توافر المعلومات المتاحة فى السوق، هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الإعلان(٢٧).

ومن ثم فإن صناعة البرمجيات المصرية تفتقد الاستراتيجيات الكلية اللازمة للترويج لمنتجاتها، فضلاً عن افتقارها للعنصر البشرى المدرب ذى الخبرة القادر على القيام بحملات مدروسة ومنظمة لتسويق المنتجات .

وإذا ما نظرنا إلى السوق العالمى للبرمجيات نجد أن الشركات الناجحة فى هذا المجال تخصص ميزانية ضخمة للإنفاق على التسويق والمبيعات أكثر من إنفاقها على البحوث والتطوير R & D، حيث تصل النسبة إلى ٢ :١ ، فعلى سبيل المثال أنفقت شركة مايكروسوفت (Microsoft) العملاقة مقدار ٢,٩ بليون دولار على المبيعات والتسويق فى عام ١٩٩٧ ، أى أكثر من ٢٥ ٪ من إيراداتها مقارنة بـ ١٦ ٪ تنفق على البحوث والتطوير وشركة أوراكل (Oracle) تنفق ٣٣ ٪ على المبيعات والتسويق، مقابل ١١ ٪ على البحوث والتطوير، وقد يبرز التساؤل عن سبب هذا الإنفاق الضخم على عملية التسويق والمبيعات وذلك يرجع إلى الرغبة فى استعادة المبالغ الطائلة المنفقة على البحوث والتطوير وأيضا إلى قانون تزايد العوائد، الذى تخضع له الصناعة، والذى سبق الإشارة له عند مناقشتنا لخصائص صناعة البرمجيات(٢٨).

ب- التمويـــل :

تكمن المشكلة التى تواجه المنشآت العاملة فى عدم توفر مصادر تمويلية قصيرة الأجل لتمويل المواد الخام والمنتجات الوسيطة، أو طويلة الأجل اللازمة للمشروعات الجديدة، ولتمويل المعدات الرأسمالية، الأمر الذى يعوق أداء ونمو هذه الشركات، ويرجع ذلك إلى استعداد القطاع المصرفي لتمويل الجزء الصلب(Hardware) الخاص بالحاسب باعتباره أصلاً ملموساً، وفي المقابل عدم استعداده لتمويل أصول غير ملموسة

(Intangible Assets)؛ وذلك لعدم إدراك أن هذه الصناعة تقوم على المهارات الشخصية التى يتم تحويلها إلى برامج وخدمات يتم بيعها، كما أنه لا يوجد وسيلة لتقدير حقوق الملكية الفكرية، وتعانى الشركات من افتقار العاملين فى البنوك للمهارات اللازمة لفهم الطبيعة الفنية للعروض المقدمة لهم. ونتيجة لهذه المشاكل التمويلية؛ تلجأ الشركات إلى الاعتماد على مصادرها الشخصية، مثل: التمويل الأسرى أو الشخصى، واللجوء إلى بعض جهات الأعمال.

جـ- العمـــــالة:

يعتبر عنصر العمل من وجهة نظر العاملين فى صناعة البرمجيات عنصراً حاكماً فى تحديد الإنتاجية والتنافسية لصناعة البرمجيات؛ ذلك لأن الأساس فى هذه الصناعة هو الاعتماد على رأس المال البشرى.

بالرغم من أنه سبقت الإشارة إلى المهارات الفنية كأحد عناصر القوة فى الصناعة الا أن هناك نقصاً فى بعض الكوادر الفنية صاحبة الخبرة، وهذا يرجع إلى غياب الصلة ما بين العملية التعليمية وسوق العمل، حيث يعاب على المقررات التعليمية فى الجامعات التى تدرس الحاسب الآلى وتطبيقاته أنها واسعة ومتشعبة؛ الأمر الذى يستلزم فترة تتراوح ما بين ٣ شهور إلى سنة؛ لتدريب المتخرج الجديد حتى يتوافق مع احتياجات المنشأة ويصبح عضواً منتجاً فى منشأته(٢٩).

وهناك نقطتا ضعف للنظام التعليمى المصرى، وهما: عدم تدريب الطالب على التفكير بصورة مستقلة، وعدم الاهتمام المهارات اللازمة لحل المشاكل التى تواجهه، وهنا نشير إلى غياب أحد المتطلبات اللازمة فى الصناعة، وهو القدرة على الابتكار (Creativity)؛ وبناء المهارات النوعية اللازمة للعمل كفريق، فضلاً عن إنتاج بعض الشركات للبرامج دون اتباع ما يطلق عليه المعايير المتداولة (Standards)، كما يغيب- فى الحالة المصرية- مفهوم الشركات التى تقوم بدور حضانات البرمجيات (Incubating Software Firms)، فلا يوجد سوى مثال واحد لذلك، ويتمثل فى تجربة الأكاديمية العربية البحرية للعلوم والتكنولوجيا فى الإسكندرية(٣٠).

وتعانى صناعة البرمجيات من ارتفاع معدلات التنقل (Turnover)، سواء داخل الصناعة ذاتها- وهو إحدى السمات العامة التى تتصف بها- أو هجرة الخبراء المؤهلين إلى الأسواق الدولية؛ وهذا يرجع إلى تدنى معدلات الأجور فى مصر مقارنة بنظيراتها فى الخارج.

د- البنيـــة الأساســـية :

تعتبر البنية الأساسية التكنولوجية (Technology Infrastructure) لبلد مـا هى العامل المهم فى تحديد قدرته على الانتقال إلى الاقتصاد العالمى المبنى على المعرفة، بل إن البنك الدولى فى تحديده لمؤشرات التنافسية- التى تضم أربع مجموعات- يشير إلى قدرة الاقتصاد على التشابك مع البنية المحيطة (Networking)، وهذا لن يتحقق إلا إذا كانت هناك وسائل حديثة للربط مع مصادر المعلومات فى الأقاليم الاقتصادية المختلفة.

وتشكل كثافة الخطوط الهاتفية- الثابتة والمتنقلة- وانتشار الحاسبات الشخصية ومدى استخدام الإنترنت، مؤشرات أساسية لهذه البنية التحتية، وبتحليل هذه المؤشرات- والتى تستخدم فى تعريف ما يطلق عليه الفجوة الرقمية (Digital Divide) فى الحالة المصرية نجد أنها كالآتى(٣١):

١- كثافة أجهزة التليفون:

وتقاس بعدد خطوط التليفون لكل ١٠٠٠ مشترك، وما يعنيه تملك الخط بإمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت، وتصل هذه النسبة إلى ٦٦٤ خطاً لكل ١٠٠٠ فى الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تصل إلى ٨٠ خط لكل ١٠٠٠ فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ولاشك أن هناك ارتباطاً بين مستوى دخل الفرد وكثافة أجهزة التليفون ففى الإمارات العربية المتحدة نجد أن عدد خطوط التليفون يبلغ ٣٨٩ لكل ١٠٠٠ شخص مع متوسط دخل للفرد يصل إلى ١٨٠٠٠ دولار سنوياً، وفى مصر تصل هذه النسبة إلى ١٠٤,٢ خط لكل ١٠٠٠ شخص عام ٢٠٠٠ وإن كان هناك سوء توزيع للخطوط ما بين

المحافظات، وتهدف الدولة إلى الوصول فى عام ٢٠٠٥ إلى ٢٥ خط تليفون لكل ١٠٠ مواطن، وهنا تجب الإشارة إلى حدوث قفزات كبيرة فى أعداد خطوط التليفون من ٥١٠,٠٠٠ خط عام ١٩٨٢ إلى ٦,٦ مليون خط عام ٢٠٠٠، و ٧,٥ مليون خط عام ٢٠٠١ فضلاً عن تزايد أعداد خطوط التليفون المحمول لتصل إلى ٧,٢ مليون خط عام ٢٠٠١.

٢- كثافة أجهزة الحاسبات الشخصية:

ويشكل عدد الحاسبات الشخصية عاملاً مهماً آخر فى تحديد مقدرة البنية التحتية على استثمار تقنيات المعلومات والاتصالات، وهو أيضاً مؤشر مباشر لمدى إمكانية استخدام شبكة الإنترنت.

وهناك تفاوت فى نسبة هذا المؤشر بين مناطق العالم، حيث نجد أن أدنى نسبة مستخدمة توجد فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تصل إلى ٣,٩٪ من إجمالى الاستخدام العالمى، ورغم انخفاض نسبة الاستخدام الا أن معدلات نمو الاستخدام آخذة فى التزايد، حيث زادت نسبة الاستخدام من ٦ مليون جهاز عام ١٩٩٥ إلى ٢٠ مليون جهاز عام ٢٠٠٥ بمعدل ٢٣٣٪ للمنطقة(٣٢).

وإذا ما أخذنا الحالة المصرية نجد أن هذه النسبة منخفضة فى مصر حيث تصل إلى ١١ جهاز لكل ١٠٠٠ شخص، بينما تصل هذه النسبة إلى ١٠٦ جهاز لكل ١٠٠٠ شخص فى الإمارات العربية المتحدة، ويقدر مركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء عدد أجهزة الحاسبات الشخصية المباعة خلال الفترة ١٩٩٤- ٢٠٠٠ بـ ٩٤٧,٠٠٠ جهازاً، وتهدف الدولة إلى الوصول بعدد الأجهزة إلى ٣,٣ مليون جهاز بحلول عام ٢٠٠٥ لتصل النسبة إلى ٤٥ جهازاً لكل ١٠٠٠ شخص.

٣- استخدام شبكة الإنترنت:

وتعد شبكة الإنترنت بمثابة الشريان الرئيس للاتصالات، وتوصيل المعلومات فى صناعة البرمجيات فى العالم بأسره، ولا يزال استخدام هذه الشبكة فى مصر يتسم بارتفاع التكاليف مقارناً به فى الدول الأخرى فضلاً عن محدودية أعداد المستخدمين

لهذه الشبكة، كما أن القدرة فى الاعتماد على كفاءة الشبكة (Reliability) فى حاجة إلى مزيد من التحسين وباستعراض الأرقام نجد أن هناك ازدياداً فى أعداد مستخدمى الشبكة- التى بدأت عام ١٩٩٣- من ٤٥ ألف مستخدم عام ١٩٩٧ إلى ٥٠٠ ألف مستخدم عام ٢٠٠٠، يمثلون أقل من ١٪ من السكان، ويتركز ٧٥٪ منهم فى القاهرة وتهدف الدولة إلى الوصول إلى رقم ٥ مليون مستخدم بحلول عام ٢٠٠٢.

وهناك ٦٦ جهة فى مصر تقوم بتوفير هذه الخدمة، وتلجأ بعض الشركات إزاء ارتفاع الخدمات من داخل البلاد إلى حجز أماكنهم على الشبكة فى الولايات المتحدة الأمريكية، والدفع إلكترونيا لهذه الخدمة، حيث إن التكلفة فى المتوسط تتراوح ما بين ١٢٠٠٠- ١٤٠,٠٠٠دولار سنوياً مقارنة بـ ٨٠٠,٠٠٠ دولار سنوياً فى مصر(٣٣)، إلا أن وفرة التغيرات التكنولوجية من حيث الأجهزة وخطوط الاتصالات السريعة خلال الفترة ١٩٩٩- ٢٠٠١ قد مكنت من توفير هذه الخدمة محلياً؛ الأمر الذى أدى بالتكلفة نحو الانخفاض.

هـ- الاعتبارات القانونية:

١- **القرصنة** (Piracy):

تعتبر القرصنة من أهم العوائق التى تعترض نمو صناعة البرمجيات، حيث إن ارتفاع معدلاتها يكون بمثابة حافز سلبى للاستثمار فى الصناعة.

ويشير تقرير اتحاد برامج الكمبيوتر العالمى إلى أن معدل القرصنة فى العالم لم ينخفض بل ارتفع إلى نحو ٣٧٪ عام ٢٠٠٠ مقارناً بـ ٣٦٪ عام ١٩٩٩؛ وذلك بسبب ارتفاع نسبة القرصنة فى آسيا، وتتجاوز خسائر العالم من القرصنة نحو ١٢ مليار دولار، أما فى مصر فتقدر معدلات القرصنة فى المتوسط بـ ٧٥٪ بمعنى أنه لكل أربع نسخ للبرنامج هناك ثلاثة برامج قد تم نسخها بصورة غير قانونية، وتشير بيانات الاتحاد إلى أن مصر قد حققت إنجازاً كبيراً بتخفيض نسبة القرصنة فى مجال برامج الكمبيوتر خلال عام ٢٠٠٠ إلى ٥٦٪ بدلا من ٧٥٪ عام ١٩٩٩، وانخفضت إجمالى الخسائر المتحققة من ٢,٣٣مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى ٢,١٢ مليون دولار عام ٢٠٠٠(٣٤).

وهناك خطورة تواجه صناعة البرمجيات المصرية، تتمثل فى قيام بعض القراصنة المحترفين فى الدول العربية بالحصول على المنتجات المصرية لاستخدامها فى هذه الدول ثم يعيدون تصديرها للدول العربية الأخرى؛ الأمر الذى يضر بالمنشآت خاصة صغيرة الحجم، وتنقسم القرصنة إلى نوعين: أحدهما: يتم من جانب المستخدم النهائى، حيث يتم نسخ عدة نسخ من برنامج له ترخيص بالاستخدام لمستخدم واحد، وثانيهما: يتم من جانب موزعى أجهزة الحاسب الآلى وذلك لتشجيع مبيعاتهم من الأجهزة.

ويشير البعض إلى ارتفاع معدل القرصنة؛ نتيجة لضعف تطبيق القوانين الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية، وارتفاع أسعار البرامج الأصلية مقارنة بدخول مستخدميها وأغلبهم من الطلاب، وهناك محاولات مبذولة من جانب الحكومة المصرية لتخفيض نسبة القرصنة لصالح صناعة البرمجيات، حيث تم إبرام اتفاقية توفير برامج الكمبيوتر بين وزارة التعليم العالى وشركة مايكروسوفت العالمية؛ لتوفير برامج وأدوات التطوير لجميع طلبة الجامعات المصرية بأسعار تناسب القدرة الشرائية لهؤلاء الطلاب، حيث تباع برامج التشغيل وتطبيقاتها بسعر ٢٥ جنيها للنسخة الواحدة.

٢- حقوق الملكية الفكرية:

من أهم الاتفاقات التى انبثقت عن دورة أوروجواى اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS).

ويقصد بالملكية الفكرية كل الجوانب التى تتصل بالإنتاج الذهنى والفكرى، خاصة الأعمال الأدبية، والابتكارات، والاختراعات التكنولوجية ذات الطابع التجارى، وتدخل برامج الحاسب وقواعد البيانات ضمن عناصر الملكية الفكرية، ويقصد بالحماية: تمكين أصحاب النتاج الذهنى أو الفكرى من الاستئثار بنتيجة مجهوداتهم الفكرية والخلاقة لفترة زمنية معينة، وحماية المستهلك فى آن واحد. وتبرز هذه المشكلة نتيجة أعمال التقليد غير المشروعة التى تتبعها بعض الجهات، وهذا التقليد له آثار سلبية على المنتج الأصلى نتيجة لخفض جودة السلع المقلدة، فضلاً عن الحد من قدرة استئثار المؤسسات والأفراد بعائد استثماراتهم ذهنياً ومادياً من أجل تنمية الابتكارات، والبراءات، والمنتجات ذات العلامة

التجارية، والأعمال الأدبية. ويعد هذا التقليد غير المشروع عملية مربحة؛ نظراً لما يحققه من عائد سريع، مع انخفاض عنصرى المخاطرة والتكلفة إلى أدنى حد ممكن خاصة فى الدول النامية، وذلك لوفرة العمالة بأزهد الأجور أو الاستفادة من الدعاية المجانية التى تقوم بها الشركات للسلع الأصلية .

وهناك رأيان فى قضية حماية الملكية الفكرية فى مجال البرمجيات(٣٥).

أولهما: يرى أن مصر- شأنها فى ذلك شأن الدول النامية- فى مرحلة التنمية تتطلب التجاوز بعض الشىء عن القواعد الحاكمة لمنظومة العمل، والسماح باستخدام وسائل وبرامج التطوير بغض النظر عن حماية الملكية الفكرية، وذلك أن هذا النوع من الحماية هو فى مصلحة المؤلف، ولكنه يضر بعملية انتشار البرمجيات، ومن ثم لا يشجع على تنمية صناعة البرمجيات ككل بصورة فعالة تسمح باستمرارها، ويدللون على ذلك بتبنى بعض الدول لهذا الرأى فى المراحل الأولى لتطوير صناعة البرمجيات بها.

وثانيهما: يرى أن قضية الملكية الفكرية هى قضية أساسية، وأن الالتزام لا يتجزأ، وإذا تم تبنى الرأى الأول، وتم السماح بحق النسخ فى البرامج فإنه يصبح سعر البرنامج المنسوخ صفراً؛ ومن ثم يثور التساؤل حول إقامة صناعة المنتج فيها صفر، وكيف يقدم منتج على إنتاج سلعة لاتباع منتجاتها ولكن يتم سرقتها فقط، ومن ثم تتبدى أهمية حماية الملكية الفكرية إذا ما أردنا بناء صناعة قوية للبرمجيات.

وتعد مصر من أوائل الدول التى اهتمت بحماية حقوق الملكية الفكرية، حيث انتهجت هذا النهج منذ عام ١٩٥٤، وقد انضمت برامج الكمبيوتر ضمن المصنفات المحمية بمقتضى القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٢.

وهناك مشروع بإصدار قانون لحماية حقوق الملكية الفكرية تم تقديمه للمناقشة عام ٢٠٠١ أمام مجلس الشعب المصرى يتضمن ٢٠٣ مادة، تتناول المواد من ١٣٨ إلى ١٨٧ الأحكام المتعلقة بحقوق المؤلف، وتتولى تطبيقها وزارة الاتصالات والمعلومات التى أنشئت كأول وزارة فى مصر إدراكاً لأهمية قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات حتى

تكفل الحماية لصانعى البرمجيات وأصحاب حقوق توزيع قواعد البيانات، ويمتاز هذا القانون بأنه تشريع موحد جمع مختلف جوانب حماية حقوق الملكية الفكرية، مسايراً للعديد من التشريعات المقارنة فى هذا المجال، وكذلك اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

و- محدودية السوق المحلى :

نلاحظ أن السوق المحلى للبرمجيات يتسم بصغر وهشاشة الحجم، وإن كان يتسم بالتنوع فهو يعكس كافة أنواع البرمجيات الموجودة فى أى سوق ناضج.

ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل من بينها :

١- عدم إدراك العديد من المديرين فى كل من القطاع الحكومى والخاص لأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات فى تحسين الأداء والإنتاجية فى العديد من قطاعات الاقتصاد، وعلى وجه الخصوص قطاع الصناعة.

٢- لازالت النظرة إلى مكون البرمجيات على أنه محدود- صغير نوعاً ما- مقارناً بتكاليف شراء الجزء الصلب (Hardware) والتى تعتبر بمثابة أساس مرجعى فى قرار الشراء (Benchmarking).

٣- النقص فى بعض البرامج المطورة والمعربة التى يحتاجها السوق المصرى.

٤- انخفاض مستوى دخل الفرد بما يقلل من القدرة على شراء البرمجيات المستخدمة منزلياً.

٥- ارتفاع معدلات القرصنة كما سبقت الإشارة.

٦- تزايد الطلب على منتجات الشركات الدولية، والتى يمثل نصيبها ٥٥٪ فى المتوسط من حجم سوق البرمجيات فى مصر، وذلك يرجع إلى ثقة المستهلك فى المنتج الأجنبى أكثر من ثقته فى المنتج المحلى، وبالتالى يؤثر ذلك سلبياً فى الإقبال على تطوير وتصميم البرامج المعدة محلياً، بينما المتبقى يتمثل فى حزم تم تطويرها محليا وتمثل ١٩٪ ، وعقود لتنفيذ بعض الأوامر من جانب العملاء، وتمثل ١٦٪، بينما يمثل التعريب ١٠٪(٣٦).

وبالرغم من محدودية الطلب على البرمجيات فى السوق المصرية إلا أن معدل نمو الطلب فى تزايد، حيث يقدر معدل النمو السنوى بـ ٣٥٪ الأمر الذى يساعد على زيادة

إنتاج البرمجيات، وما يعنيه ذلك من تراكم الخبرات لدى الشركات الوطنية الأمر الذى يؤهلها للمنافسة عالمياً(٣٧).

ويعتبر القطاع الحكومى أكبر قطاع يولد ٢٥ ٪ من إيرادات سوق البرمجيات، وتتوقف مشتريات الحكومة على محددى نوع المنتج، وخدمة ما بعد البيع، بينما ٦ ٪ فقط من الإيرادات يتم توليدها من عملية البيع للاستخدام المنزلى أو للمكاتب صغيرة الحجم(٣٨).

وإذا كان السوق المحلى يعانى من محدودية حجمه، فإنه يصبح التوجه إلى التصدير هو الآلية التى يرتكز عليها نمو صناعة البرمجيات، إلا أن عدد الشركات التى تقوم بالتصدير يتراوح بين١٠- ٢٠ شركة ويتوجه ٨٠ ٪ من منتجاتها إلى المنطقة العربية وبخاصة دول الخليج.

خامساً: بعض التجارب الناجحة فى صناعة البرمجيات:

من استعراض التجارب العالمية فى مجال صناعة البرمجيات نجد أن هناك العديد من الدول ذات الكوادر البشرية الممتازة والمؤهلة قد قطعت شوطاً طويلاً فى مجال تصنيع البرمجيات وتطويرها، حتى أصبح هذا النشاط صناعة مستقرة لها دورها الإيجابى فى توفير العديد من فرص العمل، وفتح آفاق واسعة فى مجال التصدير.

وسوف تعرض الدراسة لبعض التجارب الناجحة فى صناعة البرمجيات، والهدف من عرض هذه التجارب هو دراسة نقاط القوة والضعف التى اتسمت بها، وذلك من أجل الوصول إلى نموذج جديد ملائم للحالة المصرية، يستفيد من نقاط القوة ويقلص من تأثير نقاط الضعف.

١- الهنـــــد:

تمثل التجربة الهندية إحدى أهم المبادرات الوطنية فى البلدان النامية، فهى تجربة رائدة فى مجالها؛ حيث استطاعت أن توظف إحدى نقاط الضعف- ألا وهى الانفجار السكانى- وتحولها إلى نقطة قوة تدعم مبادرة خلق قطاع تكنولوجيا المعلومات الهندى حيث وضعت الحكومة الهندية مقولة: "بناء الهند بأيدى الهنود" كشعار لمبادرتها

الوطنية، كما اتخذت شعاراً يتمثل فى : "تكنولوجيا المعلومات للجميع فى عام ٢٠٠٨".

وقد أدركت الحكومة الهندية فى منتصف الثمانينات أن صناعة البرمجيات يمكن أن تحقق الأهداف التالية:(٣٩).

١- توفير فرص جيدة للعمالة الشابة.
٢- تحقيق عوائد مرتفعة من التصدير.
٣- تمثل أحد القطاعات الأسرع نمواً فى الاقتصاد.
٤- إقامة صناعة نظيفة تستخدم قدراً محدوداً من المواد الخام.

- **أداء قطاع البرمجيات الهندى:**

تشير النتائج إلى أن الأداء الإجمالى لهذا القطاع جيد جداً، حيث استطاع أن يتجاوز مستوى ٢ مليار دولار خلال عام ١٩٩٨، وذلك عبر مسيرة لم تتجاوز ثلاثة عشر عاماً، وقد بلغت الصادرات ١,٣ مليار دولار عام ١٩٩٨، ارتفعت عام ١٩٩٩ إلى ٢,٧٥ مليار دولار، وهناك توقعات أن تصل صادرات البرمجيات إلى ٤ مليار دولار عام ٢٠٠١، وأن يبلغ حجم التصدير ١٠مليار دولار عام ٢٠٠٣(٤٠) ، ويتجه أكثر من ٥٠٪ من صادرات البرمجيات الهندية إلى الولايات المتحدة الأمريكية تليها أوروبا بنسبة ٢٠٪ فى المتوسط(٤١).

وقد ارتفع عدد شركات البرمجيات من ٨ شركات عام ١٩٩٣ إلى ٧٤ شركة عام ١٩٩٨ ثم إلى ٦٤٠ شركة عام ٢٠٠٠، وهى الشركات التى تعمل ضمن إطار أودية التكنولوجيا للبرمجيات (Software Technology Parks of India)، وتسيطر الهند على ١٦٪ من حجم السوق العالمى فى مجال البرمجيات المعدة حسب رغبة العميل (Customized Software).

عناصر القوة فى التجربة الهندية(٤٢):

١- مزية الموقع الجغرافى:

ربما لا يبدو للموقع الجغرافى مزية جوهرية فى عالم صناعة البرمجيات، رغم ذلك فقد استطاعت الهند أن تستفيد من موقعها الجغرافى الذى يتفوق على غيره من البلدان ذلك لأن التوقيت فى الهند يختلف عن توقيت الولايات المتحدة بـ ١٢ ساعة، ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق عالمى للبرمجيات. وقد سمحت هذه المزية للشركات الأمريكية بتأسيس فروع لها فى الهند أو إبرام عقود مع شركات هندية وقد ساهم ذلك فى جعل مشروعاتها البرمجية تعمل على مدار الساعة، إن فرق الـ ١٢ ساعة فى التوقيت مزية كبيرة سمحت بعمل مستمر فى المشروعات البرمجية فى الهند.

٢- القـــوى البشـــرية:

يقول الاقتصاديون الهنود "إذا كان لدى بلدان المشرق العربى البترول، فإن لدينا رجال تكنولوجيا البرمجيات"، وتستفيد الهند كثيراً من هذه النقطة، فهى تمتلك ثانى أضخم مجموعة فى العالم من القوى العاملة المتخصصة فى التكنولوجيا التى تتقن اللغة الإنجليزية، ولا يسبق الهند فى هذا المجال سوى الولايات المتحدة الأمريكية، وللهند أفضلية على هذه الأخيرة، بسبب انخفاض التكلفة.

لقد بدأت صناعة البرمجيات فى الهند فى منتصف الثمانينات، وكان لديها عام ١٩٨٥ عدد ٦٨٠٠ مختص بالبرمجيات، وخلال ١٢ سنة استطاعت الهند أن تحقق قفزة فى عدد المبرمجين ليصل فى عام ١٩٩٧ إلى ١٦٠,٠٠٠ مبرمجٍ، وفى عام ٢٠٠٠ إلى ٣٤٠,٠٠٠مبرمجٍ.

إن حجم الطلب العالمى على المبرمجين يصل إلى مليونى مبرمج فى اليابان والولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وتستطيع الهند أن توفر ٦٠,٠٠٠ مبرمجٍ كل عام، وبذلك يمكن للهند أن تساهم فى الاستجابة للطلب العالمى بالاستفادة من الخريجين الهنود فى الكليات التقنية والمعاهد الخاصة، وكذلك من خريجى الشركات نفسها، حيث إن معظم الشركات الهندية لديها برامج تعليم وتدريب خاصة.

٣- تكلفـــة منخفضـــة :

ينسب النمو الهندى القوى فى صناعة البرمجيات سابقاً إلى التكلفة المنخفضة للمبرمجين الهنود، فقد كان المبرمجون الهنود يتقاضون ما يعادل من ١٥- ٢٠٪ فقط مما يتقاضاه نظراؤهم فى البلدان المتقدمة.

وإذا أجرينا مقارنة بالبلدان المنافسة للهند، سنجد أن المبرمجين الهنود كانوا يتقاضون أقل الأجور، كل ذلك منح الشركات الهندية فرصة فى تحديد مستوى منخفض لتسعير المشروعات البرمجية. وتجدر الإشارة إلى أن مزية التكلفة المنخفضة تعرضت لتآكل كبير عبر عقد من الزمن ١٩٩٠- ٢٠٠٠، وذلك لأن عدداً متزيداً من المبرمجين الهنود يحصلون على أجور عالية تقترب من المعايير العالمية، رغم ذلك فإن الهند لاتزال توفر بمقياس التكلفة- الجودة فرصة جيدة وقيمة حقيقية للمال المستثمر فى مجال البرمجيات.

٤- التمـــــويل :

كانت أهم عناصر نجاح المبادرة الهندية هى ضمان القدرة على تمويلها، ورغم أن معظم العمل قد تم إنجازه من صنع القطاع الخاص، إلا أن القرار الإستراتيجى للمبادرة كان قراراً حكومياً .

ا- التمويـــل الحكومـــى :

ويقصد به: التمويل المباشر من خلال القروض الميسرة، وغير المباشر من خلال تمويل حدائق تكنولوجيا البرمجيات، كما يشمل التمويل غير المباشر عملية التعليم التى وظفت فيها الدولة استثمارات ضخمة للوصول إلى رقم ٦٠,٠٠٠خريج هندى متخصص فى تكنولوجيا المعلومات، وبذلك يتم توفير القوى البشرية المؤهلة للانطلاق بهذه المبادرة كما أصدرت الحكومة أمراً بتخصيص ما نسبته ١-٣٪ من ميزانية كل وزارة تخصص لتطبيق تكنولوجيا المعلومات فى المؤسسات (تجهيزات- برمجيات- تدريب) ولاشك أن هذا القرار يشكل تمويلاً مهماً لشركات تكنولوجيا المعلومات الهندية، ويخلق لها سوقاً واسعاً لبيع منتجاتها.

ب- تمويـــل المخاطـــرات :

شجعت الحكومة الهندية رؤوس الأموال الأجنبية، ومنحتها الثقة اللازمة والكافية للإقدام على تمويل شركات هندية غير مضمونة النتائج. وفى هذه الحالة تكون درجة المخاطرة عالية، إلا أن صناعة تمويل المخاطرات بمجملها قد تطورت إلى درجة تمكن من السيطرة على قدر منها .

جـ- الممولون الهنود- الأمريكيون :

يشكل الممولون الهنود- الأمريكيون نموذجاً مهماً لتمويل المخاطرات، حيث يؤدون أحياناً دور الحاضنات التكنولوجية (Incubators)، إذ يرعون مشروعات جديدة فى مراحل مبكرة من تأسيسها، وقد نشأت فكرة رابطة الممولين الهنود- الأمريكيين والتى تأسست عام ١٩٩٢ من خلال وجود عدد كبير من المغتربين الهنود فى الولايات المتحدة، ممن وصلوا إلى مواقع مهمة فى صناعة تكنولوجيا المعلومات.

٥- تعـــدد الخدمـــات :

تستطيع الهند أن تقدم أنواعاً متعددة من البرمجيات، بدءاً من الدعم الفنى ومعالجة المعطيات، وحتى أكثر أنظمة البرمجيات تطوراً وتعقيداً، ونظراً للتكلفة المنخفضة لعمل شركات البرمجيات، وتوافر قوة عاملة خبيرة على جميع المستويات؛ فإن الشركات الهندية تستطيع أن تعرض خدمات عمل مكثف لتنفيذ أعمال برمجة كبيرة، وأن تعرض حلولا نوعية تتضمن النظم البرمجية المتطورة.

٦-عدم ترحيل التكنولوجيا القديمة :

كان من حسن حظ الهند أنها دخلت عالم صناعة البرمجيات فى وقت متأخر نسبياً- (أواسط الثمانينات) ؛ مما جعلها- على العكس من البلدان الأوروبية واليابان التى اضطرت إلى تجديد شامل لتجهيزاتها وبرمجياتها- لم تتحمل تكلفة مثل هذا التجديد، ومن المهم أن نذكر أن عدداً قليلاً جداً من الشركات الهندية اضطر إلى الاستثمار فى جيل ثان من التجهيزات وذلك لأن الشركات الهندية بدأت بالاستثمار بشكل جاد فى منتصف

الثمانينات، وقد ترافقت هذه الفترة مع بداية انتشار الحاسب الشخصى PC فى الغرب، ومنذ ذلك الحين أصبحت تجهيزات الحاسب وبرمجياتها القطاع الأسرع تطوراً على المستوى العالمى، وهذا سمح للهند أن تحقق نمواً ملحوظاً فى الصناعة.

٧- مهارات فى إدارة المشروعات:

تتمتع الشركات الهندية بخبرة غنية فى العمل مع شركات برمجيات عالمية ضخمة وقد حققت رقماً قياساً غير مسبوق فى عدد وحجم عقود إنجاز مشروعات مشكلة ٢٠٠٠. وهذا منحها خبرة أساسية فى التزام وتنفيذ مشروعات برمجية ضخمة، وقد اكتسبت بذلك مصداقية عالية عند دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، والزيادة التدريجية المستمرة لحجم عقود لتنفيذ المشروعات البرمجية تعكس الثقة، كما أن مهارات الشركات الهندية فى إدارة مثل هذه المشروعات، تسمح لها بتخفيض الزمن اللازم لتنفيذ أى مشروع وبالتالى تخفيض تكلفته فى الوقت نفسه.

٨- تسهيلات للبنية التحتية:

تم توفير معظم خدمات الاتصالات والبنية التحتية، من خلال حدائق تكنولوجيات البرمجيات الهندية (STPU) وتتضمن هذه التسهيلات: مساحة طابقية- وفاكس- ووصلة إنترنت- ومؤتمرات فيدوية- وطاقة مدعومة ... إلخ .... كما أن شركات البرمجيات الوطنية التى لا تنتمى إلى حدائق STPI تتلقى مساعدات من إدارة الحدائق إذ وضع تحت تصرفها شبكة خدمات استقبال، ووصلات الموجات الناقلة للبيانات. ورغم ذلك فإن النمو المستمر لحاجات صناعة البرمجيات الهندية تتطلب تطويراً مستمراً للبنية التحتية وإلا فإن هذه البنية قد تفشل فى مواكبة النمو المتسارع للطلب على الخدمات.

٩- ثقافة مهنية عالية فى مجال الإدارة:

تتميز الهند بوجود عدد كبير من المدارس العليا للأعمال والإدارة، وبوجود فرق مختصة ذات مستوى رفيع يطابق المعايير الغربية، كما أن الثقافة الهندية عموماً فى

مجال الاقتصاد والإدارة مشابهة لمثيلتها فى البلدان الغربية والدول المتطورة، وهذا يسهل على الشركات الأجنبية تطبيق فكرة تأسيس فروع لها فى الهند، أو المضى فى التعاقد مع شركات هندية لتنفيذ مشروعات محددة.

١٠- إطار عمل تنظيمى ملائم:

تتمتع صناعة البرمجيات الهندية بحرية غير مقيدة، لتصريف أعمالها بأفضل الطرق الممكنة، وبالوسائل التى تراها مناسبة. كما أن الحكومة تشجع صناعة البرمجيات من خلال منح مكافآت مالية للمصدرين، وثمة إجراءات مختلفة لدفع وتدعيم هذه الصناعة.

١١- رجال التكنولوجيا والأعمال الهنود- والأمريكيون:

أسس رجال الأعمال الأمريكيون من أصل هندى رابطة للتعاون فى الولايات المتحدة الأمريكية (TIE)، وتضم هذه الرابطة أكثر من ستمائة خبير وإدارى وممول ومدير مشروعات ممن يعملون تحديداً فى قطاع تكنولوجيا المعلومات، وهنالك عدد كبير منهم ممن يعملون فى وادى السليكون.

وقد لعبت هذه الرابطة للهنود- الأمريكيين دوراً مزدوجاً فى ارتباط هؤلاء فيما بينهم أولاً، وربطهم جميعهم بالوطن الأم مقدمين المساعدة فى تطوير العلاقات بين البرمجيات الأمريكية ومثيلتها الهندية، كما أن هذه الرابطة لم تكتف بدور الإرشاد والنصح، بل ساهمت أيضا فى تأسيس أكثر من ٣٠ شركة هندية بتمويل من رجال الأعمال المغتربين.

٢- أيرلنـــدا:

تعتبر أيرلندا من الدول الرائدة فى مجال صناعة البرمجيات؛ حيث بدأت فى الاهتمام بسوق البرمجيات فى منتصف الثمانينات ، وقد كان لصناعة تكنولوجيا المعلومات دورها المهم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة القيمة المضافة

للاقتصاد بشكل كبير حيث ارتفع إجمالى معدل النمو الاقتصادى إلى نحو ٨,٥٪، فى حين لم يتجاوز متوسط معدل النمو لدول سوق الاتحاد الأوربى ٢,٣٪ ، الأمر الذى انعكس على تصنيف منظمة OECD لأيرلندا كإحدى أعلى الدول من ناحية مستوى دخل الفرد.

وقد عملت الحكومة فى أيرلندا على توفير المناخ الملائم سواء من الناحية الاقتصادية، أو القانونية، أو المالية مع العمل على دعم وتشجيع نمو قطاع الأعمال، سواء فى داخل البلاد أو خارجها؛ مما أدى إلى دخول العديد من الشركات الأجنبية لإقامة أنشطتها وخاصة بغرض التصدير.

أداء قطاع البرمجيات الأيرلندى :

يبلغ عدد الشركات الوطنية الأيرلندية نحو ٦٥٠ شركة وطنية، بجانب١٥٠ شركة عالمية وأجنبية، يصل حجم انتاجها نحو ١٠ مليارات دولار سنوياً، بمعدل نمو سنوى ١٥٪ ، وقامت بتشغيل نحو ٣٠٠٠٠ مشتغل عام ٢٠٠٠(٤٣).

كما تمتاز أيرلندا بانخفاض مستوى تكلفة العمل بها ما بين ٣٠ – ٥٠٪ أقل من المستوى السائد فى أوروبا(٤٤)، وتعتبر أيرلندا ثانى دولة مصدرة للبرمجيات فى العالم وتعتبر مركز عمليات لـ٧ من أكبر ١٠ شركات عالمية فى مجال البرمجيات، كما أن ٤٠٪ من إجمالى حزم البرمجيات (Packages) المستخدمة فى أوروبا يتم إنتاجها فى أيرلندا، كما كان لها أسبقية فى مجال توطين البرمجيات.

بعض عناصر القوة فى تجربة أيرلندا :

١- الاهتمام بالتعليم :

بدأ الاهتمام بتمويل التعليم وزيادة الميزانية المخصصة له بـ ١٥٠٪ منذ عام ١٩٨٥ كما ازداد عدد طلاب المرحلة الثالثة من التعليم بنسبة ٨٠٪ خلال عشر سنوات، وهناك توقعات بزيادة أعداد خريجى علوم الحاسب الآلى بمعدل ٥٠٪ كل ٣ سنوات.

واهتماماً من الحكومة بمواجهة أى نقص فى أى من التخصصات اللازمة لاحتياجات الصناعة، كونت لجنة برئاسة إحدى شركات البرمجيات الكبرى للوقوف على تقييم المهارات المطلوبة، كى يعمل النظام التعليمى على توفيرها فى المستقبل، كما اهتمت ببرامج البحوث والتطوير لتحقيق الهدف الذى تسعى إليه أيرلندا ببلوغ عام ٢٠٠٣، وهو أن تصبح إحدى ثلاث دول كبرى فى مجال إنتاج البرمجيات.

٢- توفير الدعم الحكومى:

هناك علاقة وطيدة تربط ما بين الحكومة والصناعة، حيث هناك إدراك لأهمية صناعة البرمجيات، كصناعة نظيفة (Green industry) يجب دعمها حكومياً. فالنموذج الأيرلندى هو دليل على التعاون البناء ما بين الحكومة والأطراف الاجتماعية الأخرى وليس على أساس تنافسى ما بين الجهات المتعددة، حيث إن هناك تشجيعاً للاستثمار العام فى هذه الصناعة لجذب الشركات الأجنبية، والدفع بشركات صغيرة من داخل البلاد. كما يعتبر معدل الضرائب منخفضاً على الشركات العاملة فى هذه الصناعة مقارناً بمثيلاتها فى الدول الأوروبية الأخرى(٤٥).

٣- التسويق والتمويل:

يتم دعم العملية التسويقية للبرمجيات من ثلاث جهات: شبكة من المكاتب المنتشرة فى جميع أنحاء العالم تضمن وجود المنتج الأيرلندى فى الأسواق المهمة، من خلال البعثات الحكومية، الجهات الخاصة بدعم الصادرات والتى تقدم قروضاً تصل إلى ٥٠٪ لتغطية النفقات التسويقية.

٣- إسرائيل:

يعد الاقتصاد الإسرائيلى اقتصاداً صغير الحجم، يمتلك عدداً محدوداً من الموارد الطبيعية، الأمر الذى جعله يتجه للنمو من خلال التوسع فى التصدير، فعقدت إسرائيل اتفاقات تجارية مع كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبى، أدت إلى اتساع حجم تعاملاتها بما يزيد ١٠٠ مرة عن حجم سوقها المحلى.

الإمكانات التكنولوجية فى إسرائيل :

فى مجال القوى البشرية تمتلك إسرائيل رصيداً من العناصر المتعلمة المؤهلة؛ حيث تنخفض نسبة الأمية إلى ٥٪ ، كما أن اللغة الإنجليزية هى اللغة الثانية فى الدولة.

وتعتبر إسرائيل من أعلى الدول فى مجال الإنفاق على البحوث والتطوير R&D كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى؛ حيث يوجد بها ٣٠٠٠ منشأة تمارس نشاط البحوث والتطوير، ويصل عدد براءات الاختراع إلى٤٠ لكل ١٠٠,٠٠٠ مواطن (قارن ذلك بمصر حيث النسبة ٢ لكل ١٠٠,٠٠٠ مواطن)، والهدف الذى تسعى إليه هو أن تصبح واحدة من أهم المراكز العلمية فى العالم، ويساعد على ذلك وجود ٦٤٠,٠٠٠ مهاجر من الاتحاد السوفييتى متخصصين فى مجال العلوم والهندسة، كما أن لديها أعلى نسبة مهندسين فى العالم (١٣٥ مهندساً لكل ١٠٠,٠٠٠)، وهى تفوق بذلك الولايات المتحدة الأمريكية والتى تبلغ النسبة لديها ٨٥ مهندساً لكل ١٠٠,٠٠٠ مواطن.

صناعة البرمجيات فى إسرائيل :

ويبلغ عدد العاملين فى مجال الحاسب الآلى بجميع تخصصاته ٣٠٠,٠٠٠ شخص يعمل أكثر من ١٠,٠٠٠ شخص فى حوالى ٣٠٠ شركة برمجيات ويتم تخريج ما بين ٥٠٠- ٧٠٠ متخصص كل عام يحصلون على متوسط أجر سنوى ٤٥٠٠٠ دولار(٤٦).

وتتميز الصناعات الإلكترونية بها بارتفاع القيمة المضافة؛ حيث بلغ الناتج / العامل ٦٠,٠٠٠ دولار عام ١٩٩٧، وفى مجال البرمجيات تتخصص إسرائيل فى مجال الحلول والتطبيقات المتقدمة ذات القيمة المضافة الأعلى، وتحتل إسرائيل المرتبة الخامسة فى العالم فى مجال تصدير البرمجيات بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بل إن هناك مقولة بأن "There is no Computer Application for which Israeli package does not exist".

ولدى إسرائيل ٤ من أهم ٢٥ شركة على مستوى العالم فى مجال الإنترنت، حيث تقوم بتطوير منتجات شبكة الإنترنت بما يمثل ١٥٪ من تكنولوجيا الإنترنت.

كما أن الاستثمار الأجنبى المباشر الموجه للصناعات التكنولوجية فى ارتفاع؛ حيث بلغ ٨٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٦، وتتركز العديد من الشركات العالمية فى السوق الإسرائيلى سواء فى مجال إقامة مراكز للبحوث والتطوير، أو مراكز تصميم، أو إقامة شركات محلية للبرمجيات.

وقد تطورت مبيعات البرمجيات فى إسرائيل بدءاً من الصفر تقريبا فى بداية الثمانينات لتصل إلى ٣٨٠ مليون دولار عام ١٩٨٩، وفى عام ١٩٩٨ بلغت صادراتها مليار ونصف دولار بمعدل سنوى يتراوح بين ١٥- ٢٠ ٪ ، وقد بلغ متوسط معدل نمو السوق المحلى ١٠ ٪ ، بينما حققت الصادرات للبرمجيات معدل نمو سنوى قدره ٢٥ ٪.

وتصدر إسرائيل ٣٨ ٪ من منتجات البرمجيات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تليها أوروبا بنسبة ٣٧ ٪ ، ثم اليابان بنسبة ٦ ٪ .

عناصر نجاح صناعة البرمجيات فى إسرائيل :

١- الدعم الحكومى :

هناك تدخل حكومى فى قطاع التكنولوجيا الموجه للتصدير، وتدعم الحكومة نشاط البحوث والتطوير، حيث تساهم بنصف الدعم المالى الموجه لهذا النشاط.

وفى عام ١٩٦٨ تم إنشاء مكتب فى كل وزارة يكون مسئولاً عن نشاط البحث العلمى بها من حيث اتخاذ القرارات، وعمليات التمويل، والتدريب للحضانات التكنولوجية والتى تجمع مجموعة من العلماء؛ وذلك لتنمية وتطوير المنتجات لغرض الاستخدام التجارى.

كما أصدرت إسرائيل عام ١٩٨٤ قانوناً لتشجيع البحث العلمى، وتنمية الصناعات ذات المحتوى العلمى الكثيف، تلك التى تقوم بنشاط البحث والتطوير، وخاصة للداخلين الجدد (Start up Companies) فى مجال البرمجيات.

٢- مجال التسويق والتمويل :

تستضيف إسرائيل العديد من الندوات، والمؤتمرات والمعارض لمزيد من الاحتكاك مع العالم الخارجى من خلال عدة تنظيمات، تقدم خدمات تصديرية لكافة المنشآت فى إسرائيل، حيث إن النشاط التصديرى هو الغاية الأساسية نظراً لضيق السوق المحلى . كما أن لديها نظاماً مصرفياً متقدماً مرتبطاً بكافة أنحاء العالم، ولدى البنوك وحدات لمساعدة المشروعات الصغيرة وتقديم كافة التسهيلات المالية.

٣- الحضـــانات التكنولوجيـــة :

تلعب الجامعات دور الحضانات للأفكار الجديدة، وتقوم الجامعات بإنشاء شركات مستقلة تتولى كل العمليات التجارية للاستفادة من البحوث العلمية، وقد ساعد على تنمية الحضانات التكنولوجية الهجرة الواسعة للعلماء اليهود من روسيا، والذين يقدر عددهم بـــ ٦٥٠٠٠ مهاجر، ولدى إسرائيل حضانة تكنولوجية وأكثر من ٢٠٠ مشروع تحت التطوير وهناك معايير لانضمام أى مشروع تحت مظلة الحضانات، هذه المعايير هى:

أ- أن يكون فى مجال منتج قابل للتصدير.

ب- أن يكون فى مجال التكنولوجيا المتقدمة (High - Tech).

ج- أن يكون مصنعاً فى إسرائيل.

د- أن يكون ٥٠ ٪ من العاملين به من المهاجرين.

خلاصة القول أنه بالرغم من ارتفاع تكلفة العمل فى إسرائيل، والتى لا تمثل لها أية مزية نسبية، إلا أنها أدركت أهمية التقدم التكنولوجى، كسبيل للتنافس فى الأسواق العالمية ومن ثم ركزت على تنمية قدراتها فى جانب الخلق والابتكار، وعملت على الإنفاق المكثف على أنشطة البحث والتطوير.

سادساً: المتطلبات اللازمة لدفع القدرة التنافسية لصناعة البرمجيات المصرية :

يتضح لنا من استعراض خصائص صناعة البرمجيات- بصفة عامة وفى مصر على وجه الخصوص- ارتفاع القيمة المضافة فى هذه الصناعة التى يمثل العنصر البشرى المؤهل والمدرب حجر الزاوية، وأنه لكى تحقق الصناعة مزية التنافسية فينبغى أن تقدم منتجاً منخفض التكاليف، أو تعمل على تقديم منتجات ممتازة مع القدرة على الاستمرار فى الاحتفاظ بهذه المزايا.

وتوضح مصفوفة عناصر نجاح صناعة البرمجيات فى كل من: الهند، وأيرلندا وإسرائيل ملخصاً لعناصر نجاح يمكن أن يضعها صانع السياسة فى مصر نصب عينيه لتنمية هذا القطاع، فعلى سبيل المثال: استطاع النموذج الهندى أن يحقق مزية تنافسية من خلال انخفاض التكلفة، وجودة المنتج فى مجال البرمجيات، كما لدينا نموذج إسرائيل والتى ركزت على تقديم منتجات ممتازة ومتقدمة (ليست تقليدية) فى مجال البرمجيات، كما أن النموذج الأيرلندى قد جمع بين الخاصيتين معا (أنظر عناصر المصفوفة على نحو مفصل فى ملحق الدراسة).

وصناعة البرمجيات المصرية صناعة واعدة من الناحية التصديرية لذلك تستهدف الخطة القومية لوزارة الاتصالات والمعلومات الوصول بصادرات البرمجيات إلى نحو ٥٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥، وزيادة عدد العمالة عالية المهارة من (مبرمجين، ومصممين، ومدربين) من ٥٠٠٠ عام ١٩٩٩ إلى ١٠٠٠٠عام ٢٠٠٠ وصولا إلى ٣٦٠٠٠عام ٢٠١٠(٤٧).

وإذا كانت التقديرات تشير إلى أن ناتج تصدير عشرة آلاف مبرمج يمكن أن يصل إلى مليار جنيه مصرى- على اعتبار أن الناتج المتوسط للمبرمج يتراوح بين ٣٠,٠٠٠- ١٠٠,٠٠٠ دولار، وهو تقدير- فى رأى الباحث- مغالى فيه، حيث يقدر الناتج المتوسط للمبرمج بـ ١٠,٠٠٠ دولار بناء على تقديرات لبعض العاملين فى الصناعة(٤٨)- فإنه يجب علينا تحديد مجموعة من التغيرات الضرورية فى مجال الصناعة؛ وذلك لرفع قدرتها على المنافسة فى الأسواق العالمية ونذكر منها:

١- فى مجال التسويق والذى يمثل عنق الزجاجة للوصول إلى السوق العالمى، فإنه ينبغى تحديد جهة مستقلة تقوم بعملية تسويق منتجات البرمجيات فى ظل فريق من العمل لديه رؤية متكاملة، مسترشدة بالتجارب الناجحة كالهند، واستراتيجية كلية للترويج للمنتجات، وذلك للتعرف على الأسواق المحتملة (Potential Markets)، وكذلك تحديد نوعية المنتج الذى يمكن أن يكون متميزاً سواء فى مجال التعريب والتوطين أو مجال البرامج المعدة حسب طلب العميل، والتى يمكن للمبرمج المصرى أن يكون لديه فرصة للامتياز عن منافسيه من الدول الأخرى.

وتتضمن الخطة القومية للاتصالات والمعلومات إنشاء هيئة لتنمية صادرات البرمجيات، تساهم فيها الحكومة وتدار بآليات القطاع الخاص، وتستهدف: فتح الأسواق الخارجية من خلال قنوات ثابتة تربط بين المنتجين فى مصر وهذه الأسواق، وتسويق القدرات المصرية فى تكنولوجيا المعلومات، وبصفة خاصة الخبرات البشرية فى شكل عقود للدعم الفنى والاستشارات فى الدول العربية(٤٩).

وكذلك يمكن إدراج تصدير منتجات وخدمات البرمجيات والتكنولوجيا المصرية ضمن برتوكولات التعاون بين مصر والدول العربية، كما يمكن دعم مكاتب التمثيل التجارى للتعرف على أهم الأسواق التى يمكن التركيز عليها، والتوجه اليها.

٢- فى مجال التمويل يتطلب الأمر تغيير طريقة تفكير القطاع المصرفى تجاه صناعة البرمجيات كمنتج غير ملموس، مع توفير الإمكانات الفنية لدى بعض العاملين فى هذا القطاع للتعامل مع النواحى الفنية الخاصة بهذه الصناعة، مع الحاجة إلى مؤسسات تمويلية تتولى التعامل مع هذه الصناعة.

٣- وفى مجال التعليم والتدريب، فبالرغم من مجهودات الدولة فى تدريب العديد من الكوادر الشابة- سواء من خلال مركز المعلومات ودعم القرار، الذى يقوم بتدريب ١٠٠٠ متدرب سنوياً، أو من خلال الاتفاق مع الشركات العالمية كشركة IBM على تدريب ١٥٠٠ متدرب فى مجال البرمجيات خلال فترة خمس سنوات- إلا أنه يجب إعادة النظر فى المقررات التعليمية فى الجامعات أو فى مراكز التدريب بما يتلاءم

مع احتياجات الصناعة الفعلية، مع إمكانية الاستعانة بالعنصر الأجنبى المؤهل لتدريب الوطنيين.

٤- وفى مجال الدعم المؤسسى، يجب التأكيد على دور الدولة كمحفز(Catalyst) للصناعة، بحيث تدعم أنشطة البحوث والتطوير، ويمكن أخذ النموذج الإسرائيلى كأساس.

كما نشير إلى عدم وجود جهة مسئولة وراعية لصناعة البرمجيات، حيث تفتقد الصناعة إلى هيكل مسئول عن الجوانب المتكاملة بها، كاتحاد لصناعة البرمجيات، يتم من خلاله تسويق المنتج المصرى وتقديم المنح الدراسية، وتمويل أنشطة البحث والتطوير بدلاً من وجود بعض الجمعيات الأهلية محدودة النشاط التى لا يتعدى دورها مجرد عقد مجموعة من اللقاءات والاجتماعات للتعريف بالصناعة.

وهناك مشروع قانون بإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات يتم اتخاذ خطوات جدية بشأنها بين كل من وزارة العدل، ووزارة الاتصالات والمعلومات، وهى هيئة اقتصادية عامة لها قانون خاص، وتدار من خلال ممثلين عن المستهلكين ورجال الصناعة، وتستهدف تنمية وتحفيز ورعاية صناعة البرمجيات فى مصر، وتمول هذه الهيئة من عدة مصادر أهمها:الاعتمادات من الموازنة العامة من الدولة، والرسوم التى تفرض على خدمات المعلومات والاتصالات، والإيرادات الناتجة عن نشاط الهيئة مقابل تأدية الخدمات فى مجال تكنولوجيا المعلومات، وأخيراً الهبات والتبرعات(٥٠).

كما يمكن للدولة أن يكون لها دور ملموس فى الخروج بفكرة أودية التكنولوجية إلى حيز التنفيذ الفعلى، حيث بدأ التفكير فى إقامتها منذ عام ١٩٨٩ بحيث تصبح مركزاً لإنتاج وتصدير التكنولوجية العالمية، ورغم ذلك لم تستكمل المحاولات، ويمكن أخذ التجربة الهندية محل دراسة جادة، حيث تمكنت الهند من تهيئة المناخ المتكامل لجذب المستثمر الأجنبى جنباً إلى جنب مع الشركات الوطنية.

٥- وفى مجال تشجيع الطلب المحلى فإنه يمكن تنشيطه من خلال إعطاء الشركات الوطنية الأولوية على الشركات الأجنبية فى المناقصات الحكومية، على أن تلتزم

هذه الشركات بمعايير الجودة العالمية، وكذلك يمكن تشجيع الشركات الدولية العاملة فى السوق المصرى على تخفيض أسعار التراخيص للبرامج الأصلية ومن ثم توسيع قاعدة الاستخدام المحلى لها.

وتقترح الدراسة أمام ضيق السوق المحلى للبرمجيات أن تندمج الشركات صغيرة الحجم فى كيانات أكبر؛ لتتمكن من الصمود والمنافسة أمام الشركات كبيرة الحجم، سواء أكانت وطنية أم أجنبية؛ حيث سجل سوق البرمجيات عام ٢٠٠٠ حالة تعثر لأكثر من ١٦ شركة صغيرة.

وفى النهاية تشير الدراسة إلى نقطة على قدر كبير من الأهمية، ألا وهى غياب المعلومات الكاملة عن صناعة البرمجيات، حيث لا توجد جهة رسمية تقوم بنشر البيانات الخاصة بإنتاج الصناعة، أو عدد العاملين بها، أو حجم الصادرات المصرية من البرمجيات؛ مما أحدث تضارباً فى الأرقام التى تصدر عن جهات متعددة، ورغم ذلك فمازالت الدراسة تؤكد على أهمية صناعة البرمجيات كصناعة تصديرية واعدة، إذا ما أخذ فى الاعتبار تجنب وتقليل نقاط الضعف وتعظيم الاستفادة من نقاط القوة بها.

الملاحـــــق:

مصفوفة لبعض عناصر نجاح صناعة البرمجيات فى الهند:

	بنية أساسية تحتية	التمويل	التسويق	التعليم والتنمية البشرية	الحضانات التكنولوجية	الدعم الحكومى للصناعة
الهند	• دعم تكلفة الاتصالات • دعم تكلفة الطاقة • تقديم أراضى مجانية معفاة من الرسوم • الشركات المصدرة لديها خدمات اتصال على مستوى عالمى من وصلات مفتوحة ومواقع لمراكز التطوير.	• مصادر تمويل متعددة • تمويل حكومى من خلال تخصيص نسبة ١-٣٪ من ميزانية كل وزارة لتطبيق تكنولوجية المعلومات. • تمويل شركة البرمجيات بدون ضمانات وبفترات سماح كبيرة وسعر فائدة لايتعدى ٥٠٪ من أسعار السوق. • تمويل خارجى للمخاطرات من خلال رابطة المموليين- الهنود الأمريكيين.	• الدعم المادى الكامل من الدولة لحملات الترويج والمعارض والمؤتمرات- مثال معرض COMDEX • الذى تشارك فيه أكثر من ستمائة شركة هندية وطنية.	• كوادر بشرية مؤهلة لاستخدام الحاسبات • معاهد متخصصة لتخريج الكوادر الفنية المؤهلة لمواجهة احتياجات الأسواق المحلية والخارجية. • برامج تعليم وتدريب خاصة بالشركات. • مراكز لـR&D فى بومباى وبنجالور.	• توفير الدعم للداخلين والأفكار الجديدة فى الصناعة • إقامة أودية جديدة للتكنولوجية- مثال ولاية كرنكاتة وعاصمتها بنجالور بها ٢٧ كلية متخصصة لتكنولوجيا المعلومات.	• مكافأة مالية للمصدرين • إعفاءات جمركية وضريبية- مثال إعفاء كامل من الضرائب للشركات المصدرة وعشر سنوات للشركات بالسوق المحلى • إقامة جمعيات متعددة لدعم الصناعة من أشهرها NASSCM(98) والذى تحقق نظام الجودة الشاملة TQM، وتقدم الاستشارات فى مجال التسويق والتمويل ومكافحة القرصنة.

obeikandl.com

مصفوفة لبعض عناصر نجاح صناعة البرمجيات فى أيرلندا:

	بنية أساسية تحتية	التمويل	التسويق	التعليم والتنمية البشرية	الحضانات التكنولوجية	الدعم الحكومى للصناعة
أيرلندا	• توفر كافة التسهيلات الملائمة لنجاح الصناعة. • ارتباط بالأسواق الرئيسة. • عمالة رخيصة	• الاعتماد على التمويل من الخارج وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية فهناك خمسمائة شركة أمريكية من مجموع ١٢٠٠شركة أجنبية تعمل فى داخل الدولة. • تقديم الدعم الى الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم.	• اقتصاد يعتمد على التصدير فتعتبر أيرلندا ثانى دولة فى العالم مصدرة للبرمجيات • مركز لـ٧ من أهم ١٠ شركات عالمية فى مجال البرمجيات. • شبكة تسويقية من خلال المكاتب التجارية المنتشرة فى الخارج، البعثات التجارية الحكومية والمشاركة فى المعارض العالمية.	• قاعدة تعليمية قوية • زيادة أعداد خريجى علوم الحاسب- ٥٠٪ كل ثلاث سنوات • تطوير مستمر للبرامج التعليمية لتوائم التغيرات التكنولوجية السريعة • انشاء رابطة برئاسة إحدى أكبر الشركات المحلية لمراجعة والتأكد من عدم غياب المهارات المطلوبة لحاجة الصناعة وتقدم تقاريرها لمجلس الوزراء الأيرلندى.	• دعم الداخلين الجدد فى الصناعة، والذى يتراوح عددهم مابين ٣٠-٤٠ شركة بمعدلات فشل منخفضة. • تعاون تام مابين الجامعات والصناعة للمشروعات البحثية للخريجين.	• مزايا ضريبية تتمثل فى انخفاض ضريبة المبيعات على الشركات فى مجال التكنولوجيا بالمقارنة بباقى دول الاتحاد الأوروبى. • الاهتمام بالصناعات المغذية لصناعة البرمجيات مثل الإلكترونيات ودوائر الاتصالات. • تعاون تام مابين الحكومة وقطاع صناعة البرمجيات. • برنامج حكومى تقوده ١٨٠ شركة من دول الاتحاد الأوروبى بهدف رفع الإنتاجية والجودة ومركزه جامعة دبلن. • جمعية للبرمجيات بمثابة شبكة ربط للجهات العاملة فى الصناعة

مصفوفة لبعض عناصر نجاح صناعة البرمجيات فى إسرائيل

	بنية أساسية تحتية	التمويل	التسويق	التعليم والتنمية البشرية	الحضانات التكنولوجية	الدعم الحكومى للصناعة
إسرائيل	• متقدمة بالرغم من ضيق السوق المحلية ومحدودية الموارد الطبيعية.	• اعتماد متزايد على التمويل من الخارج وخاصة VEN-TURE CAPITAL بداية من فترة التسعينات.	• التركيز على الأسواق الخارجية نظراً لمحدودية السوق المحلية. • استضافة المعارض والمشاركة فى المعارض الخارجية خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية.	• ارتفاع نسبة الحاصلين على التعليم الثانوى. • ارتفاع نسبة استخدام اللغة الإنجليزية. • ارتفاع نسبة المهاجرين المؤهلين من الناحية التكنولوجية • عدد خريجين مؤهلين من الجامعات يتراوح مابين ٥٠٠-٧٠٠ متخرج بدخل متوسط ٤٥٠٠٠ دولار سنوياً.	• الربط مابين الجامعات والمراكز البحثية من خلال شركات تدير عملية نقل التكنولوجية من الناحية التجارية. • اعتبار الجامعات بمثابة حضانات للأفكار الجديدة حيث يوجد حوالى ٢٧ حضانة تحتوى على ٢٠٠ مشروع تحت التطوير.	• إصدار قانون عام ١٩٨٤ لتشجيع عملية البحث والتطوير • أعلى الدول فى العالم إنفاقاً على R&D وكنسبة من الناتج المحلى الإجمالى • تقديم الدعم الحكومى للشركات وتحديد إطاره الزمنى خاصة فى قطاع التصدير.

obeikandl.com

الهوامـــش:

1- Irfan ul Haque (1995), Trade, **technology and international competitiveness**, world bank, Washington D.C., p 16.

2- Ibid, p4.

٣- محمود حسن حسنى (١٩٩٨)، المزية التنافسية ومناهج قياسها مع التطبيق على قطاع الخدمات فى مصر - صناعة البرمجيات ، **الندوة القومية الثانية بعنوان الاقتصاد المصرى فى مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية** ، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية ، جامعة حلوان ، ص ٥٢٩-٥٣٠

٤ - طـارق نـويـر (٢٠٠٠) **الوضع التنافسى للصناعات الكيماوية فى مصر فى ضوء التطورات المحلية والعالمية الجديدة "دراسة تطبيقية"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد جامعة الزقازيق ، ص ٥٠.

٥- Jan Maartem de Vet (1993), **Striving for international competitiveness, Lessons from Electronics for Developing Countries**, OECD, Technical paper no 84 , p15 .

6- **Ibid**., p4

7- Michael E Porter & Others (2000), **The global competitiveness report**, World Economic Forum, oxford university press, New York, p16. 8- Ibid., p30

٩- طارق نوير ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٥٢.

١٠- Nagla Rizk (2001), **A new E-economy for Egypt, Conference on Growth Strategies and New options for Late comers**, faculty of Economics and political Sciences, Cairo university, p4.

١١- رأفت رضوان (٢٠٠٠)، تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات وتأثيـرها فى دفع عـجلة التطوير الاجتماعى - الاقتصادى ، **مجلة المعلومات** ، مركز المعلومات القومى فى الجمهورية العربية السورية ، السنة التاسعة ، العدد الرابع والتسعون ، ص ١٧٠.

12- Jan Maartem de Vet, **op.cit**, p 26.

13- Detlev j. Hoch & Others (2000), **Secrets of Software Success**, Harvard business School Press, Boston, p 38.

14- **Ibid**., p42

15- **Ibid**., p40.

16- **Ibid**., p94-99.

17- **Ibid**., p84.

18-Strategem Ltd. (2000), **Opportunities in Egypt: Information and Communications Technology**, British Trade International Egypt desk, p 6.

19- **Bid**, p 11.

20- **Ibid**., p 12.

٢١- حاتم القرنشاوى (١٩٩٩)، **سياسات وخطط تطوير القدرات التنافسية للاقتصاد المصرى، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية فى الأسواق العالمية**، صندوق النقد العربى، أكتوبر، أبو ظبى، ص ٣٠٨.

٢٢- لمزيد من التفاصيل حول الأسلوب القياسى لدالة الإنتاج، انظر:

Depra (2000), **Private Sector Contribution to Egypt's Productivity and Growth**, Nathan Associates Inc., p 153-154.

23- Harvard Computing Group, (1999), **Sector Assessment of the Egyptian Software Industry**, p 7.

24- Eman A. Mansour (2000), **A Policy for Facing barriers & Challenges that Hinders the Existence of a Strong Software Industry**

in Egypt, Master of Science in Business Information Technology, unpublished, IDSC, p 42.

25- Detlev j. Hoch, **op.cit**, p225.

٢٦- منى الجرف (١٩٩٨)، **النهوض بصناعة الإلكترونيات فى مصر فى ضوء تجارب عدد من الدول حديثة التصنيع**، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد ١١، ص ٤٩.

27- Depra, **op.cit**, p 171 .

28- Detlev j. Hoch & Others, **op.cit**, p 123.

29- Harvard Computing Group, **op.cit**, p 11.

30- **Ibid**. p14 .

31- Rafaat Radwan, Digital Divide in Egypt (2001), Unpublished Paper, Introduced to **Human Development Report**, p 11.

32- **Ibid**. p 16 .

33- Harvard Computing Group, **op.cit**, p 8.

٣٤- **جريدة الأخبار** بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢٢ .

٣٥- رأفت رضوان (٢٠٠١)، **اتحاد منتجى برامج الكمبيوتر التجارية** ، العدد الرابع ، يناير

36- Eman A. Mansour, **op.cit**, P34

37- **Harvard Computing Group**, p 8 .

38- American Chamber of Commerce (1998), **Information Technology in Egypt**, Business Studies and Analysis Center, p 10 .

39- Harvard Computing Group, **op.cit**, p 32 .

٤٠- بشار عباس (٢٠٠٠)، التجربة الهندية لخلق قطاع وطنى لتكنولوجيا المعلومات ، مجلة المعلومات مركز المعلومات القومى فى الجمهورية العربية السورية ، السنة التاسعة ، العدد الرابع والتسعون ص ١٠٤ .

41- Harvard Computing Group, **op.cit**, p34 .

٤٢- بشار عباس ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٠١ - ١٠٤ .

٤٣- **جريدة العالم اليوم** ، ٢٠٠١/٣/١١ .

44- Harvard Computing Group, **op.cit**, p 43.

45- **Ibid**., p 49.

46-Harvard Computing Group, **op.cit**, p 54 -65.

٤٧- وزارة الاتصالات والمعلومات (١٩٩٩)، **الخطة القومية للاتصالات** ، ص١٣ .

٤٨- تم الحصول على بيانات الناتج المتوسط من مقابلة شخصية مع مستشار وزير الاتصالات والمعلومات.

٤٩- وزارة الاتصالات والمعلومات ، **مرجع سبق ذكره** ، ص٤ .

٥٠- وزارة الاتصالات والمعلومات (٢٠٠١)، **مشروع إنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات**، دراسة غير منشورة .

الفصل السابع

القدرات التنافسية لصناعة السينما المعاصرة في مصر : بين استعادة المكانة والانطلاق للعالمية

د. دينا جلال*

«حينما فكرت أن تكون السينما هى وطنى، كان من الطبيعى أن آتى للقاهرة التى هى موطن السينما العربية، فمصر هى البلد العربى الوحيد الذى تعيش فيه تلك السينما حياة طبيعية كجزء من حياة وبنية المجتمع بمعنى أن هناك إنتاجاً وصالات وجمهوراً.. هى حالة مستمرة .. رغم كل الظروف».

المخرج السينمائى السورى محمد ملص

١- مدخل عام:

- صناعة السينما المعاصرة فى مصر، بين الانطلاق للعالمية (منتهى الطموح) واستعادة المكانة (الواقع).

- استعادة مكانة السينما المصرية فى ضوء حقائق التاريخ وتطورات الحاضر وتحديات المستقبل.

٢- أزمة صناعة السينما المعاصرة فى مصر وانعكاساتها على تنافسية الفيلم المصرى:

- ملاحظات وانطباعات نظرية فى إطار خصوصية الصناعة.

- الأزمة "الممتدة "لصناعة السينما فى مصر (حال السينما، وأزمة السينما).

٣- الأزمة ومقومات "التحدى والاستجابة "فى إطار التشابكات المحلية والخارجية:

- المكون "المصرى "فى الفيلم المصرى.

(*) مدرس بقسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة قناة السويس.

– مؤشرات وحدود استعادة المكانة فى السوق الخارجى فى ظرف محلى ودولى متغير.

– المرحلة الانتقالية للاقتصاد والمجتمع، فى ظل التطورات الإقليمية والدولية الجديدة.

٤- مقومات رفع القدرات التنافسية لصناعة السينما المعاصرة فى مصر:

– المتاح، والكامن، والمحتمل على خريطة الإمكانات التصديرية.

– الاعتبارات الأساسية والمحاور والأدوات.

٥- مؤشرات الفعل وبوادر الانفراج: بين الإنقاذ والتجريب والتكيف.

١- مدخـــل عـــام

فى قراءة تاريخية اجتماعية، يعتبر "الفيلم السينمائى" بمثابة مرجع أو وثيقة مرئية لأحوال وعلاقات المجتمع، والاقتصاد، والسياسة فى نطاق ما يعبر عنه من زمان ومكان. أما بلغة علم الاقتصاد، فإن الفيلم يمثل المنتج النهائى لصناعة السينما، ويخضع فى جانبه المادى المتداول لأهم قواعد هذا العلم، فى إطار ما يؤديه من وظائف ترفيهية وتثقيفية وإعلامية.. أى فى إطار "غرض الاستهلاك" بلغة هذا العلم.

وبدءاً من "الفيلم" (أو المنتج النهائى) إلى صناعة السينما ككل، فإن استقراء تطور تلك الصناعة فى مجتمع ما، يمكن من قراءة جانب مهم من التطور الاقتصادى والاجتماعى لهذا المجتمع، بالسوق الدولى، والانفتاح على ما هو كائن وراء الحدود. وتعتبر صناعة السينما فى مصر حالة خاصة فى هذا السياق العام؛ فقد عرفت مصر هذا الفن إثر ابتكاره فى نهاية القرن التاسع عشر (عام ١٨٩٥ تحديداً) على يد الأجانب والمتمصرين بشكل أساسى، إلى أن جاء مشروع طلعت حرب للاستقلال الاقتصادى، والنهضة الوطنية فى العشرينيات من القرن العشرين، حيث مثلت إقامة صناعة سينما وطنية أحد أهم الأركان الأساسية لهذا المشروع، وخاصة فى مراحل نضجه وتنوعه فى الثلاثينيات، ومنه إلى مرحلة التمصير، وسينما القطاع العام فى الستينيات فى إطار التجربة الناصرية، ثم تحولات الانفتاح، وتداعيات الحقبة النفطية فى السبعينيات،

فإرهاصات الثمانينيات وإفساح المجال لتغير دور الدولة فى التسعينيات ..فالخصخصة والاندماجات والتدويل وتحرير التجارة الدولية فى نهاية هذه الحقبة، حيث تغيرت وتعقدت ملامح خريطة الاقتصاد والأعمال، متضمنة الصناعات المرتبطة بالثقافة والفنون والإعلام والاتصال، وذلك فى إطار العولمة، والنظام الاقتصادى العالمى الجديد موضع التشكل بعناصره المالية، والتقنية، وثورة اتصالاته، وسمواته المفتوحة (أبو شادى ١٩٩٧، حسن ١٩٩٥، عبد البصير ١٩٨٨، ١٩٩٩، Shafik).

وفى ظل تلك التحولات الجارية، فإن الحضور الاقتصادى، والسياسى، والثقافى على الخريطة العالمية موضع التشكل، صار ضرورة للمجتمعات المعاصرة فى اتجاه نفى الاستبعاد والتهميش، وتأكيد الفاعلية، وإبراز مواطن الامتياز وكل ما يمكن أن يأخذ موضع الصدارة. أى أن تصدر الأشياء .. ويكون جديراً بالتصدير والحضور فى الساحة الدولية.

وإذا ما انتقل الحديث من الصناعة إلى التصدير فى مجال السينما، فإن التطرق إلى تصدير الفيلم يلقى الضوء على الخصوصية التى يطرحها هذا المنتج الذى ينتمى إلى الصناعات الثقافية، ذات البعد الذى يتجاوز المكون أو المضمون المادى السلعى إلى أبعاد، ودلالات حضاريه وثقافية، تعطى لهذا المنتج خصوصيته الاستهلاكية – إن جاز التعبير بتحفظ – ومن ثم خصوصيته التصديرية ومنطقه الخاص فى طرق أبواب الأسواق الدولية، والتعبير عن حضوره، وتطوير أشكال الحضور فيما وراء حدود بلاده محققاً لصناع تلك البلاد وأهلها مردوداً "يتجاوز العائد المادى المباشر الناجم عن طرحه فى تلك الأسواق، وهو ما يعبر عنه فى لغة الاقتصاد بمفهوم "التنافسية" فى معناها المباشر المبسط.

- صناعة السينما المعاصرة فى مصر بين الانطلاق للعالمية (منتهى الطموح) واستعادة المكانة (الواقع):

فى ضوء الاقتراب من تعريف القدرة التنافسية تعريفاً اقتصادياً عاماً، بوصفها تعبر عن الكفاءة فى إنتاج سلع وخدمات تحقق حضوراً فى الأسواق الدولية، وتكفل تحسن

مستوى معيشة، ونوعية حياة أعضاء المجتمع المنتج لها، فإن طرح مسألة "التنافسية والحضور فى الأسواق الدولية" فى مجال صناعة السينما، وفى الحالة المصرية الراهنة بوجه خاص، يقع بين حدى الانطلاق للعالمية كحد أقصى واستعادة المكانة كحد أدنى، حيث يمثل الانطلاق للعالمية الحد الأقصى أو الشعار الذى يتم ترويجه وترديده من قبل القائمين على صناعة السينما بوصفه لدى أغلبيتهم يمثل "منتهى الطموح"، وبوصفه لدى قلة يعبر عن إنجاز ممكن، ويمتلك بالفعل هؤلاء الاستثنائيون، من ساكنى جزر الامتياز مفاتيح تحقيقه .وحيث تمثل استعادة المكانة، من ناحية أخرى، الطرح المستمد من مشاهدات الواقع والحد الأدنى الذى يمكن الانطلاق منه فى الأجل القريب، فى ضوء التطورات والتحديات والمخاطر المحلية والإقليمية والدولية المعاصرة، التى ارتبطت بالعولمة كعملية تاريخية جارية، انعكست تداعياتها المالية والتقنية على صناعة السينما فى مجالها المحلى وأسواقها الفعلية والمحتملة، فى إطار تحركات رؤوس الأموال، والاستثمارات، وثورة الاتصالات والخصخصة وغيرها.

وانطلاقاً من واقعية الطرح الأخير يتبنى البحث مفهوم استعادة المكانة كركيزة أساسية للتحليل، مع محاولة الدراسة – عبر مسيرتها – أن تتلمس مدى صلاحية الطرح الخاص بالانطلاق للعالمية، على النحو الذى جاء فى رؤى وممارسات بعض القائمين على صناعة السينما فى مصر، وفى دعم القدرة التنافسية لصناعة السينما المعاصرة فى مصر.

- استعادة المكانة فى ضوء حقائق التاريخ الاقتصادى والاجتماعى وتطورات الحاضر:

يأتى ترجيح واختيار استعادة المكانة كمنطلق للتحليل فى ضوء الأهمية التى تحتلها السينما المصرية فى إطار الزمان والمكان، فالجغرافيا والتاريخ يشهدان على الدور الثقافى والإعلامى، والاجتماعى، والسياسى لصناعة السينما المصرية على مستوى المنطقة العربية بوصفها "السينما الأم" أو هوليود الشرق كما يطلق عليها، كما أن تاريخ معرفة مصر بالسينما كفن جاء متزامناً مع معرفة الهند بها عام ١٨٩٦، بعد مضى عام واحد على بدء ظهور آلة العرض فى أوروبا وانتشارها عالمياً (وإن كانت الهند قد نجحت فى

تطوير وترويج هذا الفن، بتوجهات محددة، إلى حد تحويله من صناعة محلية إلى ظاهرة عالمية كما ستوضح الدراسة، فى حين تكاد تكون مصر قد اكتفت بحدودها الإقليمية العربية حتى لحظتنا هذه).

ومن ناحية أخرى فإن النهضة السينمائية التى تحققت بفضل مشروع طلعت حرب للنهوض بالاستقلال الاقتصادى، قد دعمت تشابك حلقات صناعة السينما (استوديو ومعامل- ودار عرض- وتمويل وإنتاج)، واضطلاع رأس المال المحلى بدوره فى هذا الصدد وانطلاق هذا الدور على نحو أسهم فى توفير قاعدة إنتاجية أساسية، وتراكم وتنوع مهارات وخبرات بشرية مرتبطة بمختلف حلقات تلك الصناعة، وتوافر أركان سوق محلية وإقليمية فعلية ومحتملة لها قدرتها الاستيعابية التى تبرر الإنتاج والتوسع. بالإضافة إلى قيام مؤسسات تعليمية فى مرحلة لاحقة، وكان ذلك فى إطار تأهيل الكوادر البشرية وإعدادها فى مجالات هذه الصناعة، كالإخراج السينمائى، والتصوير، والديكور (إنشاء معهد السينما عام ١٩٥٩، وتبعيته لاحقاً لأكاديمية الفنون المصرية عند إنشائها عام ١٩٦٩). دون أن ننسى التطور الطبيعى لهذا النشاط فى اتجاه إفراز جماعة مصالح سينمائية أكدت حضورها على الساحة المهنية، وعلى خريطة جماعات المصالح فى مصر بوجه عام (نقابة السينمائيين التى تكونت عام ١٩٤٤، كفرع من اتحاد نقابات الفنانين المصريين، وغرفة صناعة السينما التى تكونت عام ١٩٤٧ كفرع من إتحاد الصناعات المصرية، جمعية نقاد السينما المصريين.. وغيرها). بالإضافة إلى المشاركة فى التأسيس وفى الحضور والعضوية فى تجمعات، وأنشطة، ومحافل سينمائية على مستوى الجماعة السينمائية العربية مثل: المهرجانات، واتحاد الفنانين العرب...وغيرهما (حسن ١٩٨٦).

وعلى الرغم من إشارة العديد من الكتابات إلى الأهمية التى احتلها الفيلم المصرى فى هيكل الصادرات فى فترات تاريخية سابقة -حيث شكل الفيلم المصرى السلعة التصديرية الثانية بعد القطن- فمما لا شك فيه أن نهضة صناعة السينما فى مصر بفضل مشروع طلعت حرب الاقتصادى فى الثلاثينيات قد أسهمت- وهى تؤدى دورها الاقتصادى إنتاجاً وتصديراً إلى المنطقة العربية- فى دعم الدور الإعلامى والسياسى للسينما على مستوى تلك المنطقة، من خلال تصدير "النموذج الثقافى المصرى" فى إطار

فحوى الأفلام المصدرة، ومضمونها المباشر، وهو ما ساعد على توفير مقومات الدفع للدور السياسى والحضارى لمصر فى المنطقة العربية فى مراحل تاريخية متقدمة وممتدة .والجدير بالذكر أن الأوضاع الأولية للتعاون فى المنطقة العربية فى الفترة التاريخية التى واكبت ترويج مشروع طلعت حرب الاقتصادى الحضارى جعلت مفردات خطابه لا تتجاوز حدود الحديث عن بلاد الشرق .. الإسلام .. الدول المتحدثة بالعربية (رضوان ١٩٧٠ : ٨٢، ١٣٠).

ومن الناحية الأخرى، تأتى أهمية التركيز على مسألة استعادة المكانة فى الظرف الحاضر فى ضوء التطورات المتلاحقة على المستوى الإقليمى والدولى، والتى تجعل الطرح ينتقل من مستوى تناول التحديات الراهنة التى تواجهها صناعة السينما فى مصر إلى تحديد المخاطر التى تجابهها تلك الصناعة، وتطرح مسألة تهديد مكانتها التاريخية والثقافية فى أسواقها العربية التقليدية التى طالما اطمأنت إلى تدفقها إليها، وذلك على النحو الوارد بالدراسة.

ولعل حقائق التاريخ وتحديات الحاضر –كمحددات، ومنطلقات أساسية لاستعادة المكانة على النحو السابق عرضه– قد استدعت أن يتجاوز موضوع البحث صادرات الفيلم المصرى (المنتج النهائى لصناعة السينما) ليمتد إلى القدرة التنافسية لصناعة السينما المعاصرة فى مصر؛ لما يوفره هذا المنحى في الاختيار من أرضية تحليلية أكثر رحابة تبرز تنافسية تلك الصناعة فى إطار أعم وأشمل، وحيث يعكس مؤشر صادرات الفيلم المصرى" أحياناً مجرد صفقات طارئة، أو مواسم نشطة، أو موجات استثنائية سائدة فى سوق الفيلم المصرى خارج حدوده.

وقد اهتمت الدراسة بالتركيز على أوضاع ومؤشرات الفيلم المصرى السينمائى الروائى الطويل، الذى يعرض عروضاً تجارية جماهيرية، والذى ترد بياناته فى الإحصاءات الثقافية الرسمية التى تغطى أرقام الإنتاج، والتصدير، والاستيراد، والعرض السينمائى فى مصر، ومن ثم يأتى الفيلم المصرى ليعبر مجازاً عن تلك النوعية من الأفلام دون إدراج النوعية المسماة بالأفلام التسجيلية أو القصيرة التى تخضع لاعتبارات فنية، وتمويلية، وتسويقية مختلفة عن سياق الاستثمارات المرتبطة بالمردود التجارى والترويج الجماهيرى.

وجدير بالذكر أن أهم العقبات والتحديات التى واجهت الدراسة تمثلت فى الندرة النسبية فى الدراسات المتخصصة والمعنية بالتخصص الدقيق فى اقتصاديات السينما وتطبيقاتها فى الحالة المصرية، بالشكل الذى يتناسب مع تاريخ وتراث صناعة السينما فى مصر، ومع أهميتها الاقتصادية والثقافية والإعلامية، ومع النمو الذى سجلته فروع الاقتصادات الأخرى وتشعباتها .ورغم الجدل الممتد إعلامياً حول الأزمة الحالية للسينما المصرية، والمطروح بمعرفة القائمين على الثقافة والنقد الفنى عامة، والسينمائى خاصة، فلم يعادل غزارة التحقيقات والحوارات التى يتم بثها ونشرها عبر مختلف وسائط الإعلام سوى ندرة الدراسات الاقتصادية فى مجال اقتصادات السينما فى مصر بوجه عام، وتنافسية الفيلم المصرى بشكل خاص (مع ملاحظة توافر كم يعتد به من الدراسات المرتبطة بعلاقة السينما فناً وإنتاجاً بعلم السياسة وعلم الاجتماع)، ومن ثم لم يكن من السهولة بمكان أن تنطلق الدراسة بسلاسة من حيث انتهى "الاقتصاديون الآخرون" .

ولما كان تحليل أداء صناعة السينما المصرية فى ظرفها الراهن بمثابة غوص فى رمال متحركة، وحيث يصعب وضع تصور أو نموذج أولى له معالم مستقرة وأدوار محددة للأطراف الفاعلة والمحتمل حضورها على الساحة، فقد ارتأت الدراسة ألا يتم السرد والتحليل على نحو نمطى، يعرض أبعاد ومشكلات تلك الصناعة، و ما تعكسه من أثر على تنافسية الفيلم المصرى، ثم يتطرق إلى طرح الحلول والتوصيات و الينبغيات، بل إن التحليل اعتمد بالدرجة الأولى على الانطلاق من أرض الواقع، وإلقاء الضوء على العناصر المرتبطة بمدى توفر (أو تدهور) البيئة المواتية لإنتاج وتصدير الفيلم المصرى من ناحية، ودور المرحلة الانتقالية للاقتصاد والمجتمع فى إطار سياسات إعادة الهيكلة والإصلاح فى التأثير على تلك البيئة من ناحية أخرى، وذلك حتى يتسنى إلقاء الضوء على عملية التفاعل بين المحلى والإقليمى والعالمى (أو إدماج اللحظة السينمائية المصرية فى الظرف الدولى)، ومدى ارتباط الأوضاع المحلية الراهنة لصناعة السينما فى مصر بعملية العولمة الجارية، وبآلياتها الاقتصادية والثقافية والتقنية وغيرها من العوامل التى تزامنت مع أزمة تلك الصناعة، وأبرزت التداخل والتفاعل بين لموروث و المتراكم، و المستجد، و الوافد على تلك الصناعة، وتأثير ذلك على القدرة التنافسية لها فى الأجل القريب والأجل الممتد، وفى ضوء ما يمكن تسجيله واستشرافه من حدود وإمكانيات للفعل،

والمسارات الممكنة والمحتملة لهذا الفعل، وما قد يلوح فى الأفق من ملامح موضوعية للانفراج كوجه آخر للتحديات المطروحة.

٢- أزمة صناعة السينما المعاصرة فى مصر وانعكاساتها على تنافسية الفيلم المصرى:

- ملاحظات وانطباعات نظرية فى إطار خصوصية الصناعة:

تأتى بدايةً أهمية التفرقة بين الطابع العام للصناعات المرتبطة بالثقافة ومنطق الأزمة، فى إطار الحديث عن الصناعات الثقافية بوجه عام والسينما بوجه خاص، وذلك قبل التطرق إلى الأزمة الخاصة بالسينما المصرية.

فخصوصية تلك الصناعات، وما يرتبط بها من منتجات سلعية وخدميه تستدعى ألا تُعرف أو تعامل بوصفها سلعاً مادية تقليدية، وتلك الخصوصية، أو ذلك الطابع العام، يجعلها تخضع للتنازع بين منطق الإبداع والهدف التجارى. وحيث يأتى قرار توجيه الموارد لإنتاج تلك النوعية من المنتجات، والنجاح فى ترويجها، فى إطار المحاولة المستمرة لإيجاد مساحة مشتركة تجمع بين ما هو إبداعى وثقافى - أو ترفيهى - وما هو تجارى. ويأتى تحقق ثلاثية (الفن - التجارة- الصناعة) على مستوى الصناعة أو على مستوى المنتج الثقافى فى إطار مستويات متدرجة ومتعددة، تحاول الجمع بين البعد الخاص الاستثنائى أو المكون الإبداعى (بوصفه يمثل جوهر العمل، ويرتبط بدافع الطلب، ويحقق الغرض من الاستهلاك بالمعنى الاقتصادى)، والبعد التجارى (بوصفه الهدف المبرر لقرار الاستثمار وتوجيه الموارد لإنتاج وترويج تلك المنتجات)، والبعد الصناعى التقنى (المرتبط بالشروط المادية الحاكمة لظروف هذا الإنتاج ودعم قاعدته وتوسيعها تبريراً لاستمراره وتنوعه).

- الأزمة الممتدة لصناعة السينما فى مصر:

(حال صناعة السينما المصرية =أزمة السينما المصرية):

وإذا كانت خصوصية تلك الصناعات تبرر استمرار الجدل والنقد المرتبط باختبار درجة تحقق عناصر ثلاثية (الفن - الصناعة - التجارة)- على نحو يحقق الهدف من استهلاكها، واستمرار إنتاجها، واتساع قاعدته فإن طبيعة المشكلات التى تعترى تلك

الصناعات أو بعض حلقاتها لأحقاب، أو دورات، أو مواسم قد تمتد فى حالات محددة- ومنها حالة صناعة السينما فى مصر- إلى حد تأكيد استمرار سيادة منطق الأزمة واتساع أبعادها فى هذا الجدل، وبحيث يمكن اعتبار الحديث عن حال صناعة السينما المصرية المعاصرة بوجه عام، وعلى المدى الزمنى الذى يعود لما وراء التسعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، إنما هو المعادل الموضوعى للحديث عن الأزمة "الممتدة" لصناعة السينما فى مصر، مع اختلاف أبعادها وعناصرها عبر الزمن (الغيطانى ١٩٩٧ أ - ب، جويدة ١٩٩٠، عزت ١٩٩٠).

وقد اهتمت الكتابات المعنية بوصف تلك الأزمة- التى امتدت حتى التسعينيات وربما تجاوزتها- بالتركة الثقيلة أو (السينما اللقيطة) فى ظل مجموعة من المشكلات المرحلة، والمتراكمة، والمتنامية، والمتبدلة المرتبطة بركائز صناعة السينما، وبالبيئة المواتية لتفعيل نهضتها. وقد تمثلت أهم تلك المشاكل فى ندرة أو شبه غياب المؤسسات والقنوات التى تضمن التدفق المستمر لمصادر تمويل الصناعة، وخاصة فى ظل العزوف شبه التام للقطاع المصرفى عن تمويل صناعة السينما، أو تمويل "الفيلم" كمنتج (على غرار مشروع طلعت حرب للنهوض بصناعة السينما)، واعتماد العملية الإنتاجية إلى حد كبير على التجريب، والمغامرة، واجتهادات بعض أهل الخبرة، والدخلاء، والمغامرين، يضاف إلى ذلك ضعف عروض الإنتاج المشترك مع الخارج، مع تقادم وتآكل البنية الأساسية المرتبطة بالصناعة (استوديوهات، معامل، أجهزة ومعدات، وعمليات معالجة تقنية)، والتراجع العددى لدور العرض فى اتجاه مضاد لنمو السكان، والتقلص الجغرافى لها على مستوى الجمهورية بالإضافة إلى تأثر ظروف الإنتاج ودوافعه -لفترات طويلة ممتدة- بشروط التوزيع الخارجى ومزاحمة الفيلم الأجنبى (الأمريكى أساساً) للفيلم المصرى على أرضه، وانتشار عمليات التزوير والنسخ المقلدة فى الداخل وخارج الحدود بما يترتب عليها من إهدار للحقوق وإحباط لملكات الإبداع؛ وإصابة صناعة السينما وصادرات الفيلم فى مقتل (عبد البصير ١٩٩٩ : ٦٦).

فبعد أن ساد الاطمئنان، واستقر الرأى لفترات طويلة على اعتبار أن كل ما ينتج سينمائياً فى مصر يستوعب محلياً وعربياً فى إطار أسواقه المضمونة، فإن تفاقم المشكلات

التى اعترت صناعة السينما فى مصر، والتى أخذت طابع الأزمة على النحو الذى ستعرضه الدراسة، قد انعكس على الإنتاج الكمى للأفلام، حيث لم يتجاوز عدد الأفلام المنتج فى موسم ٢٠٠٠//٢٠٠١ الخمسة عشر فيلماً[١]، وكان قد بلغ ذروته التصاعدية فى منتصف الثمانينيات من الألفية الثانية، مسجلاً تسعين فيلماً فى إحدى السنوات، مقابل حوالى خمسين فيلماً فى بعض سنوات السبعينيات فأربعين فيلماً فى بعض سنوات منتصف الخمسينيات والستينيات كما تشير الأرقام المتاحة عن الإنتاج السينمائى المصرح بعرضه من الأفلام الروائية الطويلة (أبو شادى ١٩٩٧ب، حسن ١٩٩٥).

وقد أدى بالتبعية تراجع الإنتاج الكمى السنوى من الأفلام المصرية إلى تراجع الكم المتاح تصديره، وبرزت مخاوف سحب البساط من تحت أقدام الفيلم المصرى فى الأسواق العربية. وقد أشار أهل المهنة من خبراء التوزيع مؤخراً إلى أن الانفراج الكمى النسبى فى الإنتاج السينمائى المصرى خلال مواسم محددة، لم يضمن طلباً عربياً متنامياً للفيلم المصرى فى ضوء منافسة الفيلم الأمريكى، والفيلم الهندى وخاصة فى أسواق الخليج العربى.

بل إن عدم استقرار الإنتاج الكمى على مستوى السوق المحلية المصرية وتراجعه قد ألقى الضوء على المخاطر المرتبطة بمدى توفر بيئة مواتية لتحسين ظروف الإنتاج الكمى الممكن تحقيقه فى الأجل القريب، وبخاصة فى إطار منافسة الفيلم الأمريكى للفيلم المصرى على أرضه، فى ضوء القرار الذى أثار الجدل فى الجماعة السينمائية المصرية ومؤسساتها المتضارية المصالح أحياناً، وهو الخاص بالموافقة على زيادة نسخ الفيلم الأجنبى المستورد الواحد من ثلاثة إلى خمسة، ثم إلى ثمان نسخ ما بين عامى ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ (القليوبى ٢٠٠٠ :٧٠، شافعى ٢٠٠٠ : ٢٨-٢٩) .فى ضوء تزايد اتجاه رؤوس الأموال المرتبطة بالشركات ذات الأحجام الكبيرة إلى الاستثمار فى إقامة قاعات العرض وتطوير المتاح منها بعد خصخصته، ومضاعفة أعدادها وتعريفة العروض، المقدمة بها، وخاصة فى المناطق الحضرية، والضواحى، والمنتجعات المرتبطة بنمو شرائح استهلاكية جديدة، وخاصة من الأجيال الشابة المنطلقة فى آفاق العولمة، والمنفتحة على ما تبثه مختلف وسائط الاتصال التقنية من معارف وفنون عابرة للحدود، تندرج فى إطار ثقافة السوق المدولة، وحيث لا يتوافر من الضمانات ما يضمن صمود المعادل المحلى أمام

منافستها فى ضوء فجوة الإمكانات التمويلية والتقنية والدعائية والابتكارية التى تفصل بين المحلى والوافد على الأقل فى الأجل القريب.

- الأزمة والمرحلة الانتقالية :

ومن ناحية أخرى، فإن طبيعة المرحلة الانتقالية الممتدة على مستوى المجتمع والاقتصاد- والتى بدأت فى التسعينيات واستمرت إلى الآن، بما يرتبط بها من تحولات تقتضيها عمليات الإصلاح الاقتصادى وإعادة الهيكلة وترسيخ الخصخصة، بالإضافة إلى تغير دور الدولة بأبعاده الجديدة، وتداعياته فى مجال الاقتصاد والأعمال عامة، والاستثمار السينمائى خاصة، فى ضوء ما تم منحه من مزايا وإعفاءات وتسهيلات فى اتجاه دعم الكيانات الكبيرة المؤهلة للمنافسة الخارجية (قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ والذى يمنح المزايا والإعفاءات للأنشطة المرتبطة بصناعة السينما، بشرط ألا يقل رأسمالها الموظف عن مائتي مليون جنيه)- إنما تضيف بدورها تحديات مستجدة إلى صناعة السينما على النحو الذى ستتناوله الدراسة.

فتلك المرحلة الانتقالية الممتدة والمستمرة تتسم بالطابع التجريبى، والتصحيح المتتابع والمخاض المستمر. حيث تغير دور الدولة وتبدلت مهامها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من التدخل والملكية والسيطرة المباشرة على مقاليد تلك الأمور، إلى أنواع من التواجد والتأثير والحضور، أثارت أحياناً درجة من الارتباك النظرى والعملى فى الأجل القريب، وخاصة مع بروز فراغات وقتية أثناء مراحل الانتقال، تحول دون إمكان التحليل بدرجة مقبولة من الثقة، ودون إمكان تحديد حدود عمليات الإحلال، وتوزيع الأدوار وطبيعة الأطراف، وأبعاد المهام الملقاة عليها؛ وخاصة فى ظل بروز فاعلين جدد ودخلاء مستجدين، وتحور أدوار أهل المهنة، وتكيف البعض منهم، وانسحاب البعض الآخر، وصعود أصوات لجبهات الرفض أو (الحرس القديم)، ويذكر على وجه التحديد تغير، واختلاف وتراجع وظائف وزارة الثقافة، واختصاصاتها السينمائية المباشرة، مقارنة بزمن القطاع العام السينمائى، وتقدم دور الإعلام، ووزارته، والنشاطات الدائرة فى فلكها فى مجال إنتاج الأفلام السينمائية، وتوفير البيئة والبنية الأساسية المرتبطة بهذا المجال فى إطار نشاط واستثمارات مدينة الإنتاج الاعلامى(Galal1999).

ولعل من المفارقات الجديرة بالتسجيل أن مؤشرات (تحريك المياه الراكدة) فى النشاطات الخاصة بالمجال السينمائى فى مصر -فى ضوء تأسيس بعض الكيانات الكبرى- على محدوديتها فى المجال- وما ارتبط بها من اندماجات وملامح تدويل فى بعض الصناعات الثقافية عامة (السينما، والكتاب، وشريط الكاسيت)، والترويج الإعلامى لعمليات ضخ استثمارات جديدة، تتجه إلى تأسيس كيانات ذات أحجام كبيرة نسبياً، تضطلع بإقامة وإدارة دور وقاعات العرض الجديدة، وباستيراد الأفلام الأجنبية وتسويقها (توزيعها) محلياً وغيرها من الأجواء والممارسات التى تعكس مؤشرات (الرواج) والانتعاش- قد تزامنت مع ممارسات فى اتجاه عكسى تسعى إلى الإهدار المتعمد وغير المتعمد لتراث السينما المصرية وذاكرتها القومية، ومن هذا القبيل :تبديد عدد كبير من الأفلام القديمة فى ظل غياب الأرشيف القومى للسينما، تلف النسخ السالبة الأصلية (النيجاتيف) للأفلام القديمة وارتفاع تكاليف الترميم، حرق النيجاتيف الخاص ببعض تلك الأفلام بمعرفة المنتمين إلى الجماعة السينمائية أو ورثتهم فى إطار إعادة النظر فى مبدأ مزاولة مهنة الفن، تقادم بعض الاستوديوهات التاريخية وتلف معداتها، عمليات تزوير وقرصنة واعتداء على حقوق الملكية الفكرية للفيلم المصرى(٢)(Galal2000).

وتشكل تلك الممارسات الأخيرة من منظور حضارى واقتصادى تهديداً للأسس والشروط الموضوعية للنهوض بصناعة السينما فى مصر، بوصفها صناعة ثقافية لها خصوصيتها الاقتصادية وطابعها الخاص، وحيث لا يستقيم أن يتزامن انتعاش أجوائها الحاضرة مع تآكل رأسمالها المرجعى، وتدمير ما تراكم لديها من أصول تعتبر بمثابة البناء التحتى لحاضرها، والأساس المادى لحضورها التاريخى الفاعل فيما وراء الحدود.

٣- الأزمة ومقومات "التحدى والاستجابة" فى إطار التشابكات المحلية والخارجية :

- المكون المصرى فى الفيلم المصرى:

وفى إطار الحديث عن آفاق الفيلم المصرى، وتجاوزه للمحلية، وعبوره الحدود يبدو من الأهمية بمكان التمييز بين هوية أو جنسية الفيلم المصرى (كمنتج نهائى) ومحلية هذا المنتج فى ضوء مكوناته المادية وغير المادية .فمع التأكيد على اعتبار الفيلم المصرى

مصرياً من منظور جنسية مخرجه وهوية إنتاجه وفقاً للمعايير السينمائية السائدة، فإلى أى مدى يمكن اعتباره مصرياً قلباً وقالباً من منظور المدخلات، والعناصر والمكونات، والمؤثرات المادية وغير المادية التى أسهمت فى إنتاجه وفقاً للمعايير الاقتصادية؟

فمن الناحية التاريخية، فإن مصر قد عرفت العروض السينمائية فى توقيت مقارب لبدء ظهورها فى الوطن الأم (أوروبا) عام ١٨٩٥، حيث انتشرت دولياً فى عدد من مدن وعواصم العالم المتقدم، وتم توظيفها تجارياً، وانطلقت فى مراحل متقدمة، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى، ثم تحولت بمعرفة الولايات المتحدة إلى صناعة ضخمة، تتسم بالثقل المالى فى بورصة وول ستريت بفصل الإمكانات الفنية العالمية لمدينة هوليوود السينمائية .غير أن الجهود المحلية للقائمين على النشاط منذ معرفته فى مصر حينذاك استمرت مقتصرة على مرحلة العرض دون تجاوزها لمرحلة الإنتاج، واستمر الوضع على ذلك حتى تبلورت ملامح مشروع طلعت حرب السينمائى فى الثلاثينات (فى مجالات التمويل والإنتاج والعرض، الاستوديوهات والمعامل، وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة) فانتقلت الصناعة إلى مرحلة اضطلاع رأس المال المحلى بها، وعلى هذا فإن الإنتاج السينمائى فى مصر استمر إلى حد كبير مرتبطاً بالأجانب والمتمصرين (حسن ١٩٨٦).

ومازالت صناعة السينما المعاصرة فى مصر تعتمد في الأساس- فى قواعدها الإنتاجية، وحلقاتها- على الأصول والمدخلات الأجنبية (الآلات والمعدات، وأجهزة التصوير ومعامل الطبع والتحميض والصوت والصورة، وخامات ومستلزمات الإنتاج والتجهيزات الأساسية والاستوديوهات).

أما عن المكون غير المادى فى صناعة السينما، وهو المرتبط بالمكون المعرفى والإبداعى سواء فى مجال الأوراق الكتابة السينمائية أو السيناريو، أو فى مجال الصورة المقدمة، فقد اعتمد تاريخياً وبدرجة كبيرة، ومازال، على عمليات الاقتباس (المفصح عنه وغير المفصح عنه)، والمعالجة، والتمصير، والتقديم برؤية محلية جنباً إلى جنب مع الكتابة السينمائية المباشرة والأدب المحلى كمصدر. وتصل أحياناً مسألة الاعتماد على ما ابتكره الآخرون فى مجال الصورة إلى حد الاقتباس على مستوى (المشهد أو الكادر)، أو

الأجواء العامة للفيلم، على النحو الذى سجله النقاد على بعض الأفلام المنتجة فى نهاية التسعينيات (قاسم ١٩٩٧ : ٧- ١٧).

ولعل التأثير الأجنبى الذى يعزى إلى نشأة صناعة السينما فى مصر على يد الأجانب والمتمصرين قد امتد حتى يومنا هذا فى مجال لغة التعامل فى هذا الحقل بمفرداتها المتنوعة، فالمكون الأجنبى فى هذا الصدد يطرح نفسه بشدة ليشمل أغلب المصطلحات الدارجة التى استقرت فى العملية السينمائية، بدءاً من مراحل التشغيل أمام الكاميرا وخلفها وقبل دورانها وبعده، وانتهاء بمراحل العرض والتسويق.

وتأتى القراءة الاقتصادية لتلك الأبعاد العملية، والحقائق التاريخية لتطرح صعوبة إمكان الاجتهاد فى حصر ما يندرج تحت بند (المكون المحلى) و (المكون الأجنبى) على نحو يمكن من تلمس حدود (القيمة المضافة) بمعرفة عناصر الإنتاج المحلية، والعناصر البشرية المساهمة فى مختلف المراحل والحلقات والعمليات، سواء على مستوى صناعة السينما فى مصر، أو على مستوى المنتج النهائى (الفيلم المصرى).

وربما تكون عملية تقدير عناصر المكون التكنولوجى- عامة وفى الحالة المطروحة خاصة- هى الأيسر قياساً بالنظر إلى الصعوبات المرتبطة بتقدير الأبعاد المحلية والأجنبية المرتبطة بالمكون المعرفى والإبداعى؛ حيث تختفى الخطوط الفاصلة ويتداخل تيار (الوافد) المستمر فى تدفقه الذى يشكل ركناً أساسياً "فى التراكم المعرفى الإنسانى العالمى مع المحلى باجتهاداته وإضافاته وتراكميته- على نحو يصعب إخضاعه عملياً لاعتبارات التجزئة والفصل التى تسرى على المنتجات التقليدية.

وثمة تساؤل مطروح عن الكيفية التى يجد بها هذا المنتج الثقافى (الفيلم)- فى ضوء خصوصيته تلك- مكانته فى الأسواق الدولية ليشغل فيها مساحة تنافسية تعبر عن حضوره المستمر.

فإذا كان طلب السوق الخارجى يخضع بوجه عام لاعتبارات أكثر تعقيداً من طلب السوق المحلى، فإن خصوصية المنتج (الفيلم) موضع البحث وارتباطه بالصناعات الثقافية عامة يجعل تلك الاعتبارات أكثر تعقيداً فى حالة التسويق الخارجى، ويجعلها

بالتبعية،مما يصعب أن يخضع لمنطق "المنافسة" فى معناها البسيط السائد فى إطار ترويج السلع التقليدية، التى يمكن أن تغزو الأسواق الخارجية من خلال مجرد توافرها بنوعية مقبولة وبتكلفة تبرر سيادة سعر يضمن اجتذاب المزيد من الشرائح العريضة المستهلكة (على غرار الترويج الخارجى للسلع الصينية مثلاً).

ولعل خصوصية المنتج الثقافى وطلبه الخارجى تجعل لمرونة هذا الطلب دلالتها الخاصة، فتراجع المستوى العام المقبول والقابل للاستيعاب خارجياً من المُنتَج السينمائى (الفيلم) المنسوب لبلد ما، قد يؤدى إلى انصراف الطلب الخارجى عنه إلى سينما أخرى أياً كان التخفيض النسبى فى أسعار استيراد هذا المنتج، كما أن هذا التخفيض لن يساهم فى ترويج ذات المنتج فى ظل قيود، أو تحفظات ثقافية، أو حضارية، أو سياسية، أو رقابية لدى المجتمعات والنظم المرتبطة بالسوق المتلقى، وإن كان ارتفاع تكلفة وأعباء استيراده قد يؤدى من ناحية أخرى إلى الإحجام عنه والاتجاه لسينما "بديلة".

ومن ثم، ففى ضوء عدم صلاحية الارتكان من حيث المبدأ إلى تخفيض التكاليف والأثمان كأداة رئيسة تعمل على رفع القدرات التنافسية للأفلام فى الأسواق الخارجية، فإن دعم تلك القدرات يتوقف في الأساس- وخاصة فى إطار عولمة التجارة وتحريرها وفتح الحدود- على رفع الكفاءة، تطوير المكون التكنولوجى، والمكون المعرفى والإبداعى فى حالة صناعة السينما. وهذا التصور يطرح بدوره جدل الاختيار بين رأيين أو تيارين يطرحهما علم الاقتصاد- شأنه فى ذلك شأن صناعة السينما، وإن كان كل يطرح هذا الطرح بمنطقه الخاص- : التيار الأول: أن مستويات من الإنتاج السينمائى التى تدخل فى عداد الإبداع، والإضافة، والابتكار، أو (البصمة الخاصة)، يمكن أن تستوعب خارجياً فى ظل إمكانات تقنية، وتمويلية عادية ومقبولة أو حتى متواضعة نسبياً، وذلك بفعل التحقق المتواصل للقيمة المضافة بمعرفة العنصر البشرى والخبرات المحلية التراكمية، التى تبرز قدراتها الخاصة فى هذا المنتج، أما التيار الثانى: فيؤكد أن التحديث المتواصل للتقنيات، والاستعانة بعالية القدرات والتكاليف منها يعتبر الشرط الضرورى والرئيس لعبور الفيلم حدود بلاده، ويجعله مؤهلاً لطرح نفسه فى السوق العالمى منافسة سينما الآخرين. ما دامت السينما هى الفن الأعلى تكلفة بين الفنون السبعة.

ويمكن القول: إنه لا يوجد تعارض بين التيارين فى ضوء النظر إلى المسألة السينمائية فى إطار الأجلين البعيد والقريب، وفى إطار مجالى الصناعة والسوق، ومن ناحية أخرى فإن التحديات الأساسية المرتبطة بكل أجل وكل مجال تأتى لتشكل الوجه الآخر لمؤشرات الفعل وبوادر الانفراج واستعادة المكانة.

- مؤشرات وحدود استعادة المكانة فى السوق الخارجى فى ظرف محلى ودولى متغير:

* البيئة المحلية المواتية للنهوض بصناعة السينما وصادرات الفيلم المصرى (الضرائب والرسوم الجمركية – والرقابة – والتظاهرات الدولية):

حماية التراث والضرائب والرسوم الجمركية:

وفى إطار الإشارة إلى بوادر الانفراج و(تحريك المياه الراكدة)، يمكن إلقاء الضوء على بعض توجهات السياسات الرسمية، فى إطار سن قانون لحماية التراث السينمائى، فى وقت تعالت فيه صيحات الجماعة السينمائية بشأن المخاطر التى يتعرض لها هذا التراث من تبديد متعمد وغير متعمد، وعمليات تصرف (تقادم، أو إهمال أو تلف وبيع) تتجه إلى التركز، وتخرج عن دائرة سيطرة تلك الجماعة، بالإضافة إلى محاولة النهوض بصناعة السينما وإعطائها وزنها الثقافى والحضارى، وتخفيض الأعباء الملقاة عليها، وتجاوز النظرة التجارية (الجبائية) لهذا النشاط، ويذكر فى هذا الشأن موافقة مجلس الشعب فى عام ١٩٩٩ على مشروع قانون مقدم من الحكومة، يقضى بتخفيض ضريبة الملاهى لتشجيع الاستثمار فى صناعة السينما والفنون عامة، حيث اقترح المشروع تخفيض تلك الضريبة على تذكرة العروض العامة للسينما من ٢٠ ٪ إلى ٥ ٪ للفيلم المصرى، ومن ٤٠ ٪ إلى ١٠ ٪ للفيلم الأجنبى، مع تغيير مسمى (ضريبة الملاهى) إلى (الضريبة على المسارح وغيرها من مجال الفرجة) وذلك فى محاولة لإبعاد طابع اللهو عن السينما باعتبارها من أهم أشكال التعبير(٣). غير أن تخفيض ضريبة الملاهى أو ضريبة المسارح وغيرها من مجالات الفرجة، والملاهى فى ضوء اسمها الجديد، إنما يلقى الضوء على الآثار تلك الضريبة غير المقصودة للقرارات والقوانين التى يفترض في

الأساس أنها تهدف إلى النهوض بأوضاع النشاط فى ضوء مراعاة المصالح العامة .فهذا القانون يعتبر كما يرى النقاد (أول الغيث) فى اتجاه دعم النشاط السينمائى، وإزالة العقبات عنه من خلال تشجيع الاستثمار فى مجال دور العرض، التى انخفض عددها، وأغلق العشرات منها، وانخفضت الطاقة المقعدية لها خلال خمسة وعشرين عاماً فى ظل مجموعة من الرسوم والأعباء، التى وصلت إلى أكثر من أربعة عشر نوعاً، أثقلت كاهل الاستثمار السينمائى (عام، ١٩٩٨ ١٩٩٩) . إلا أن هناك، على الجانب الآخر، مجموعة من المحاذير الخاصة بما يرتبط بهذا القانون الجديد من آثار ليس فقط فى اتجاه التمييز لصالح استيراد وعرض الأفلام الأجنبية- التى تتمتع بالتخفيض الضريبى أيضاً، وخاصة فى ضوء الموافقة على زيادة عدد نسخ عرض الأفلام الأجنبية كما سبق الإشارة، واستمرار ارتفاع تكاليف إنتاج الأفلام المصرية- ولكن فى اتجاه (إغراق) سوق العرض بالأفلام الأمريكية، مما قد يعنى احتمال إزاحة الممكن عرضه من الإنتاج المصرى المتراجع كمياً، مما قد يؤثر على دوافع النهوض بالإنتاج المحلى، ويعمل تراجعه كمياً فى ظل منافسته على أرضه، حيث تتطلب أساساً عملية النهوض بصناعة السينما ورفعها من عثرتها إعادة النظر فى مجموعة من الأعباء والضرائب الملقاة على عاتقها، والتى ربما يكون أولها وأبسطها هو (ضريبة المسارح وغيرها من مجالات الفرجة والملاهى) أو (ضريبة الملاهى) سابقاً، والمرتبطة بآخر حلقة من حلقات الصناعة، وهى الخاصة بالفيلم أو المنتج النهائى المعروض.

أما عن بقية الحلقات والركائز فى العملية السينمائية ككل وحجم العقبات والأعباء التى تعوق نهضتها الصناعية وحضورها على الساحة الدولية، وتجعل مظاهر الانتعاش الظاهرى لها فى بدايات القرن الواحد والعشرين بمثابة الوهم فى ظل امتلاك الخيال بلا أدوات (كما تشير آراء المنتمين للجماعة السينمائية) ، فهى تتمثل فيما أطلق عليه هؤلاء "الحصار الجمركى" فكتاباتهم وتصريحاتهم عن الأوضاع تؤكد، من وجهة نظرهم كممارسين، (غرابة القوانين وغربتها) ، وذلك من حيث استمرار إدراج معدات السينما والمقاولات فى سلة جمركية واحدة، وإخضاعها لبنود متفرقة ومتشعبة من الرسوم الجمركية، لا تعكس الإدراك المتنامى لأهمية السينما صناعياً وتصديرياً، والسعى لتوفير مقومات البيئة المواتية لنهضتها وتحريرها من العقبات؛ فالمعدات السينمائية يخضع

بعضها جمركياً، لبند الروافع أو (مكونات حديد) والبعض الآخر لبند (أجهزة صوت) وينطبق على ما يؤجر منها فى حال استيراده ذات القوانين الخاصة بمعدات البناء التى تجلبها الشركات الأجنبية بصفة مؤقتة لتوظيفها فى مشاريع المقاولات والأعمال الإنشائية فى مصر (الشعراوى ٢٠٠١ : ١٤ – ١٥).

ولما كانت القوانين الجمركية تلزم، فى حال تأجير المعدات الأجنبية لفترة مؤقتة بغرض استخدامها للتصوير فى مصر، أن يتم فتح خطاب ضمان بالقيمة الأساسية لسعرها، وتسدد الرسوم الجمركية عليها كاملة بصفة الأمانة لحين إعادة تصديرها فيتم استرداد ٨٠٪ من قيمة خطاب الضمان، وتصل نسبة الرسوم الجمركية إلى ٢٠٪ من سعر المعدة، يتكرر تحصيلها سنوياً خلال كل سنة تظل فيها المعدة داخل البلاد. وقد اتجهت جهود السينمائيين– التى ما زالت متفرقة– إلى امتلاك الأجهزة والمعدات عن طريق الشراء المباشر من الخارج بدلاً من التأجير، فكانت العقبة الجديدة تتمثل فى الرسوم الجمركية المبالغ فيها على المعدات المستوردة، حيث بلغت ٧٠٪ من ثمنها فى ضوء الحداثة، وعدم الدراية الكافية للجهات الجمركية بطبيعة تلك الأجهزة، مع ملاحظة الارتفاع المبالغ فيه فى ثمن شراء تلك المعدات من الوكالات الأجنبية الموجودة فى مصر؛ حيث يضاف إلى سعر المعدة مصاريف النقل والشحن وعمولة الوكيل (المرجع السابق).

كما تأتى الدقات الأولى لأجراس تحرير أسواق السلع والخدمات– وما تطرحه من تحديات فى مجال تنافسية الفيلم المصرى– لتلقى الضوء على نشر بعض عمليات وحلقات صناعة السينما خارج موطنها، ومنها: عمليات الطبع، والتحميض، والمونتاج والمكساج وغيرها فى إطار تحرير التجارة العالمية، حيث برز فى الحالة المصرية الاتجاه المستمر لإجراء تلك العمليات خارج حدود مصر فى ضوء الجودة المتاحة والانخفاض النسبى فى أسعار تلك الخدمات فى الخارج مقارنة بتكلفتها محلياً، مع تشتت وبطء إيقاع إجراءات التطوير والتحديث اللازمة للنهوض بصناعة السينما المصرية وضع خدماتها ومخرجاتها على الخريطة الدولية المعاصرة فى الأجل القريب(٤).

ولعل من المتناقضات فى هذا الشأن ما يعبر عنه السينمائيون المصريون من آمال معقودة على تطبيق اتفاقية تحرير التجارة الدولية (على الرغم من مخاوفهم وقلقهم العام

على أوضاع الصناعة والسوق المصرية ككل فى ظل سريانها)، وذلك من زاوية إمكان قيام الشركات الكبرى فى مجال المعدات، والمستلزمات السينمائية، والخدمات بتسويق منتجاتها فى السوق المصرية بشروط تنافسية أفضل من أحوال الوكالة السائدة (الشعراوى ٢٠٠١ : ٥)، وخاصة فى ضوء توجهات الكيانات الاقتصادية الجديدة ذات الحجم الكبير، المعنية بتوظيف رؤوس أموالها فى مجال السينما، مستفيدة من الإعفاءات والتسهيلات الممنوحة لها، حيث سجلت خبرة الأجل القريب عدم انخراط تلك الكيانات- وخاصة فى مراحل نشأتها ونهوضها- بالبنية الأساسية والحلقات المحورية لصناعة السينما، وتركيزها على الحلقات المتقدمة والنهائية من النشاط، مثل: شراء دور العرض، واستيراد الأفلام الأجنبية وشراء سيناريوهات معدة للتصوير وخاصة من شباب الكتاب السينمائيين، والتوزيع الداخلى والخارجى، وشراء نيجاتيف الأفلام القديمة، والدخول فى عمليات استحواذ واندماج مع كيانات محلية قائمة تعيد تكييف أوضاعها فى ظل المتغيرات المحلية والدولية الاقتصادية الجديدة (حسنى ٢٠٠١ : ٦١-٦٥). ويشير السينمائيون بوجه عام إلى ما يترتب على العقبات الاستيرادية، والقيود الجمركية من آثار فى اتجاه تكريس عملية تلقى ثقافة (الصورة المباشرة) دون القدرة على المساهمة فى تطويرها تقنياً وجمالياً، وإعطائها بصمة خاصة بالفيلم المصرى (المكون الإبداعى المحلى)على نحو يسمح لها بالنفاذ للأسواق مع مواكبة تطور لغة السينما المعاصرة، وأسواقها، وأذواقها (الشعراوى ٢٠٠١ : ١٥).

الرقابة فى العصر الجديد (الوظيفة التقليدية والوظيفة المستحدثة):

والحديث عن تنافسية الفيلم المصرى يستدعى إلقاء الضوء على المكانة المستقبلية لجهاز الرقابة على المصنفات الفنية، والوظيفة التى سيتاح له أن يؤديها فى ضوء الإبقاء على (الثوابت الداخلية) والتكيف مع (المتغيرات الخارجية).

وتبرز مسألة التطوير المتتابع للوظائف العصرية لجهاز الرقابة على المصنفات الفنية، جنباً إلى جنب، مع الوظائف التقليدية (المتطورة وجوباً) بحيث تأخذ كل من الوظيفتين وزنها المناسب لمقتضيات التطور الاقتصادى، والاجتماعى، والسياسى، والتقنى على المستويين المحلى والدولى فى ظل تشابكهما. فالمحافظة على الأمن، والنظام العام

وحماية الآداب العامة، ومصالح الدولة العليا (الوظيفة السياسية والاجتماعية التقليدية لجهاز الرقابة وفقاً للقانون) يفترض استمرارها وتغيرها فى ذات الوقت فى ظل المؤثرات والمتغيرات التى تفرض نفسها على هاجس الإخراج، والكتابة السينمائية المحلية من موروث ووافد، ومن ثابت ومستحدث (Gala l2000)، وعلى نحو لا يجعل من شرط محلية صناعة السينما فى مصر، وخصوصيتها، وضوابطها السياسية والثقافية قيداً حضارياً يحول دون انطلاقها خارجياً، بل أداة أساسية لعبورها إلى خارج الحدود، وطرق أبواب وأسواق الآخر أو الآخرين فى ضوء ما تطرحه السينما من مشتركات إنسانية رحبة، ومكون إبداعى محلى له خصوصيته الجديرة بالاكتشاف والمتابعة، فى إطار دوافع متنوعة لسوق المتلقى على النحو الذى ستعرضه الدراسة فى الجزء القادم.

أما عن الوظيفة المستحدثة لجهاز الرقابة على المصنفات الفنية، وهى وظيفة اقتصادية قانونية فنية في الأساس، تتنامى فى ظل اتساع وتشابك الأسواق والحاجة المتزايدة لحماية الحقوق فى مجال الأنشطة المرتبطة بالصناعات الثقافية (الفيلم، شريط الفيديو، والكتاب، ومصنفات الحاسب الآلى وغير ذلك من المصنفات السمعية والبصرية بوسائطها المتنوعة) وخاصة فى ضوء ثورة الاتصالات، والسموات المفتوحة، وتنوع وتطور وتنافس وسائل البث، وهو ما يطرح مسالة صعوبة خضوع تلك الأنشطة لأدوات رقابية متعارف عليها ومستقرة، كالتى عرفت فى إطار السينما التقليدية بأشكال عرضها وتصديرها المألوفة (الفيلم النيجاتيف وشريط الفيديو) مما يدفع إلى بلورة وتحديد منطق رقابى جديد وآليات رقابية مستحدثة، تحفظ الحقوق المرتبطة بالملكية الفكرية، فى ظل المتغيرات التى تفرض نفسها على السينما المحلية من الخارج وتساهم فى تشكيل ملامحها، واتجاهاتها وحدود تطورها ومساراتها التقنية، وربما أيضاً توجهاتها الثقافية، والحضارية وعلى نحو يدعم تطورها وتنافسيتها.

وربما يكون جهاز الرقابة على المصنفات فى مصر قد أنجز خطوات عملية فى اتجاه دعم وظيفته الاقتصادية- القانونية المتطورة فى هذا الصدد، وإن كان الإنجاز يعتبر- فى اللحظة الراهنة، وربما سيظل كذلك لفترات ممتدة- بمثابة التحرك على رمال سريعة التحرك.ويمكن الإشارة إلى تشكيل لجان (شورى النقاد) بغرض طرح رؤى أكثر مرونة

ورحابة فى إطار مستجدات الانفتاح الثقافى على الخارج، وعمليات التزوير والقرصنة التى تهدد حقوق الفيلم المصرى فى سوقه الداخلى وأسواقه الخارجية، وتصيب فى مقتل اقتصادات إنتاجه وتوزيعه (على النحو الذى حدث لفيلم أيام السادات للمخرج محمد خان فى السوق المصرية، وأسواق الخليج العربى فى ذات توقيت عرضه محلياً وترويجه عربياً)(٥) بالإضافة إلى محاولة التكيف مع ما تطرحه مستجدات البث والعرض الجديدة من مشاكل غير مألوفة مثل الأقراص الأسطوانية المدمجة (DVD) البديل الجديد لشرائط الأفلام (النيجاتيف) والفيديو، والتى تتمتع بالتشفير لحظة التصنيع على نحو يكفل لها الحماية دون الحاجة إلى جهاز رقابى يتتبع عمليات القرصنة، وهو ما يطرح – من ناحية أخرى– التساؤل الأعم والأشمل حول تأثير الثورة التكنولوجية، ليس فقط على الوظيفة الاقتصادية والقانونية المتنامية لجهاز الرقابة على المصنفات الفنية، ولكن على وظيفته التقليدية السياسية والاجتماعية، فعمليات الحذف فى ضوء تعليمات الرقابة تعتبر فى إطار تقنيات صناعة الـ DVD معدومة، مما يعنى أن الاعتراض الرقابى هو بمثابة الحكم على القرص بالإعدام النهائى (الطيب ٢٠٠١ : ٧٦).

وفى هذا الصدد، ومن منظور التنافسية والحفاظ على الأسواق الخارجية فى ظل المتغيرات والمستجدات التقنية المشار إليها، تجدر الإشارة إلى أن حرص الشركات الأمريكية الكبرى على السوق الخارجى للفيلم الأمريكى فى المنطقة العربية قد دفعها إلى محاولة التكيف والتفاهم من أجل إنتاج نسخ من أقراص DVD تخص تلك المنطقة، استناداً إلى التقارير الرقابية التى تصل إلى الموزعين من الأجهزة الرقابية لمختلف تلك البلاد حتى يتسنى مراعاتها فى النسخ الخاصة بالتصدير للمنطقة ... أخذاً فى الاعتبار اختلاف المحظورات الرقابية فيما بين دول المنطقة (المرجع السابق).

تجارب للترويج الخارجى للفيلم فى ظل القيود الرقابية:
(النموذج الإيرانى ، والنموذج الهندى):

السينما الإيرانية:

ربما اعتبر الحضور الرقابى فى العملية السينمائية من العقبات الرئيسة التى تقف عائقاً فى سبيل الترويج الخارجى؛ فمما لا شك فيه أن للقيود الرقابية أثرها على تحديد

(حيز) السوق الخارجى، وتضييق المجال أمام اتساع الدوائر الراغبة فى المشاهدة، وخاصة من المجتمعات الأخرى.

وخصوصية التجربة الإيرانية فى هذا الصدد تستدعى إلقاء الضوء عليها من منظور عكسى، فى ظل ما توافر للمسألة السينمائية الإيرانية من إمكان توظيف للمسألة السياسية إن جاز التعبير.فرغم القيود والضوابط الرقابية وقائمة المحظورات فى السينما الإيرانية- التى لا تعتمد على (المؤسسة الرقابية) فى أداء تلك الوظيفة بقدر ما تضغط فى اتجاه التركيز على مسئولية الفنان أمام مجتمعه وأمام القضاء، وهو ما جعل صناع السينما الإيرانيين - كما يشير النقاد - أساتذة فى فن المجاز والرسائل المشفرة والتحايل على المحظورات (Galal 2000)- فإن السينما الإيرانية قد سجلت فى السنوات الأخيرة وبشكل متصاعد الحضور الخارجى المكثف، والحصول على جوائز المهرجانات العالمية، مثل: مهرجان كان، وبرلين، وفينسيا، والقاهرة، وأصبحت أفلامها مطروحة على الخريطة السينمائية العالمية باعتبارها من البلدان العشرين الأُوَل (top 20)المشاركة فى رسم ملامح السينما المعاصرة الجديدة، وتحقيق قفزات هائلة فى السينما المعاصرة.

وقد تراوح إنتاج السينما الإيرانية السنوى ما بين ٦٠ - ٨٠ فيلماً أغلبها من إنتاج القطاع الخاص، ويتم الدعم الحكومى من خلال تمويل الأفلام دون السيطرة على العملية الإنتاجية، وذلك من خلال مؤسسة (الفارابى) التى تطورت وظائفها فى إطار مراحل إنشائها ونموها بعد قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٩.

ومما لا شك فيه أن أصداء الحضور السينمائى الإيرانى فى المهرجانات مازال متجاوزاً للحضور على ساحة السوق الخارجى للأفلام (وصلت السينما الإيرانية إلى صالات عرض حوالى ٢٧ بلداً غير إسلامى) وهو ما أثار الجدل الدائر سينمائيا على مستوى نقاد ورواد المهرجانات العالمية بشأن الحسابات السياسية التى قد تقف وراء "الاحتفاء المبالغ فيه" من أوروبا بالسينما الإيرانية و"بالمخرجين الإيرانيين في الأساس"(٦).

يتضح مما سبق أن الضوابط الرقابية على الفيلم الإيرانى لم تحل دون عبور الحدود، بل ربما كانت السبب وراء إلقاء الأضواء الخارجية على هذا الفيلم فى إطار رغبة الغرب فى اكتشاف الآخر سينمائياً واجتماعياً ، واكتشاف مايطرحه من نموذج حضارى وثقافى

شديد الخصوصية، وقد يكون مضاداً للمنظومة الحضارية السائدة. ومما لا شك فيه أن السينما الإيرانية استطاعت توظيف هذا الظرف الاستثنائى لصالحها، وخاصة فى ضوء تركيزها على سينما الإنسان، وطرح قضايا تتطرق من (الخاص شديد المحلية) إلى (الإنسانى العالمى) والذى يركز على المشتركات الإنسانية التى تجمع البشر بوجه عام، وعلى توظيف الطبيعة المتاحة وشفافية التعبير، فى الوقت الذى تشبعت فيه صناعة السينما العالمية وأسواقها بالنمط التجارى (الهوليوودى)، وخاصة ذلك المعتمد على العنف والغرائز.

ويبقى التأكيد على أن تلك القفزة التى تحققت للسينما الإيرانية فى مرحلة لاحقة- بعد مراحل من الكمون والترقب والمخاض فى ظل التحولات السياسية والاجتماعية الممتدة، قد اعتمدت فى بداياتها على وضع قيود مشددة على استيراد الأفلام الأجنبية (فى إطار التحفظ على ما تطرحه من نماذج حضارية وفنية مضادة، وربما أيضاً لحماية الفيلم الإيرانى المحلى) .ولعل تلك التوجهات قد أدت، فى جانب منها إلى خلق مجال للتحدى والاستجابة لدى المبدع الإيرانى، أسهم بدوره- فى الظرف الإيرانى الخاص- فى تحريك الأجواء السينمائية ونهضتها التى ربما لم تكن موجهة أو مقصودة كليا على النحو الذى تحقق(٧) .

السينما الهندية :

وتأتى السينما الهندية لتؤكد استمرار تعايش "الرقابة" مع اتساع الأسواق الخارجية فالأفلام الهندية، أو السينما الهندية التجارية- على وجه التحديد- استمرت عبر تاريخها الممتد وصناعتها المتطورة، مقترنة بمحظورات وخطوط رقابية حمراء يصعب تجاوزها وإن أمكن الإلتفاف حولها بدرجات متفاوتة من الحنكة، وذلك فى ضوء الاعتبارات الاجتماعية والسياسية المحلية السائدة، ومتطلبات التسويق الخارجى، وخاصة فى الأسواق المضمونة والمحافظة، كالخليج العربى، والمنطقة العربية عامة، والتى استمر رهان ترويج الأفلام الهندية التجارية عليها فى ضوء توافق تلك الأفلام مع أذواق تلك المنطقة وتحقيقها لعناصر التسلية والترفيه، وتوافر مقومات الانتشار بها .واستمرت السينما الهندية- منذ أول قانون رقابى صدر فى الهند عام ١٩١٨ فى ظل الاحتلال البريطانى- مرتبطة بمحظورات أساسية تقليدية، تم إعادة صياغة قوانينها فى ظل متطلبات العصر وانتشار

القنوات الفضائية، ووضع ضوابطها على نحو أكثر تفصيلاً، مثل التقيد الحرفى بمادة السيناريو، وضوابط فى شروط التصوير، ونوعية المشاهد، ومسافة اللقطات، والتدخل بحذف المشاهد ذات الحساسية الدينية أو السياسية أو الأخلاقية، بالإضافة إلى تأجيل عمليات التصوير أساساً "أو عرض الأفلام جماهيرياً" فى ضوء مراعاة الرقابة "الشعبية" والتى تصل إلى حد التظاهر وقيام فئات وقطاعات بأعمال شغب تعبيراً عن رفض الأفلام التى تمس موضوعات ذات حساسية لتلك الفئات(٨).

غير أن هذا التراث الممتد من المحاذير لم يمنع انطلاق السينما الهندية بوجه عام، والتجارية بوجه خاص، حيث تجاوز إنتاجها السنوى الكلى فى سنوات التسعينيات عدد ٨٠٠ فيلم سنوياً، وحيث صارت بومباى وحدها تنتج سنوياً ما يزيد عن ٢٠٠ فيلم، واعتبرت من أكبر العواصم العالمية للسينما من حيث الكم (يطلق عليها بوليوود كمحاكاة لنظيرتها هوليوود) ويعمل فى استوديوهاتها التى يصل عددها إلى سبعين وتنتشر فى عموم البلاد، ما يزيد عن نصف مليون شخص بين فنى وعامل، وتقدر أرباحها بحوالى ٢٠٠ مليون دولار سنوياً، وهى رائدة الأفلام التجارية التى تمتلئ بها دور العرض.ورغم ان مئات الأفلام التجارية المعروضة محلياً تفشل تجارياً أو تحقق أرباحاً قليلة دون أن تترك أثراً، فإن حوالى عشرين فيلماً منها على الأقل ينجح نجاحاً ملحوظاً، ويحقق ثلاثة أو أربعة أفلام نجاحاً ساحقاً داخل الهند وخارجها، وقد يستمر عرضها لسنوات.ومن ناحية أخرى فإن بوليوود لاتحتكر الإنتاج السينمائى الكلى ولكن الشق التجارى منه، حيث إن هناك مدارس سينمائية أخرى فى كلكتا ومدراس تحصد الجوائز العالمية وتعبر عن الشق الجاد، ولها جمهورها المحلى والخارجى الخاص(٩).

وفى إطار المقارنة بالحالة السينمائية المصرية، فتجدر الإشارة إلى أنه رغم أن ظهور السينما فى الهند قد تواكب مع ظهورها فى مصر عام ١٨٩٦، ورغم تشابه البلدين خلال القرن العشرين فى المحطات الرئيسية للعملية السينمائية المحلية، من حيث نشأة الإنتاج فى ظل سيطرة المستعمر، والجهود المحلية للنهوض بصناعة السينما، والدعم الحكومى لقطاع السينما فى ظل الاستقلال، المد الوطنى المنعكس على نوعية الأفلام، وأخيراً الإتجاه نحو الخصخصة ومحاولات التكيف والاندماج مع العلاقات الدولية الجديدة وثورة الاتصالات والبث الرقمى مع استمرار الضوابط الرقابية وإن تطورت عناصرها وتفرعت

عبر السنوات.فإن صناعة السينما الهندية استطاعت أن تقطع أشواطاً بعيدة مقارنة بالمصرية فى هذا الصدد، حيث استطاعت الهند إرساء أسس قاعدة سينمائية محلية، وبنية أساسية مرتبطة بها ذات إمكانات وتقنيات متطورة، ساعدت باستمرار على اتساع السوق، رغم بساطة المحتوى الميلودرامى، ونمطيته، واعتماده على قواعد أساسية مكررة ترتكز على مقومات الانتشار والتأثير فى البسطاء (الرقص والأغانى، وفكرة الخير المطلق والشر المطلق، والقدرية، والصدفة، والمبالغة فى التمثيل.....)(١٠).

ولم تعتمد السينما الهندية فقط فى رهانها التجارى على سوق الخليج والسوق العربى عامة، ولكنها استطاعت فى مراحل متقدمة أن تنجح فى ترويج الأفلام الجادة المستقلة عن شروط بوليوود فى المهرجانات العالمية والأسواق الملائمة فى أوروبا بالإضافة إلى توسيع مجال السوق وتنويعه، والتكيف مع المستجدات العالمية، اعتماداً على التسويق للأعداد الضخمة من المهاجرين إلى أوروبا من أصول هندية، حيث تم تخصيص عدد ٤ قنوات فضائية تبث من بولييود مباشرة لعرض الأفلام الهندية لهؤلاء. وتشير الكتابات إلى الأهمية التى أحدثتها تلك القنوات، ليس فقط بوصفها وسيلة لحفظ الهوية للأجيال الجديدة من أبناء المهاجرين إلى أوروبا، ولكن لما أدت إليه من اتساع ورواج سوق الموسيقى، والفيديو، والمجلات، والملابس الهندية التقليدية ونشرها فى الأسواق المتلقية لهذا البث، ووصلت تلك (الآثار الانتشارية) إلى أن حققت مبيعات الأغانى الهندية خلال نهاية الثمانينيات، والمأخوذة فى معظمها من الأفلام الهندية قفزات ملحوظة، ومع إقرار حقوق بيع الموسيقى، أصبحت عائداتها تعادل تقريباً عائدات عرض الأفلام نفسها، مما أعطى دفعة جديدة للأفلام الموسيقية(١١).

ويبقى ملاحظة أن السينما الهندية لم تتجاوز نظيرتها المصرية تقنياً وتسويقياً فقط، رغم المحطات الرئيسة المشتركة السابقة الإشارة اليها، ولكن نافستها على أرضها منذ الستينيات حتى تزايدت المخاوف من تراجع الإنتاج والمشاهدة للفيلم المصرى أمام تقدم الفيلم الهندى فى السوق المحلى، ومن ثم فقد جاء قرار وزير الثقافة رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٣ ليحد من استيراد جنسية معينة من الأفلام هى الأفلام الهندية، وعدم التصريح باستيراد أكثر من خمسة أفلام منها فى العام، وعدم جواز عرض أكثر من فيلم هندى واحد فى أية مدينة من المدن المصرية فى وقت واحد، كما تقرر حينذاك ألا تزيد مدة العرض عن

خمسة أسابيع مهما بلغت إيرادات الفيلم المعروض، ومن البدهى أن مثل تلك القرارات وإن كان الغرض منها هو حماية الإنتاج المحلى، فقد أدت فى النهاية إلى إغلاق السوق الخارجى فى وجه الفيلم المصرى فى إطار المعاملة بالمثل، فضلاً عن مثالب أخرى منها: تراجع مستوى الإنتاج المحلى لفقدانه روح المنافسة، على النحو الذى سجلته الدراسات النقدية فى هذا الشأن (النحاس ١٩٩٧ : ٦٢- ٦٣).

المهرجانات كسوق غير مباشرة لصادرات الفيلم :

ومن ناحية أخرى، يستدعى الحديث عن تنافسية الفيلم وطرقه أبواب السوق الدولى التطرق إلى مسألة الحضور على خريطة التظاهرات السينمائية (المهرجانات)، سواء من خلال المشاركة بالأفلام، أو المراقبة والمتابعة الواعية، بالنظر إلى الخبرات التراكمية التى يمكن أن تكتسبها الجماعة السينمائية فى معرض وضع تلك المناسبات على أجندة اهتماماتها؛ حيث تصل تلك التظاهرات فى مراحل نضجها وتعقدها إلى إمكان تعديل وتحريك هيكل السوق السينمائى العالمى، كمجال لفرز الأفضل من بين آلاف الأفلام المنتجة سنوياً، وإن كان هذا لا يعنى أن المهرجانات هى المقياس الوحيد لهذا الفرز، كما يرى المعنيون بالمجال، وفى ضوء خبرة هؤلاء ما زالت المهرجانات العربية توصف بوجه عام بكونها لم تتجاوز مرحلة (المراهقة المهرجانية السينمائية)، وذلك بالنظر إلى مجموعة الأهداف المباشرة وغير المباشرة (الانتشارية) المفصح عنها وغير المفصح عنها لتلك التظاهرات، والتى استقرت عليها معايير الخبرة التراكمية لإقامة المهرجانات :فإذا كان الهدف الأول فنياً سينمائياً بحتاً، يتمثل فى: توفير المجال لاجتماع الجماعة السينمائية وأهل المهنة باختلاف أوطانهم اتبادل الخبرات والحوار بما يؤدى إلى تطوير صناعة الفيلم السينمائى وصادراته مستقبلاً، فإن الهدف الثانى هو ذلك الهدف الاقتصادى المباشر العائد من (سوق الفيلم) التابع للمهرجان، والذى تخضع معدلات البيع والشراء فيه لقوانين تسويقية صارمة يكون عائدها الاقتصادى مباشراً للبلدان المصنعة والمصدرة للفيلم السينمائى، ويتمثل الهدف الثالث فى توفير المجال لدعم صناعة السياحة فى بلد المهرجان بالتنسيق مع القائمين على تلك الصناعة، الهدف الرابع وهو ذلك الهدف المرتبط بالأهداف الثقافية، وربما السياسية، غير المعلنة غالباً، وإن كانت يسيرة

القراءة على أهل المهنة والخبرة المداومين على حضور تلك المحافل (حميدة ١٩٩٩ :٣، ٢٠٠٠ :٣).

ولعل السبق التاريخى الوضعى لصناعة السينما فى مصر على مستوى المنطقة العربية، قد مكن السينما المصرية من احتلال مكانة نسبية فى عالم المهرجانات تتناسب مع هذا السبق النسبى أيضا (حسن ١٩٩٥ : ١٨٢– ١٨٣)، حيث يمكن ملاحظة اجتهاد الأعضاء النشطين والمخاطرين فى الجماعة السينمائية المصرية، وحرصهم على الحضور فى تلك المحافل، والموازنة بين الإقليمى، والقومى، والدولى منها فى حدود الظرف أو اللحظة السينمائية المصرية السائدة.

وفى اتجاه (تحريك المياه الراكدة)، يمكن الإشارة إلى فوز السينما المصرية بـ ٢٩ جائزة دولية فى عام ٢٠٠٠ ممنوحة من لجان تحكيم دولية لـ ٨ أفلام لمخرجين مصريين، بالإضافة إلى فوز مصر فى عام ٢٠٠١ بجائزة الجمهور فى إطار المسابقة الدولية لمهرجان كليرمون فيران السينمائى الفرنسى للأفلام القصيرة (والذى يطلق عليه مهرجان كان للفيلم القصير)(١٢)، بالإضافة إلى حصول المخرج المصرى يوسف شاهين على السعفة الذهبية فى مهرجان كان ١٩٩٧ عن مجمل أفلامه (رمزى ٢٠٠١ : ١٥). وتعتبر تلك الاجتهادات المتفرقة علامات فى اتجاه (استعادة المكانة) وإن كانت تحتاج إلى جهد واع ودءوب ومنظم لاستثمارها فى ظرفها الزمنى المتاح، للانطلاق إلى آفاق السوق السينمائى الخارجى بالمعنى التجارى الجماهيرى.

أما عن مهرجان القاهرة السينمائى الدولى المقام سنوياً بالقاهرة فقد أتم دورته الخامسة والعشرين هذا العام (٢٠٠١). وهو المهرجان الذى تؤكد مصر من خلاله أن علاقتها التاريخية بالمهرجانات السينمائية العالمية قد تجاوزت، منذ زمن بعيد، مجرد المشاركة أو الحضور فى تلك المحافل، إلى مستوى إتاحة المجال المحلى، وتهيئة الجماعة السينمائية المصرية لإعداد إقامة تلك التظاهرة على نحو يتناسب مع أهميتها. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المهرجان ينتمى إلى شريحة مهرجانات القسم الأول من التصنيف المتبع من قبل الاتحاد الدولى للمهرجانات، وهو الخاص بالمهرجانات ذات المسابقات الدولية، ويضم أحد عشر مهرجاناً، بالإضافة إلى ثلاث شرائح أخرى، هى: ذات

المسابقات المتخصصة، ودون مسابقات، والخاصة بالأفلام التسجيلية والقصيرة، وعددها جميعا ٥٦ مهرجانا جرى الاعتراف بها - فى ضوء معايير محددة - من قبل الاتحاد الدولى للمنتجين بباريس حيث وصل عدد المهرجانات فى العالم إلى حوالى ٦٠٠مهرجان(١٣).

وإذا كانت الكتابات النقدية المتخصصة تتفاوت فى تقييمها لمدى تحقيق هذا المهرجان للأهداف المعلنة وغير المعلنة للمهرجانات بوجه عام- فى ضوء تتابع دوراته والتواضع النسبى فى حجم ميزانيته، وضعف موارده، وإعادة هيكلة إدارته فى إطار محاولة التكيف والملائمة مع أشكال ومظاهر (العولمة) ومستجدات الانفتاح على السوق الدولى فإن التساؤل المطروح انطلاقاً من هدف هذا البحث يكمن فى مدى مساهمة تلك التظاهرة- الدولية في الأساس- فى توفير المجال المناسب للجماعة السينمائية المحلية، على أرضها - لاكتساب الخبرات وتبادلها بغرض تطوير صناعة السينما المحلية، وفتح الآفاق أمام سوق الفيلم المصرى الذى يمكن ترويجه تجارياً فى الأجل القريب، بالنظر إلى طغيان الطابع الاستعراضى السياحى فى نظر بعض النقاد على بقية العناصر أو الأهداف الأساسية للمهرجان، وحتى يأتى المردود أو الأثر غير المباشر لهذا المهرجان على نحو يجعل حضور الفيلم المصرى على الخريطة العالمية متناسباً مع الحضور (النسبى) لمصر- الدولة المضيفة - واستقرارها الزمنى على خريطة المهرجانات الدولية (الشناوى ٢٠٠٠: ٧٨).

وفى معرض تأكيد العلاقة بين المهرجانات وسوق الفيلم، يمكن إلقاء الضوء على عدد التجارب السينمائية للعديد من الدول التى سجلت حضوراً سينمائياً متنامياً فى المهرجانات الدولية، فالفيلم البرازيلى استطاع فى نهاية التسعينيات أن يحقق النجاح والشهرة من مهرجان لآخر ومن بلد لآخر، حتى وصل إلى دور العرض البريطانية والفرنسية والألمانية، مما أسهم فى بث الروح فى السينما البرازيلية التى كانت قد وصلت إلى مشارف الانهيار فى التسعينيات، كما شهد أيضاً النصف الثانى من التسعينيات ظهور مجموعة من المخرجين الشباب المستقلين فى اليابان أعادوا سينما بلادهم إلى المهرجانات الدولية ودور العرض الأوروبية، وبالمثل فى حالة الأفلام الفنلندية، كما

اقتحمت السينما الآسيوية بوجه عام مهرجان «كان» السينمائى الدولى، ونالت العديد من الجوائز فى السنوات السابقة، بالإضافة إلى الحضور المتنامى للفيلم الإيرانى فى ذات المهرجان، وحديث النقاد عن الحفاوة به كما سبقت الإشارة. وبالمثل فقد اهتم مهرجان أميان بالسينما الأفريقية وسينما الهنود الحمر (١٤). وكلها مؤشرات تأتى- فى ضوء حسابات - ربما تتجاوز المسألة السينمائية إلى المسألة السياسية، غير أنها تمثل سينمائياً وتجارياً - فى إطار توظيف الظرف المتاح - اتجاهات متتابعة من قبل صناع السينما فى تلك البلاد لطرق الأبواب، وتأكيد الحضور، والترويج فى اتجاه صناعة سينمائية تختلف تجارياً وفنياً عن شروط هوليوود الراسخة فى سوق السينما العالمية .

وفى ضوء الإقرار بوجه عام أن الحضور والمشاركة فى المهرجانات لا يعتبر بمثابة الضمان لانتعاش السوق المحلى والطلب الخارجى على (الفيلم) أو (السينما) موضع المشاركة، بقدر ما يعتبر بمثابة (مؤشر) فى اتجاه طرق أبواب السوق الخارجى للفيلم فإلى أى مدى يمكن الاطمئنان إلى اعتبار حضور تلك المحافل فى حالة السينما المصرية والمشاركة فيها، وربما اقتناص جوائزها، بمثابة الدليل الموضوعى للانطلاق نحو "العالمية" كما يروج بعض القائمين على صناعة السينما من ساكنى جزر الاختلاف والخصوصية والاستثناء، وخاصة فى ضوء ما تمر به "المسألة السينمائية المصرية" من مخاض وحراك فى اتجاهات متعارضة أحياناً، وعلى رمال متحركة.. فى محاولة (لاستعادة المكانة)؟ فبعد أكثر من نصف قرن على أول اشتراك عربى فى مهرجان كان وتحديداً عام ١٩٤٦، يشترك أخيراً المخرج المصرى يوسف شاهين فى مسابقة المهرجان بفيلمه المصير، لكن الجائزة «المراوغة» بدلاً من أن تمنح للفيلم، منحت لشاهين عن مجموع أفلامه، وربما كتكريم؛ لمحاولات الغرب المتعثرة من أجل انتزاع «السعفة الذهبية» (رمزى ٢٠٠١).

ومن ناحية أخرى فإن نصيب السينما العربية (ذات المكون المصرى المرتفع)فى الموسوعات العالمية المعاصرة استمر محدوداً بعمود يزيد أحياناً إلى عمودين بالكاد (درويش ٢٠٠٠ : ١٥٧).

المرحلة الانتقالية للاقتصاد والمجتمع فى ظل التطورات الإقليمية والدولية الجديدة:

يثير إدماج اللحظة السينمائية المصرية فى الظرف الدولى المعاصر مسألة تأثير عمليات العولمة، والمد الليبرالى، وتحرير التجارة العالمية، متضمنة: الخدمات، وثورة الاتصالات، وعمليات التدويل والاستحواذ، والتركز، والتجمعات الإقليمية والمشاركة وتحرير التجارة العالمية، وحماية الملكية الفكرية، وغيرها من الأبعاد المؤثرة فى الصناعات الثقافية عامة، وصناعة السينما المصرية خاصة، مما يطرح التساؤل حول حدود فرض تلك التحديات الخارجية لأشكال (استعادة المكانة) وتطورها فى اتجاهات يصعب حسمها فى الأجل القريب، (فالاقتباس) سيتراجع فى ضوء حماية الملكية الفكرية وحقوق التأليف، وسيتم إعادة هيكلة الوظيفة الرقابية التقليدية لمؤسسة الدولة على اختلاف المجتمعات، وستتراجع سطوة القوانين الجمركية الحمائية منها والجبائية فى إتجاه التحرير المتتابع للتجارة الدولية، وبفعل ثورة الاتصال ستتابع عالمياً عمليات إعادة تأهيل صناعة السينما (إنتاجاً، وتوزيعاً، وعرضاً، وبثاً) وخاصة فى ظل التدويل والاندماجات الدولية والاستثمارات الكبرى فى اتجاه رسم ملامح السوق الدولية والأسواق المحلية التابعة لها والمحتمل تمردها عليها والمستقلة فعلياً، وستتمثل بفعل تلك الثورة بالتبعية ملامح علاقات إنتاجية وتسويقية جديدة بفعل الدخول والخروج، وبروز فاعلين جدد، وإعادة تأهيل الفاعلين التقليديين أو انسحابهم ويكفى الإشارة فى هذا الصدد إلى مجموعة الآثار الاقتصادية المترتبة على ابتكار وانتشار التقنيات الرقمية (Digitals) فى عالم السينما حيث اصطلح على تسميتها بالثورة الرقمية؛ لما ستؤدى إليه من نقلة تكنولوجية فى مختلف مراحل العملية السينمائية، ربما تزداد أهميتها وتتجاوز آثارها ما ترتب على ظهور الصوت بعد السينما الصامتة، وظهور الألوان بعد الأبيض والأسود حيث ستؤدى إلى تغيير علاقات الإنتاج السينمائى وحلقاته المتتابعة (شيمى ٢٠٠١ : ١٢- ١٣، كركوتى ١٩٩٩: ١٨- ١٩).

ولعل تلك التطورات تثير المخاوف المرتبطة بمضاعفة تحديات التكيف التى قد تلقى على عاتق سينما الدول النامية متضمنة مصر، وتطرح التساؤل عن حدود الفعل،

وإمكانات الحركة، وربما وهم الانتظار فى تلك البلاد التى لم يعرف بعد نشاطها السينمائى تلك التقنية على نحو (يحرك المياه الراكدة) فى الأجل القريب والمتوسط، وخاصة فى ضوء استمرار الجدل على مستوى صناعة السينما العالمية وأسواقها بشأن تكاليف التحول التقنى وتوزيع الأعباء بين الأطراف المشاركة فى العملية السينمائية العالمية، وأبعاد إسهام الشركات العالمية ذات الاستثمارات الضخمة المعنية بهذا النشاط فى تحمل أعباء التأهيل والتكيف .وإن بات واضحاً أن حسم هذا الجدل سينتهى فى الأجل المتوسط، وذلك فى ضوء ما تم إعلانه من تحركات فعلية للشركات دولية النشاط فى اتجاه التوجيه الاقتصادى والتقنى لمسارات هذا التطور (الزلاقى ٢٠٠٠ : ٧٧)، فشركة ديزنى تتجه على سبيل المثال إلى إعادة تأهيل ما تملكه من دور عرض، وشركة كوداك تطور الأجهزة والمعدات وتنشر خططها التسويقية للترويج لهذا التطوير، وشركة بوينج تخطط للتوزيع والبث الرقمى المباشر للأفلام التى تنتجها هوليوود(١٥)، بالإضافة إلى العديد من الأمثلة التى يمكن سردها فى إطار نشاط إعادة تأهيل تلك الصناعة بمعرفة الشركات الكبرى (طلعت ١٩٩٩ : ٥٢- ٥٣).

وأهم أبعاد وثمار تلك الثورة الرقمية فى مجال البث والعرض تتمثل فى: تراجع أو اختفاء أشكال دور العرض التقليدية، فى ظل الاستفادة من الهوائيات، وبث الأفلام عن طريق الأقمار الصناعية إلى صالات العرض مباشرة، دون الحاجة إلى نقل وشحن، وتخزين النسخ التقليدية للأفلام ويحتاج ذلك إلى تأهيل شاشات رقمية وآلات عرض مناسبة لذلك. كما سيتراجع الدور التقليدى لمعمل السينما، ويقتصر على الترميم وطبع للمتقادم من الأفلام. وستصبح عمليات المونتاج أسرع وأدق، ويقل تتابعياً وزن وحجم آلات ومعدات التصوير وتزداد إمكاناتها .وهو ما جعل الندوات والكتابات المعنية تطرح إمكانية الحديث عن تراجع أو (موت) الإنتاج السينمائى القائم على الشروط الهوليوودية للصناعة المعتمدة على الإنتاج والتكاليف الضخمة، وبروز ما يسمى بالسينما المستقلة أو بالسينمائيين المستقلين عن تلك الشروط، كذلك ممن المحتمل المحتمل أن تتراجع بالتبعية قيود الرقابة جنباً إلى جنب مع قيود رأس المال الكبير (البهى وشومان ٢٠٠١ :١٠- ١٣، غيطاس ١٩٩٩ :٢٠-٢١).

وتؤدى تلك الثورة الرقمية إلى فرض قواعد، وعلاقات جديدة تتغير فى إطارها المهام التقليدية للمنتجين وأصحاب دور العرض، بالإضافة إلى الموزعين الذين من المتوقع أن تتراجع أدوارهم المحورية فى تفعيل اقتصادات الفيلم.

وتطرح تلك التداعيات التساؤل حول توزيع (ثمار) تلك الثورة بين البلدان المتفاوتة فى صناعتها السينمائية، ومدى إمكانية سماح تلك الثورة بتحقيق شروط مالية وفنية لتلك الصناعة تمكنها من استغلال إمكاناتها الذاتية، ورفع مكونها الإبداعى المحلى وتوفير شروط أفضل فى اتجاه النفاذ إلى أسواق خارجية بشكل أكثر تحرراً من القيود الهوليوودية، وخاصة فى ظل الترتيبات العالمية الجديدة التى تلوح فى الأفق من عمليات إنتاج، وتطوير، ونشر، وتسويق تقنيات جديدة بمعرفة الشركات العالمية الكبرى المهيمنة على الأسواق، وما يمكن أن ينمو فى ظلها من قطاعات، وأنشطة، ومجالات على المستويين المحلى والدولى، تتكرس من خلالها (الفجوة التقنية) فى ظل ما يسمى بخط التقسيم الرقمى (Digitaldivide) والذى سيحسم تقسيم البلدان، والمجتمعات، والشعوب ليس فقط إلى من يملك ومن لا يملك، ولكن أيضاً بين من يملك ويعرف (يبدع)، ومن يملك ولا يعرف (لا يساهم فى الابتكار والإبداع)، ومن لا يملك لكنه يملك مقومات فى اتجاه الابتكار والإبداع، ومن لا يملك ولا يعرف..... (راجع : صالح ٢٠٠١ : ٥- ١٨).

وتأتى تلك التحولات التى تفرض نفسها على العملية السينمائية فى مختلف أنحاء المعمورة- وإن اختلفت درجات الإبطاء والمقاومة والاستجابة والتكيف معها باختلاف المجتمعات والاقتصادات- لتتزامن فى الحالة المصرية مع المرحلة الانتقالية الممتدة فى الاقتصاد والمجتمع المصرى فى اتجاه التصحيح المتتابع لتجربة التحول نحو (الليبرالية) وسياسات الإصلاح والتحرير، بما تحمله من تقدم وانسحاب وتراجع وظائف وأطراف وإعادة تأهيل نشاطات وقطاعات على نحو يجعل من الصعوبة بمكان تقدير تأثير ذلك على العملية السينمائية، وتحديد وضع ومستوى المنحنى السينمائى المتعرج ومساره صعوداً وهبوطاً فى ظل تحركه على رمال متحركة.

فتغير ملامح، وأبعاد، ومهام، وأشكال حضور الدولة من حيث تراجع (المهام السينمائية) لوزارة الثقافة المعاصرة بالنسبة لتلك المهام فى زمن القطاع العام السينمائى،

وصعود ونمو الوظائف المرتبطة بقطاع الإعلام الرسمى، واستثماراته فى المجال السينمائى (إنتاج التليفزيون لأفلام سينمائية بنظام المنتج المنفذ، ثم المنتج المشارك، مدينة الإنتاج الإعلامى وتوظيفها سينمائياً، إنشاء جهاز للإنتاج والتوزيع والعرض السينمائى يتبع مدينة الإعلام)، وخاصة فى إطار إعادة النظر فى مدى تحقيق القانون الخاص بتشجيع الاستثمارات ذات الحجم الكبير فى مجال السينما للهدف الذى جاء من أجله، والمردود المتوقع وغير المتوقع للمزايا والإعفاءات التى قررها، والأبعاد العملية المصاحبة لوضعه موضع التنفيذ، فى اتجاه توفير بيئة مواتية للنهوض بصناعة السينما وصادراتها، وكذلك فى ضوء ما أدت إليه من نشاطات فى اتجاه بلورة ملامح التركز، والاحتكار، وإعادة صياغة ملامح سوق العرض والتوزيع السينمائى الداخلى (والخليجى أيضاً)، وهو ما استدعى نوعاً من التوجيه والتدخل بغرض تحقيق التوازن وضبط الإيقاع، متمثلاً فى إنشاء جهاز أو كيان اقتصادى يتبع مدينة الإنتاج الإعلامى، ويتولى الإنتاج والتوزيع وأنشطة دور العرض السينمائى فى سبتمبر ٢٠٠١ كما سبقت الاشارة (عبد البصير ١٩٩٩ : ٦٦، السباعى ٢٠٠١ : ١٨- ٢٠).

بالإضافة إلى تأثير تلك التحولات والتحديات فى إعادة تشكل -وربما استبعاد- ما استقر من ممارسات، وتنازع، وتعارض فى الاختصاصات بين المؤسسات المعنية بشكل أو بآخر بالنهوض بصناعة السينما وصادراتها، وهى: المركز القومى للسينما، وغرفة صناعة السينما وشركة مصر للأستوديوهات، وأيضاً نقابة السينمائيين، وذلك بشأن قضايا حفظ التراث السينمائى، وحقوق مبدعيه فى الخارج، وعدد نسخ عرض الأفلام الأجنبية المنافسة للفيلم المصرى على أرضه، وحاضر ومستقبل تصدير الفيلم المصرى، وتقييم سعره، والترويج له وفتح الأسواق الخارجية فى ظل التحولات الجديدة؛ حيث ستؤدى الثورة التقنية وعملية تحرير التجارة الدولية فى الأجل المتوسط والأجل الطويل إلى تراجع وتقلص وربما تلاشى تلك الأدوار والاختصاصات المتنازع عليها فى الأجل المتوسط (العايدى ٢٠٠١: ١٢).

وإذا كان إدراك المستجدات والتحديات وتشابكاتها هو بداية الوعى بما يمكن عمله فى الأجل القصير والمتوسط، فلن يكون المدخل الواقعى هو السعى (للعالمية) بقدر ما

سيتمثل- فى أفضل الأحوال، وفى ظل المعطيات المتاحة- فى عملية (استعادة المكانة) فى مسارات تستهدف تعظيم المتاح، وتفعيل الممكن وتحريك الكامن، مع استشراف المحتمل.

٤- مقومات رفع القدرات التنافسية لصناعة السينما المعاصرة فى مصر:

• المتاح، والكامن، والمحتمل على خريطة الإمكانات التصديرية:

وتبدو أهمية كسر منطق الاطمئنان إلى السوق التقليدية العربية المتاحة والمضمونة فى إطار البيع القطعى والصفقات المتقطعة للفيلم المصرى على اعتبار أنه مهما تذبذب إنتاجه وتسويقه الخارجى، فإنه لن يصل إلى حد "الإزاحة" لصالح الفيلم الأمريكى أو الهندى؛ بفعل خصوصيته العربية، ولهجته المفهومة والمألوفة من قبل المشاهدين من المحيط إلى الخليج. كما تتعين إعادة النظر إلى خريطة التسويق فى الأجل القريب على أساس التمييز بين: السوق الفعلية، والسوق المحتملة، والسوق المستبعدة نسبياً فى الأجل القريب والقابلة لأن تكون محتملة فى أجل أطول.

وتتمثل (المعادلة الأساسية) فى توجهات المسألة التصديرية للفيلم المصرى فى مدى تحقق ثنائية الملائمة والجودة، فى إطار مجموعة من الاعتبارات والمحاور والأدوات.

وتقتضى الملاءمة تجزئة الأسواق الفعلية والمحتملة فى ضوء التنوع الثقافى والحضارى للمجتمعات، وما يرتبط بهذه الأسواق من ضوابط رقابية، وسياسية، وقيمية، وتطرح فى هذا الصدد كأسواق محتملة؛ أسواق الهند، و باكستان، وبعض بلاد الشرق الأقصى فى ضوء المشتركات الحضارية والقيمية التى يمكن أن تقرب أذواق مشاهديها من الفيلم المصرى وفعاليته من ناحية، بالإضافة إلى ارتفاع الكثافة السكانية لتلك المناطق على نحو يضمن طلباً عريضاً على هذا الفيلم، ويحقق إمكانية التدفق والتفاعل فى الاتجاهين وليس فقط فى صالح الفيلم الهندى، أو أفلام هونج كونج التى عرفها وألفها السوق المصرى (راجع : حسنين ١٩٩٥ : ٢٦١- ٢٧١).

بالإضافة إلى ما يحققه هذا التفاعل فى أسواق ملائمة، ومناسبة اقتصادياً وحضارياً فى مواجهة الشعارات النظرية التى تحد إمكانات الفعل العملى المنطلق من الواقع

(كالانطلاق للعالمية، وغزو الأسواق الكبرى) وربما تكون التجمعات الاقتصادية الإقليمية منها خاصة هى المجال المناسب لتفعيل تلك التوجهات (مثل مجموعة الثمانية ومجموعة الـ ١٥، التجمعات العربية وخاصة الشق المرتبط بالدول العربية ذات العمق الأفريقى كالصومال وموريتانيا ..)، مع ضوء ملاحظة الغياب شبه الكامل للبعد الثقافى فى أجندة غالبية تلك التجمعات رغم توفر إمكانات تفعيلية.

• توظيـــف الحـــدث:

وإذا كان الإنتاج الكمى المتراجع- بشكل واضح خلال نهاية التسعينيات كما سبقت الإشارة، وبشكل نسبى فى ضوء ظهور بوادر نموه -عام ٢٠٠١، وتفاؤل خطط الإنتاج لعام ٢٠٠٢ من خلال الإعداد لإنتاج حوالى ٦٠ فيلماً[١٦]- لا يسعف فى توفير سلة (اختيارات) تسمح بالتنويع على نطاق يضمن تحقق تلك التوجهات متعددة المحاور ثقافية وحضارية، فربما تساهم عملية (توظيف الحدث) السياسى، والمناسبة الدينية (أو استدعاء تلك الأحداث والمناسبات الدينية)فى ترويج (أو إعادة ترويج) نوعيات محددة من الأفلام تشحذ ذاكرة المشاهد خارج الحدود، وتبقى أصداؤها فى ذاكرة الجماهير لفترات ممتدة خارج الحدود.ولعل الأفلام الدينية، والتاريخية، والسياسية يمكن أن تجد موضعاً رئيساً فى هذا الصدد (على غرار أفلام مصرية تناولت موضوعات وطنية وزعامات وشخصيات تاريخية، مثل: الناصر صلاح الدين، وناصر ٥٦، وأيام السادات، والأرض، وعلى غرار أفلام غير مصرية مماثلة على شاكلة فيلم عمر المختار)، وهو ما يتطلب توافر خطط تسويقية وترويجية ملائمة، تراعى توظيف المنتج فى إطار الظرف، أو الموسم المناسب سياسياً أو دينياً، وتسير حملاتها متوازية فى أغلب الأحوال مع عملية الإنتاج والإنجاز.

• رفع المكون الإبداعى المحلى (من حيث المحتوى والمستوى):

ومن ناحية أخرى، تتمثل الجودة فى مدى القدرة على رفع المكون الإبداعى المعرفى (غير المادى) المصرى على نحو متتابع وتراكمى (محدداً بذلك الإجابة العملية على تساؤل مباشر، وهو:ما الذى يمكن أن يقدمه من اختلاف، أو خصوصية، أو ابتكار

هذا الفيلم القادم من هذا البلد فى سوق عالمية غالباً ما تخضع أغلب الأجزاء فيها لقواعد وشروط وقوالب هوليوودية ؟) .

وتتمثل الجودة كذلك فى اتجاه تأكيد ضرورة توافر شرط التراكم الإبداعى والمعرفى فى مسيرة صناعة السينما ككل، حتى لا تستمر التجارب مفتتة فيضيع، دائماً خيط الإبداع والابتكار، وإمكان تسجيل، وإضافة بصمة مصرية محلية على العملية السينمائية. ويمكن الإشارة إلى المتاح فعلياً، والكامن، والممكن فى هذا الصدد من المحاولات المفتتة للابتكار، أو رفع المكون الإبداعى المحلى فى اتجاه السعى للنهوض بأحوال الصناعة، ومواكبة الفيلم المصرى لعصره (مع ثبات الإمكانات والعوامل الأخرى عبر الفترات التاريخية المختلفة) .

ففى اتجاه طرح وابتكار الحلول الجديدة على المستوى التقنى، والجمالى، والاقتصادى المناسب لأوضاع السينما المصرية ومشكلاتها، ومحاولة تقريبها من مجريات التطور- تبدو أهمية إلقاء الضوء على الاجتهادات الناجحة، ومحاولات التجريب التى أنجزت فى الماضى، والتى ما تزال محاولات اقتحامها مستمرة فى ظل أحوال وأوضاع السينما المصرية السائدة، كما تبدو أهمية إبراز تلك الاجتهادات، وتناولها بالنقد والتحليل وبحث إمكانية تأطيرها فنياً وتقنينها أكاديمياً بمعرفة المتخصصين من أهل المجال، فى اتجاه دعم، وتشجيع، وحفظ حقوق أصحاب المهنة، وتوثيق الذاكرة السينمائية التراكمية على نحو لا يهدر جسارة تجارب الإبداع، وتشابك حلقاتها، وتتابعها بغرض النهوض بالصناعة ووضع نواة للتحرك من وضع استعادة المكانة إلى وضع الحضور المتتابع على ساحة السينما العالمية وأسواقها فى الأجل البعيد.

ويمكن فى هذا الصدد أن نذكر -على سبيل المثال لا الحصر- تجربة المخرج المصرى المعاصر يسرى نصر الله فى تصوير فيلمه المدينة تصويراً كاملاً باستخدام تقنية الديجيتال الحديثة التى سبق الإشارة إليها، حيث سجل سابقة فى هذا الصدد، وابتكر من خلال توظيفها حلولاً تتناسب مع ظروف السينما المصرية المعاصرة ملقياً الأضواء على الدور المتوقع لتقنية الديجيتال فى إمكانية خلق سينما (مستقلة) جديدة، صاعدة، لا تخضع للقواعد والقوالب الهوليوودية فنياً واقتصادياً، ربما يجد فيها المبدعون وصناع

الفيلم- الحاضرون فنياً رغم كونهم مستبعدين سوقياً - مجالاً وموضعاً على خريطة السينما العالمية التى قد تتشكل بمشاركات وبأوزان وبمقاييس أخرى(١٧).

كما يمكن العودة تاريخيا إلى ماضى السينما البعيد وفى سياق أعمق حين اجتهد المصور السينمائى جورج أوهان- مهندس السينما المصرية، الذى رشح فى مصر لجائزة الدولة التقديرية عام ١٩٩٩، والذى ألقت الصحافة الفنية المتخصصة الأضواء مؤخراً على محاولاته الجنينية الواعدة للتصنيع- وابتكر معدات تصوير وعرض عالمية وأدوات وتقنيات إبطاء وإسراع للكاميرا، ومؤثرات بأبسط الإمكانات المحلية بدءاً من العشرينيات من القرن العشرين، وبعد بدايات ظهور فن السينما بفترة قصيرة، غير أن محاولاته لاستثمار اختراعاته بشكل مؤسسى لم تلق الترحيب المناسب، حيث أعاقت الاحتكارات الأجنبية المسيطرة حينذاك إمكانية الاستمرار والمواصلة فى هذا الاتجاه وجاءت بيروقراطية سينما مؤسسة الدولة بذات النتيجة - وإن كانت غير مقصودة - فى فترات تاريخية لاحقة (قطامن ١٩٩٩).

الأدب كمصـــدر:

وإذا كانت القاعدة المتعارف عليها سينمائياً أنه كلما ازدادت صناعة السينما نضجاً قلّ اعتمادها على الأدب كمصدر، وازداد إفرازها لكتاباتها وأوراقها الخاصة، غير أنه فى الحال المصرية الراهنة، يمكن تشجيع الاعتماد المتزايد على الأدب كمصدر خصب لإثراء الحركة السينمائية، خاصة ما استوعب من هذا الأدب فى إطار العالمية (مثل أدب نجيب محفوظ ويوسف إدريس وغيرهما)، وذلك على النحو الذى تحقق فى سينما الستينيات والسبعينيات والثمانينيات أيضا.ورغم استمرار مشاكل السينما المصرية طوال تلك الفترات الممتدة فقد خطت خطوات واسعة بفضل كتاب الأدب عامة والرواية خاصة، حتى إن بعض الكتابات المعنية بمدى تأثير الأدب على خريطة الإبداع السينمائى فى مصر تتجه إلى تقسيم شكل السينما وهويتها حسب الاعتماد على الأدب أو الابتعاد عنه (فريد ١٩٩٩، قاسم ١٩٩٧ و ١٩٩٩). والملاحظ أنه رغم ظهور أجيال متعاقبة من الكتاب المصريين الذين ترجمت أعمالهم إلى لغات عديدة (أمثال بهاء طاهر، وجمال الغيطانى، ويوسف القعيد)، فإن السينما المصرية لم تستوعب إنتاجهم إلا فى حدود ضيقة، وتراجعت علاقة

الأدب بالسينما لصالح الاتجاه المتزايد للاعتماد على المصادر الأجنبية والاقتباس المفصح عنه وغير المفصح عنه كما سبقت الإشارة، وهى أوضاع لن يسمح لها المستقبل بالتمرير الصامت أو الهادئ فى ظل التطبيق المتتابع لبنود حماية الملكية الفكرية، وفى ظل اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية، والزوال التدريجى لفترات السماح .

وفى قراءة اقتصادية، ثقافية عكسية لعلاقة الأدب بالسينما، أو لأثر الأدب فى إثراء الحركة السينمائية بوجه عام، يمكن القول: إن السينما فى شتى أنحاء العالم- فى إطار ما قدمته من إنتاج يعتمد على أعمال أدبية، سواء رفيعة المستوى أو مغمورة أو محدودة القيمة الفنية- ربما تكون قد ألقت الأضواء على تلك الأعمال، و أكسبتها شهرة وأسهمت فى الترويج الخارجى لها، أو حتى فى مجرد التعريف بها لشرائح من سكان المعمورة من خارج دائرة المعنيين بالأدب ومتذوقيه، وهو ما يدخل - بلغة الاقتصاد فى عداد (الآثار الانتشارية) وغير المباشرة للفيلم كمنتج ثقافى له أبعاده التى تتخطى حدود استهلاكه فى زمنه، وله مردوده البعيد الذى يتجاوز ثمن بيعه وتصديره .

أما عن مسألة المنافسة، أو بشكل أكثر دقة، تفعيل التنافسية فى ظل إدراك أكثر رحابة واستيعاباً للمتغيرات العالمية، وأخذا فى الاعتبار مسألة تجزئة الأسواق فى ظل الملاءمة فإن هناك بعض المحاور والأدوات الأساسية التى يمكن توظيفها والتحرك فى إطارها وتتمثل تلك أهم المحاور فى: الإنتاج المشترك متضمناً الإنتاج المصرى / الأجنبى المصرى / العربى وأيضاً تبادل المنتج السينمائى العربى وتدفقه فى الاتجاهين مصرى/ عربى، وعربى مصرى واستدعاء الخبرات العربية المدولة فى مجال صناعة وتوزيع السينما العالمية، بالإضافة إلى مجموعة من الأدوات، تتمثل أهمها فى توظيف مجموعة من القنوات و الأنشطة والتوجهات غير المباشرة، وإن كانت فاعلة ومكملة فى اتجاه النهوض بصناعة السينما المصرية، ورفع مستوى تنافسيتها (كالتصدير العكسى، أو الاستوديوهات المفتوحة، أو ترويج الأفلام التسجيلية كسوق موازية مختلفة،أو غير ذلك) وذلك على النحو التالى:

الإنتـــاج المشـــترك:

وتقتضى الملاءمة توصيف العمل السينمائى المشترك بوصفه من أبرز المحاور التى يمكن إدراجها فى اتجاه الحضور السينمائى المصرى خارج الحدود.

الإنتاج المشترك المصرى – العربى:

وقد عرفت مصر منذ الأربعينات العمل السينمائى المشترك، بوصفه يعبر عن أشكال التعاون بين الحركة السينمائية فى مصر وحركات السينما خارجها، ويدخل فى هذا العداد الإنتاج المشترك الذى تتعاون فيه رؤوس أموال مصرية وأخرى غير مصرية، بالإضافة إلى العمل الفنى المشترك الذى يعتمد على تبادل الخبرات والكفاءات الفنية بين مصر ومختلف البلدان (حسن ١٩٩٥ : ١٢٣– ١٢٥، ١٧٠ – ١٧٢).

ومن الملاحظ أن انتشار الفيلم المصرى فى العديد من الأقطار العربية، وخاصة بدءاً من نهاية الأربعينات، قد أسهم فى تنشيط الإنتاج المشترك من مصر والبلاد العربية واتساع أسواق الفيلم المصرى، فى إطار هذا التعاون، وانتعاش الأجواء السينمائية المصرية وخاصة خلال الفترة من الأربعينيات وحتى الستينيات. وانتشار الفيلم المصرى فى العديد من الأقطار العربية حينذاك (مثل سوريا، وشرق الأردن، وفلسطين، والجزائر، وتونس، وليبيا، والسودان، وعدن)، بالإضافة إلى أسواق خارج حدود المنطقة العربية، مثل: (الحبشة، ونيجيريا، وسيراليون، والصومال، والهند، وباكستان، والهند، واليونان، وأمريكا الشمالية والجنوبية) قد اقترن لفترات طويلة بالإنتاج المشترك مع أقطار عربية كالعراق، وسوريا، وتونس، ومراكش، ولبنان، بالإضافة إلى مساهمة الفنيين المصريين فى عمل أفلام فى البلاد العربية، وهى الظاهرة التى تطورت فى الستينيات إلى إنجاز هذا النوع من الأفلام مقابل نسخ للعرض فى مصر، وخاصة أثناء ركود العملية السينمائية فى مصر، فى تلك الفترة، بالإضافة إلى عرض الأفلام العربية التى لاقت درجات متفاوتة من النجاح فى مصر، وخاصة أفلام العراق، ومراكش من الأربعينيات ومن لبنان والجزائر فى الستينيات (المرجع السابق: ١٨٣– ١٨٨)، وتكاد تكون تجربة الإنتاج المشترك المصرى العربى الوحيدة البارزة خلال السبعينيات هى تجربة الإنتاج المصرى الجزائرى لفيلم العصفور ليوسف شاهين، وهى التجربة التى اعتبرت فى ظرفها الزمنى

تجربة رائدة، تستحق التشجيع والدعم بصرف النظر عما أثارته من جدل (العمرى ١٩٩٩: ٢٧).

وإذا كان ما يعيب تلك الخبرات لتاريخية هو طابعها المشتت، وتباينها فى جدواها الاقتصادية والفنية فى زمنها؛ وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان الحديث عن رؤية أو تصور محتمل لإنتاج سينمائى عربى مشترك فى المستقبل القريب، يكون الحضور المصرى فيه حضوراً محورياً وفاعلا فى ضوء الخبرة والمكانة. وفى اتجاه دعم وتفعيل التنافسية وتوسيع السوق وصناعة سينما عربية أكثر تنوعاً وديناميكية، وأقل نمطية على النحو الذى يفرضه النموذج السائد – وإذا كان من الثابت – فى نظر الجماعة السينمائية المصرية وربما العربية – أن مصر هى الدولة العربية الوحيدة التى تمتلك صناعة للسينما، فإنه من الصحيح والثابت أيضاً أن جميع البلدان العربية – وبدون استثناء – تمتلك صناعاً مهرة للسينما على مستوى رفيع من الإعداد، والتعلم، والتقنية، وربما الشهرة العالمية مما يستدعى الاهتمام بتوظيف الطاقات البشرية العربية وفق منظور مصرى للسينما الأم أكثر رحابة وأكثر قدرة على استيعاب تلك القدرات فى اتجاهات تنشيط السوق العربية ذات الطاقة الاستيعابية الهائلة (حميدة ٢٠٠١ :٣).

الإنتاج المشترك المصرى – الأجنبى:

لم يقتصر التعاون المصرى مع الخارج فى المجال السينمائى على البلدان العربية فقد عرفت مصر الإنتاج المشترك مع دول أجنبية (كإيطاليا، وفرنسا) منذ الأربعينيات من القرن العشرين، واستمر هذا التعاون عند مستوى متواضع حتى الستينيات، وغالباً ما اعتمد على قيام بعض شركات السينما الأجنبية بإنتاج أفلام لحسابها مستعينة بنجوم مصريين، غير أنه من الملاحظ أن تلك الأفلام المشتركة مع بلاد أجنبية لم تلق حينذاك أى نجاح فنى أو مادى مقارنة بالإنتاج المصرى العربى المشترك (حسن ١٩٩٥ :١٢٥).

أما فى الزمن المعاصر، فإن أبعاد تجربة مصر فى إطار التعاون المشترك تتم على أرضية مختلفة فى الأبعاد، والمعايير، والمجال، وهى تعتبر حديثة العهد وعند مستوى متواضع نسبياً مقارنة بتجارب بلاد المغرب العربى (تونس – والجزائر – والمغرب)

وخاصة فيما يتعلق بالتعاون مع الجانب الفرنسى على وجه التحديد، بالنظر لتميز ووضوح التوجهات الثقافية والسينمائية للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه نطاق البحر المتوسط وشمال إفريقيا، بل وإفريقيا عامة، فالتمويل الفرنسى للأفلام التى تنتج فى بلدان المغرب العربى لم يساهم فقط فى تطوير تقنيات الأفلام لكنه – فى نظر الكتابات المتخصصة – أوجد تلك الأفلام أساساً، حيث ارتبطت بدايات السينما المعاصرة فى تلك البلاد بالتمويل والدعم الفرنسى، فى إطار اتفاقيات ثنائية بين الدول الثلاث ضمن اتفاقيات سياسية واقتصادية وثقافية مستمرة منذ إعلان تلك البلاد استقلالها (طارق ١٩٩٩ : ٦٨) . فالسينما فى تونس– على وجه التحديد رغم حداثتها واعتبارها سينما (شابة) –أنتجت ما لا يزيد قليلاً عن سبعين فيلماً، بدأت بعد تحقيق الاستقلال ١٩٥٦، إلا أنها استطاعت أن تفرض نفسها بقوة على خريطة السينما العربية، وأن تجد لها مكاناً على المستوى العالمى بما حصدته من جوائز مهرجانات السينما العالمية (النحاس ٢٠٠١)، وهى لم تكن لتوجد– ومازالت– إلا بفضل دعم الحكومة، والإنتاج المشترك (تمويل فرنسى غالباً) الذى ترتبط فيه قرارات الإنتاج والتمويل بخطط التسويق والعرض فى أسواق الممول الخارجى ودوائره؛ وهو ما يضمن من ناحية أخرى توفير ميزانية مناسبة لهذا الغرض، والتوزيع الخارجى الذى يعوض نسبياً ضيق السوق المحلى، وشبه انعدام إمكانات التوجه للسوق العربى المحيط. وقد أسهم هذا التوجه فى تأكيد خصوصية التجربة السينمائية التونسية ومحاولتها تعويض (الكم) (بالكيف)، وصياغة نموذج أو نماذج لأفلام مستقلة عن شروط هوليوود، وحتى عن النموذج السينمائى المصرى السائد فى المنطقة العربية (س . ش ١٩٩٦) .

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة الثقافية لفرنسا خارج الحدود، هى في الأساس مهمة وزارة العلاقات الخارجية فى إطار إدارتها المعنية بالشئون الثقافية والعلمية والتقنية، ولا تقتصر مهامها على تمويل الإنتاج المشترك للأفلام الروائية والسينمائية، وإنما يمتد إلى دعم المهرجانات، والتكوين المهنى للسينمائيين فى البلاد المعنية، وإنشاء صناديق للدعم وللمنح السينمائية، والمساعدات التقنية، وشراء حقوق التوزيع، وذلك فى إطار مجموعة من المعايير والتوجهات الخاصة بالطرف الفرنسى فى اتجاه دعم ثقافات الشعوب وإبراز

وتأييد خصوصياتها وهوياتها سينمائياً (سرمينى ١٩٩٩ : ١٢- ١٣)، وهو ما يطرح - على الجانب الآخر- الجدل الممتد حول مشروطية التمويل، ومدى تأثير هذا التمويل على إعادة تشكيل وصياغة السينما المحلية، وتكييفها أو (تشويهها) فى اتجاه ملاءمة السوق الخارجى (المشاهد الخارجى)، وإثارة فضوله فى إطار طابعها الغرائبى، أو الفولكلورى، أو اعتبارها واقعية سياحية أو سينما (كارت بوستال) كما ينعتها منتقدو هذا التوجه من أهل الاختصاص فى سينما البلاد النامية عامة (العمرى ١٩٩٩ : ٢٦- ٣٦، طارق ٢٠٠٠ : ٧٤).

وتُعدّ التجربة المصرية فى هذا الصدد حديثة العهد نسبياً مع تواضع الأفلام المصرية الممولة تمويلاً خارجياً (فرنسياً) وخضوعها لمعايير شكلية وموضوعية محددة (اقتصر الدعم والتمويل على حوالى خمسة أفلام خلال السنوات الخمس السابقة) (سرمينى ١٩٩٩ : ١٣)، وهو ما يجعلها جديرة بأن تعتبر بمثابة مجال أو سوق لها خصوصيتها عرضاً وطلباً، ويمكن الرهان عليها فى إطار دائرة البحر المتوسط، وذوى الثقافة الفرانكوفونية والجاليات العربية المقيمة فى أوروبا فى ضوء ما يمكن تفعيله من تعاون فى إطار اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الثقافية المرتبطة بها.ويبرز فى هذا الصدد اهتمام الاتحاد الأوروبى للسينما بإرساء علاقات ثقافية وفنية أكثر استقراراً تتجاوز تمويل الأفلام إلى دعم البنية الأساسية للسينما (ترميم الأفلام، وتحديث المعامل وغير ذلك)(١٨).

التبادل السينمائى العربى :

ومن ناحية أخرى فإن العودة للحديث عن إنتاج سينمائى عربى مشترك يكون منقوصاً، ما لم يقترن بإعادة النظر فى مسألة استمرار التدفق التجارى لصادرات الفيلم العربى فى المنطقة العربية فى اتجاه واحد من مصر إلى بقية دول المنطقة دون العكس إلى حد اعتبار الفيلم المصرى يعبر مجازاً عن الفيلم العربى فى تلك المنطقة،وهو اعتبار سائد عملياً، لكنه غير دقيق علمياً وفى ضوء مستجدات وواقع الإنتاج السينمائى العربى لعشرات من السنوات التى انقضت، حيث أضيف إلى خريطة السينما العربية المعاصرة

الفيلم السورى، والتونسى، والجزائرى، والمغربى، والفلسطينى.فالاطمئنان المصرى إلى السيطرة على السوق العربى فى مجال تصدير الفيلم يؤدى بالتبعية إلى مواربة أو إغلاق باب الانفتاح للأفلام البازغة المنتجة فى المنطقة العربية عامة، وقد يصلح هذا الاطمئنان على مستوى الأجل القريب وفى اللحظة الراهنة، باعتبار أن الأفلام الأخرى لا تندرج اقتصاديا، وسينمائيا، وثقافيا بوصفها البديلة أو المنافسة للسينما المصرية، غير أن الاطمئنان يكون موضع شك فى الأجل البعيد.

واذا كان تصدير الفيلم المصرى أو "النموذج المصرى" فى فن صناعة السينما قد أثر فى فترات فى نشأة وتطور السينما المحلية فى أقطار عربية عدة، وارتبطت تلك النشأة بتنازع تيارين يتوازيان أحيانا ويتقاطعان فى أحيان أخرى، تيار الخروج من عباءة السينما المصرية.. السينما الأم كما تطلق عليها الكتابات المعنية بالسينما العربية عادة وتيار يتجه إلى صنع سينما مختلفة فى لغتها ومضمونها عن تلك السينما المصرية فى إطار تأكيد الخصوصية الفنية والثقافية القطرية، فإن ذلك الوضع قد يخلق مخاضا " فنيا " فى الأوساط المتخصصة المعنية، يمكن فى حال توظيفه اقتصاديا ونقله إلى الساحة الجماهيرية العربية (توسيع نطاق السوق وتنويع الإنتاج) فى إطار مجموعة من التوجهات طويلة الأجل، أن يحقق إمكانية الحديث عن تبادل الإنتاج السينمائى العربى وتدفقه فى الاتجاهين : المصرى / العربى، والعربى / المصرى أيضاً، وهو ما يساهم فى المزيد من اكتشاف الآخر العربى ثقافيا وتفعيل منطق التنافسية فى نطاق أكثر رشاداً ورحابة وهو ما قد يحتاج لتوافر الشروط الموضوعية للتعاون الاقتصادى العربى ككل، أو يكون مقدمة ودفعة عملية لتفعيل تلك الشروط.

استدعاء الخبرات المصرية والعربية المدولة :

وتأتى فى ذات الاتجاه مسألة استدعاء الخبرات المصرية والعربية المدولة فى مجال صناعة السينما، وذات الخبرة فى آليات الإنتاج والتوزيع السينمائى فى السوق الدولية عامة أو فى أسواق بعينها، وذلك بغرض بحث مدى إمكانية تأطير توجهاتها الإبداعية والاقتصادية- ولو جزئياً فى النطاق السينمائى المحلى، على نحو يتجه للاستفادة من

خبرات وعلاقات لم يألفها سوق الإنتاج السينمائى المصرى فى علاقته بالتوزيع الخارجى، الذى يحتاج إلى المزيد من التفهم لخريطة السوق الخارجى الممكن والمحتمل وتشابكاته الراسخة والمستقرة (يمكن على سبيل المثال لا الحصر أو التحديد الإشارة إلى خبرة المخرج والمنتج السورى الأصل الأمريكى الجنسية مصطفى العقاد صاحب تجارب التسويق الخارجية (فيلمى الرسالة وعمر المختار) والذى يملك خبرة التعامل فى السوق الأمريكى والسوق الخارجى عامة، وأيضا خبرة الفنان المصرى عمر الشريف فى مواضع أخرى فى هذا الصدد...

التصدير العكسى أو الاستوديو المفتوح:

وفى تصور أعم وأشمل للحضور المصرى فى أجواء السينما العالمية وإمكانية توظيف هذا الحضور- وإن جاء فى خلفية الصورة- فى النهوض بخبرات الجماعة السينمائية المصرية، يمكن إلقاء الضوء على ما يسمى بالاستوديوهات المفتوحة أو التصدير العكسى المرتبط بتوظيف الإمكانات والقدرات المحلية المتاحة لاستقطاب السينما العالمية .والجدير بالذكر أن هناك أربعة أفلام سينمائية فقط تم تصويرها فى مصر خلال السنوات العشر الماضية، و هو يعادل ما يتم تصويره فى المغرب وتونس خلال شهر واحد فقط (مرسى ٢٠٠١ : ٧٠- ٧١)، فكما أشارت جريدة لوموند الفرنسية اليومية فى أحد أعدادها (١٠فبراير ٢٠٠١)، فإن المغرب أصبحت فى أقل من عشرين عاماً عاصمة غير محدودة لتصوير الأفلام الروائية والتسجيلية والإعلانات بفعل النجاح فى وضع تصور لتقديم تسهيلات فنية، وتسهيلات فى النقل الجوى وفى مجال الجمارك، وتخصيص جهاز إدارى حكومى متخصص لإزالة العقبات التى تعترض هذا النشاط(١٩). أما تونس فإنها لم تكتف باستغلال الجنوب التونسى لتصوير أفلام - اكتسبت فيما بعد شهرة عالمية وحصدت جوائز كبرى (المريض الإنجليزى- حرب النجوم)- حيث روجت للسياحة من خلال التعريف المرئى (غير المكلف) بالأجواء والمجال، وقد ارتبطت خبرة تصوير للأفلام الأجنبية لديها بتوصيف فريق تقنى محلى فى مختلف التخصصات والعمليات السينمائية الأجنبية الجارية على أرضها، مما شجع على توجيه الاستثمارات التونسية إلى

إنشاء مدينة سينمائية بغرض تصوير الأفلام الأجنبية والعالمية، والترويج لها لدى الشركات السينمائية العالمية لتضعها فى الاعتبار فى خططها المستقبلية(٢٠).

وعلى الرغم من المحاولات المصرية لملاحقة تلك التطورات والأنشطة المستحدثة من حيث إنشاء وحدة تسهيلات رقابية للتصوير الأجنبى فى مصر، والنمو النسبى لنشاط الشركات التى تقدم الخدمات للبعثات التى تأتى إلى مصر بغرض التصوير، ومحاولات الترويج لإمكانات مدينة الإنتاج الإعلامى الجديدة فى تصوير أفلام أجنبية، فمازالت هناك عقبات جمركية ورقابية تحول دون الانطلاق فى هذا المجال، مثل: فرض ضريبة استهلاك تبلغ ٢٠ ٪ من قيمة معدات التصوير الوافدة، وإصدار خطاب ضمان مصرفى بقيمة المعدات، ودفع رسوم نقابة السينمائيين بواقع ٧٥٠ دولار عن كل فرد أجنبى مشارك، و١٠ آلاف دولار عن كل أسبوع تصوير وضرورة موافقة الرقابة على الخطوط والتفاصيل الخاصة بالمادة السينمائية المكتوبة قبل الموافقة على التصوير، وضرورة تواجد رقيب محلى مع فريق العمل فى كل مراحل ومواقع التصوير، وغيرها من العقبات التى تحول دون إمكان توظيف الطاقات البشرية المتاحة محلياً وغير المستغلة فى مجال صناعة السينما (من خريجى أكاديمية الفنون من مختلف التخصصات الفنية، بالإضافة إلى العمالة المساعدة)، وخاصة فى ظل قلة أعداد الأفلام السينمائية المحلية المنتجة سنوياً، مما يلقى الضوء على ضياع فرص الاحتكاك بالتجارب والأشكال السينمائية، ومخاطر سحب البساط والاستبعاد من أجواء صناعة السينما العالمية وإن كان بشكل غير مباشر وفى أجل طويل (شمس ١٩٩٨ :١٢- ١٧، مرسى ٢٠٠١ : ٧٠- ٧١).

التبـــادل الثقـــافى :

وفى إطار تنويع المنافذ والقنوات المؤثرة على الترويج للفيلم المصرى خارجياً، يمكن الإشارة إلى الوسائل المتاحة فعلياً مثل أنشطة التبادل الثقافى بين الدول، وخاصة ما يرتبط بالنشاط السينمائى، فى إطار نشاط المراكز الثقافية المصرية فى الخارج، والتى يمكن إعادة هيكلة نشاطها ونشره فى إطار دوائر الجمهور الخارجى العادى، وهى الأكثر اتساعاً من النخب الثقافية، والجماعات الفنية للبلاد الأخرى، مما يساهم فى اكتشاف الفيلم المصرى وفتح منافذ لطلبه فى أسواق خارجية غير مألوفة، وخاصة مع بدء ظهور

وانتشار ما يسمى بقاعات العرض المتخصصة فى بعض البلاد (تجربة مهرجانات معهد العالم العربى بباريس).

ويمكن للسينما التسجيلية فى هذا الصدد أن تؤدى – وبشكل غير مباشر – السينما التسجيلية (بوصفها موازية أو مكملة للسينما التقليدية أو الفيلم الروائى الطويل) وظيفة تعريفية وترويجية للفيلم السينمائى فى ضوء " أهمية الفيلم التسجيلى فى تمثيل مصر فى الخارج، وقيمته باعتباره مصدراً أساسياً للمعرفة، وتبادل الحوار بين الثقافات، بالإضافة إلى دوره الرئيس فى دعم الثقافة الوطنية والذاكرة القومية"(٢١)، كما أشارت توصيات إحدى أهم حلقات البحث المعاصرة التى عقدها المجلس الأعلى للثقافة والفنون، واهتمت ببحث دور ووظائف ومستقبل السينما التسجيلية المصرية (زكريا، ١٩٩٩ : ٢١).

٥- مؤشرات الفعل وبوادر الانفراج بين الإنقاذ و التجريب و التكيف:

وفى معرض تجميع أجزاء الصورة، وتحديد إمكانات الفعل، وبوادر الانفراج كوجه آخر للتحديات، فإن ملامح تلك الصورة تتبلور ما بين محاولات الإنقاذ (حماية التراث وحقوق الملكية الفكرية ...)، والتجريب (تراجع سيطرة المؤسسة المباشرة للدولة مع تقدم أدواتها المؤثرة، ومنح المزايا والإعفاءات للاستثمارات الكبرى الموظفة فى مجال السينما وفى مرحلة لاحقة يتم توجيه وضبط إيقاعها بمؤسسات موازية فى ظل ضغط الظرف والتوازنات ومفاجآت الممارسة وتداعياتها)، والتكيف ومحاولة متابعة التطورات الخارجية فى المجال، فى محاولة للحاق بالمتاح منها (الثمار النهائية للتطور التقنى، وحماية الملكية الفكرية).

ويحضر فى هذا المجال التساؤل عن أثر وحدود عمليات التدويل، وتحرير تجارة الخدمات، ونشر بعض عمليات وحلقات تلك الصناعة خارج مواطن إنتاجها، أو تنفيذها محلياً بمعرفة خبرات وعناصر بشرية وافدة (التمويل – الإنتاج المشترك – التوزيع الداخلى والخارجى – التصوير – التحميض – المونتاج والمكساج – الترميم) فى إطار تحرير التجارة العالمية، ومدى تأثير تلك العمليات على استقرار وتوسيع القاعدة الإنتاجية

لصناعة السينما فى مصر، وعلى دعم القدرات التنافسية لتلك الصناعة فى الأجل الممتد...

بل لعل التساؤل يطرح أساساً من منطلق التوجهات التصديرية وفحوى وجوهر "التنافسية" فى المسألة السينمائية المصرية ككل فى إطار استمرار فرض أغلب أشكال التطور من خارج الحدود أو من خارج المجال، سواء ما يتعلق بمكونها المادى كما سبقت الإشارة (التجهيزات الفنية، والمعدات، والمستلزمات، والمعامل، والاستوديوهات) أو غير المادى (المكون المعرفى والإبداعى، والمرتبط بتقنيات وجماليات الصورة، والأوراق والسيناريو فى ضوء تنوع أشكال ومستويات الاقتباس المفصح عنه وغير المفصح عنه ومفردات لغة التعامل ...).

وثمة مفارقة فرعية فى هذا الصدد بشأن ما تحقق للسينما المصرية لاحقاً من تطوير فى إمكانات التصوير السينمائى بشكل ملموس والذى جاء كنتيجة، أو كأثر انتشارى لم يكن متعمداً بفعل جهود كبار المستثمرين فى مجال السينما، أو حتى بمعرفة صناع الفيلم السينمائى بالمعنى الضيق للكلمة، ولكن من خارج مجال هذا الفيلم، وبفضل توجهات سوق الدعاية والإعلان، حيث اهتمت كبرى المؤسسات فى مجال السلع الاستهلاكية والخدمات (المصارف- السياحة) بالترويج لمنتجاتها من خلال حملات ضخمة للإعلان المرئى الذى يتم بثه عبر الأرضيات والفضائيات المصرية والعربية، مما دفع القائمين على الإخراج والتنفيذ الفنى لتلك الحملات إلى استيراد وتوفير الإمكانات التقنية من أجهزة، ومعدات للتصوير متطورة على نحو يتناسب مع ضخامة تمويل تلك الحملات، مما جعل السينما تستفيد من المتاح منها، بالتبعية.. ودون أولوية (الشعراوى ٢٠٠١ : ١٤).

كما أن تغيير اسم ضريبة الملاهى، إلى ضريبة المسارح وغيرها من مجالات الفرجة والملاهى، والذى جاء فى مشروع القانون الجديد الخاص بتخفيض تلك الضريبة- بغرض إبعاد شبهة اللهو عن نشاط العرض السينمائى، وهو المطلب الذى طالما نادى به السينمائيون المصريون- قد جاء أساساً بناء على رأى وملاحظات مفتى الديار المصرية على مشروع القانون(٢٢)، بل إن صناعة السينما استفادت أساساً من ذلك التخفيض من باب الصدفة، فقرار التخفيض لم يكن المقصود به عند صدوره خدمة صناعة السينما فى الأساس، حيث صدر فى الأصل من أجل تخفيض ضريبة الملاهى على تذاكر دخول

مـدن الملاهى التـى أقـيـمت علـى أطراف القـاهرة وفى المدن الجـديدة، وبـفـعل مطالبـة أصحابها بهذا التخفيض، ومن هنا جاء التفكير فى تعديل مواد قانون تلك الضريبة والذى تخـضع له صـالات الديسكو، والمراهنات، والألعـاب السـحـرية، والحـواة، وسباق الخـيل، والسيارات ومحال صيد الحمام وغيرها، بالإضافة إلى عروض الأفلام الروائية المصرية، والمشتركة والأجنبية، والمسرح (عباس، ٢٠٠١ : ٢٨٥– ٢٩٠) . وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى الجهود الناجحة لرجال الأعمال المعنيين بصناعة السينما فى الولايات المتحدة الأمـريكيـة فى الثلاثينات من القرن العشرين فى اتجاه إرساء أساس انطلاق صناعـة سينمائية عالمية، حيث تمثلت أهم أشكال ضغطهم ومطالبهم فى سن قانون يعترف للسينما بحق حرية التعبير، ويرفع عنها شبهة إلصاقها ومساواتها بعروض الملاهى والسيرك، مما أسهم فى انطلاقها عالمياً (يوسف ١٩٩٩ : ٧١) .

من ناحيـة أخرى، إذا كانت مجريات التطور والمستجـدات والممارسات المحلية والدولية الراهنة فى اتجاه بلورة المأزق/ الحل بشكل تجريبى متتابع، دون أن تطرح مسألة الارتكان التام على جهاز رسمى واحد قائم، أو يتم تأسيسه بشكل مؤسسى تقليدى ليكون معنياً بالمسألة السينمائية وتنمية صادرا ت الفيلم وفتح أسواقه ووضع الخطط المركزية الملائمة فى هذا الصدد (سيطرة الدولة)، كما لا يفترض بشكل كامل وعلى درجة عالية من الشفافية والاستقرار، وأيّاً كانت المزايا والتسهيلات الممنوحة للكيانات الاستثمارية الكبرى أن يعهد لها بتلك المهمة فى إطار ممارسات تعكس ملامح الاحتكار، أو منافسة القلة، وتقسيم الأسواق المحلية والخارجية (تجريب إرهاصات وأداء قوانين السوق فى الحالة المصرية المعاصرة)، كما لا يفترض الانتظار لحين بلورة أو تخليق جماعة سينمائية مثالية ورشيدة معنية بهذا الشأن، دون تنازع مصالح أعضائها والفاعلين الجدد فيها (من فنيين، وموزعين، ومستثمرين، ومخرجين...)، ومن ثم فإن عملية التطوير المتتابع فى مجال صناعة السينما وصادرات الفيلم تظل مرهونة فى الأجل القصير بإرهاصات (التجريب) وما تفرضه من تداعيات، وفى الأجل البعيد بمدى وفرة مقومات الفعل والتفاعل (أو التهميش والاستبعاد)على مستويات متعددة من الإنجاز فى السوق المحلى و الدولى على مستوى قطاعات الاقتصاد، وتوجهات المجتمع ككل.

ومع أهمية توافر الإطار المؤسسى والقانونى المناسب لنمو النشاط السينمائى، وحماية حقوق الجماعة السينمائية (قوة الدولة وتشجيع المبادرات الخاصة، وشفافية المعلومات)،

فربما تساعد بدرجة ما قيام نواة مؤسسات اقتصادية فنية متخصصة معنية بدراسة أوضاع اقتصاديات السينما على المستوى الجزئى والكلى، وبدراسة مؤشرات وأوضاع السوق المحلى والخارجى، وذلك على غرار نمو وصعود بعض الأنشطة، والمؤسسات المعاصرة فى مصر، مثل تلك المعنية بتحليل مؤشرات، واتجاهات، وجدوى الأنشطة المرتبطة بصناعات الاتصالات، والبرمجة التقنية، وأنشطة الحاسوب، و مجالات الاستثمار فى الأوراق المالية وغيرها .ولعل هذا النشاط يمكن أن يساهم، فى حال إمكانية نموه، فى توفير قاعدة من البيانات والمعلومات عند مستويات دقيقة، ووضع ملامح أكثر وضوحاً للخريطة السينمائية على مستوى الأجل القريب جداً (يومى، أسبوعى) والأجل القريب والمتوسط، تكون فى جانب منها بمثابة جهاز الإنذار المبكر لاتجاهات الصعود والهبوط والانحراف (مؤشرات سوق إنتاج وعرض الفيلم محلياً وخارجياً، و دور العرض، والطاقة المقعدية، والإيرادات، والاتجاهات الموسمية والموجات الاستثنائية، وهو ما تحقق بشكل بدائى وجزئى فى بعض الدوريات الاقتصادية الفنية المتخصصة فى مجال الفنون عامة، مثل: جريدة العالم اليوم الاقتصادية، ومجلات شاشتى وغيرها بالإضافة إلى مجلة الفن السابع بوصفها دورية شهرية مستقلة اعتبرت بمثابة المحاولة الجادة المعاصرة الأولى فى مصر فى اتجاه ملء الفراغ المعرفى فى المسألة السينمائية المصرية و نهضتها وتوجهها الخارجى، على أساس علمى، توثيقى، تحليلى، نقدى، فنى، تقنى، إخبارى على مستوى السينما المصرية والسينما العالمية، كجزء من رؤية متكاملة تضم مشروعاً للإنتاج وللكتابة السينمائية فى اتجاه تحريك المياه الراكدة وتحفيز الجماعة السينمائية وامدادها بدماء جديدة شابة، وهى الدورية التى لولاها ما استطاعت الباحثة تجميع أغلب أجزاء وشتات الصورة والاقتراب من شجون المسألة السينمائية، ومن أبعاد التنافسية وإمكانية تفعيلها فى (إطار إنقاذ ما يمكن إنقاذه) ... و(استعادة المكانة) فى الظرف الراهن محلياً ودولياً (تعثر صدور تلك الدورية بعد العدد رقم ٤٥) .

فهل سيسعفنا المستقبل البعيد نسبياً بإمكان الحديث عن سينما مصرية ذات مقومات تنافسية أكثر فى ظل سياق محلى واضح الملامح وواقع دولى أقل ضبابية، وأكثر توظيفاً (للأبيض)عنه (للأسود وللرماديات) التى تظلل الصورة؟... مع الاعتذار لجماليات وايحاءات (الأبيض والأسود) فى سياقها السينمائى الأكثر شفافية وإفصاحا.....

الهوامـــش:

(١) الفن السابع، " الإنتاج السينمائى فى مصر مغامرة تتحول إلى ضربة حظ" ، عدد ٣٥، اكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٤ – ٢٠.

(٢) الفن السابع، " سينما للبيع وذاكرة فى المزاد" ، عدد ٣٢، يوليو ٢٠٠٠، ص ٨ – ١٧.

(٣) الأهرام، ٢٣ إبريل ١٩٩٩.

العالم اليوم ٨ مايو ١٩٩٩.

(٤) الفن السابع، طباعة الفيلم المصرى فى الخارج، هروب من الإهمال أم توفير فى النفقات، عدد ٤٢ مايو ٢٠٠١، ص ٥٢، ٥٥.

(٥) روز اليوسف، السطو على فيلم " أيام السادات" ، عدد ٣٨١٧، ٤ – ١٠ أغسطس ٢٠٠١، ص ٩١ – ٩٣.

(٦) الفن السابع، " معجزة السينما الإيرانية" ، عدد ٥٦، مايو ١٩٩٨، ص ٦٠ – ٦٣، عدد ٧، يونيو ١٩٩٨، ص ٦٦ – ٧١.

(٧) العالم اليوم، " السينما الإيرانية تبهر العالم رغم القيود الحديدية" (أو القيد الحديدى) ٢١ أكتوبر ٢٠٠١، ص١٦.

(٨) الفن السابع، " السينما الهندية" ، عدد ٢٤، نوفمبر ١٩٩٩، ص ٥٥ – ٦٣، عدد ٢٥، ديسمبر ١٩٩٩، ص ٣٢ – ٣٤ ، عدد ٢٧، فبراير ٢٠٠٠، ص ٦٦ – ٧١.

(٩) ، (١٠)، (١١) المرجع السابق.

(١٢)، (١٣)دليل الفن السابع، العدد الأول، فبراير ٢٠٠١، ص ٨ – ١١.

(١٤) الفن السابع، عدد ٤ ، مارس ١٩٩٨، ص ٦٦ – ٧١ .

ـــــــــــــ ، عدد ٢٠، يوليو ١٩٩٩، ص ٧٥.

ـــــــــــــ ، عدد ٢٣، أكتوبر ١٩٩٩، ص ٧٦ – ٨٠.

(١٥)العالم اليوم الأسبوعى، " الشركات العسكرية الأمريكية توزع الأفلام السينمائية رقمياً " فى جميع أنحاء العالم، ٩ يوليو ٢٠٠١، ص ٢٠.

(١٦) العالم اليوم، ١٦ أكتوبر ٢٠٠١، ص ١٨.

(١٧) الفن السابع، عدد ٤٠، مارس ٢٠٠١، ص ٢٢.

(١٨) العالم اليوم، ١٦ ديسمبر ١٩٩٧، ص ١٨، العالم اليوم، ٦ أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٦، العالم اليوم ٢٨ يناير ٢٠٠١، ص ١٦.

(١٩) صوت الأمة، نقابة السينمائيين تطارد الفنانين الأجانب، ٢٨ فبراير ٢٠٠١، ص ٨.

(٢٠) السينما والناس، الجزء الثانى من فيلم حرب النجوم على أرض الجنوب التونسى، عدد ٧٣٤، ٤ نوفمبر ٢٠٠٠، ص ٦٢، ٦٣.

– العالم اليوم، ٥٠ مليون دولار لإنشاء مدينة سينمائية فى تونس" ، أول ابريل ٢٠٠١، ص ١٦.

(٢١) الفن السابع، عدد ٢٢، سبتمبر ١٩٩٩، ص ٢١.

obeikandl.com

المراجـــع :

المراجـع العربيـــة :

- أبو شادى، على :
- (١٩٩٧أ) **السينما والسياسية**، القاهرة، دار شرقيات للنشر والتوزيع.
- جويدة، فاروق (١٩٩٧) السينما المصرية إلى أين ؟ **العالم اليوم**، ١٦ ديسمبر.
- حسن، إلهامى :
- (١٩٩٥) تاريخ السينما المصرية (١٨٩٦- ١٩٧٠) ، **القاهرة**، صندوق التنمية الثقافية.
- (١٩٨٦) **محمد طلعت حرب رائد صناعة السينما المصرية**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- حسنى، ضياء (٢٠٠١) للسينما المصرية والاحتكار، **أحوال مصرية**، عدد ١٢ .
- حسنين، ناصر جلال (١٩٩٥) **الأبعاد الاقتصادية لأزمة صناعة السينما المصرية** القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- حميدة، محمود .
- (٢٠٠١) سينما عربية، **الفن السابع**، ٤٣ . يونيو.
- (٢٠٠٠) مهرجان كان والوقت المستقطع، **الفن السابع**، ٣١، يونيو.
- (١٩٩٩) معنى المهرجان السينمائى، **الفن السابع** ٢٥ ، ديسمبر.
- دوريش، مصطفى (٢٠٠٠) السينما العربية وسراب العالمية، **الهلال**، فبراير.
- رمزى .كمال (٢٠٠١) بعد أكثر من ربع قرن على الاشتراك العربى فى مهرجان كان ... من الذى يستطيع انتزاع السعفة الذهبية ؟، **الأهالى** ١٠٢٤، ٩مايو.
- زكريا، عصام (١٩٩٩) السينما التسجيلية المصرية إلى أين ؟ **الفن السابع**، ٢٢، سبتمبر.
- الزلاقى، إيهاب (٢٠٠٠) نظام عرض سينمائى منزلى قد يصبح فى متناول الجميع، **الفن السابع**، ٣٣، أغسطس.
- س .ش : (١٩٩٦) من مخرج تونسى إلى وزير الإعلام، لماذا تمنعون أعمالنا من العرض فى مصر؟ **العربى**، ٨ ابريل.
- السباعى، مدحت (٢٠٠٠) فى قضية احتكار السينما :هذا ما فعلته الدولة فماذا أنتم فاعلون ؟ **الكواكب**، ٢٥سبتمبر.
- سرمينى، صلاح (١٩٩٩) الوصفة السحرية للحصول على تمويل فرنسى، **الفن السابع**، ٢٠ ،يوليو.
- شافعى، منيب (٢٠٠٠) زيادة عدد نسخ الأفلام الأجنبية :القرار انتصار كبير للفيلم المصرى قبل الأجنبى، **الكواكب**، ١٨ إبريل.

- الشعراوى، جيهان (٢٠٠١) معدات السينما والمقاولات فى سلة جمركية واحدة، **الفن السابع**، ٣٨، يناير.
- شمس، نادين (١٩٩٨) تصوير الأفلام الأجنبية فى مصر بين تعقيدات البيروقراطية ووهم الإساءة إلى سمعة البلد . **الفن السابع**، ٢، يناير.
- الشناوى، طارق (٢٠٠٠) مهرجانات على حافة الهاوية . **روز اليوسف**، ٢١ – ٢٧ أكتوبر.
- شيمى، سعيد، ٢٠٠١، مستقبل الصورة السينمائية خلال ربع القرن القادم، **الفن السابع**، ٤٠، مارس.
- صالح، أحمد محمد (٢٠٠١) المعرفة فى عصر المعلومات. **الهلال**، فبراير.
- طارق، أوشن :
- (٢٠٠٠) ، الوصفة الفرانكفونية للإنتاج المشترك، **الفن السابع**، ٢٩، أبريل.
- (١٩٩٩) المغرب المستقل مدين لفترة الاستعمار الفرنسى بوجود صناعة سينمائية. **الفن السابع** أكتوبر.
- طلعت، ياسر (١٩٩٩) العرض الرقمى ثورة على معدات أديسون وإمبراطورية جوداك. **الفن السابع**، ١٧، ابريل.
- الطيب، مجدى (٢٠٠١) حرب المنشورات ضد الرقابة. **روز اليوسف**، ٣٨٠٠، ٧ : ١٣إبريل.
- العايدى، منى (٢٠٠١) ، د.محمد كامل القليوبى : لاصلة بين البنك المركزى وإدارة الاستيراد والتصدير، والجات ستلغى دورها. **الفن السابع**، ٣٨، يناير.
- عباس، عبد الحميد (٢٠٠١) ، **سلسلة دارسات فى الإنتاج السينمائى**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عبد البصير، الحسين (١٩٩٩) متى يعلنون وفاة السينما المصرية ؟ **الكتب وجهات نظر**، أغسطس.
- عزت، عزة (١٩٩٠) أزمة السينما المصرية اقتصادية أم فنية ؟ . **الأهرام الاقتصادى**، ٢ إبريل.
- على، محمود (١٩٩٩) أول الغيث تخفيض ضريبة الملاهى، الإذاعة والتليفزيون، ٦ فبراير.
- العمرى، أمير (١٩٩٩) ، **من هموم السينما العربية إلى سينما الرؤية الذاتية**، القاهرة الهيئة العامة لقصور الثقافية.
- غيطاس، جمال (١٩٩٩) الاستغناء عن دور العرض، إلغاء معامل الطبع والتحميض، سحب هيمنة المخرج على فيلمه إنها " الثورة الرقمية" ، الفن السابع، ١٩، يوليو.
- (١٩٩٧ب) **وقائع السينما المصرية فى مائة عام**، القاهرة. المجلس الأعلى للثقافة.
- البهى، طاهر– شومان، حنان (٢٠٠١) فى مواجهة الشركات الكبرى والسعى نحو، الاحتكار : هل يمكن قيام نظام السينما المستقلة فى مصر. **الفن السابع**، ٣٣، يونيو.
- الغيطانى، جمال

- (١٩٩٧أ) وداعاً للسينما المصرية، **الأسبوع**، ٢٢ سبتمبر.
- (١٩٩٧ب) وداعاً للسينما المصرية، **الأسبوع**، ٢٩ سبتمبر.
- النحاس، هاشم .
- (٢٠٠١) السينما التونسية سينما شابة حسنة السمعة، **القاهرة**، ٦١، ١٢ يونية.
- (١٩٩٧) السينما والدولة : **من القطاع العام إلى القطاع الخاص، نظرة مستقبلية**، القاهرة، مطبوعات النداء الجديد.
- فريد، سمير. سبتمبر (١٩٩٩) . **أدباء مصر والسينما .القاهرة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- قاسم، محمود :
- (١٩٩٩) **السينما والأدب فى مصر، القاهرة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- (١٩٩٧) **الاقتباس فى السينما المصرية**، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع.
- قطامش، باكينام (١٩٩٩) . جورج أوهان مهندس السينما المصرية، **الكواكب**، ٢٣ فبراير و ٢و٩ مارس.
- القليوبى، محمد كامل (٢٠٠٠) الأمريكى والمؤامرة على السينما، **المصور**، ٥ مايو.
- كركوتى، علاء (١٩٩٩) كاميرا الفيديو ديجتيال قد تفتح الباب أمام " سينما مصرية مستقلة"، **الفن السابع**، ١٩، يوليو.
- مرسى، طارق (٢٠٠١) ١٥٠ مليون دولار خسائر منع تصوير الأفلام الأجنبية فى مصر، **روز اليوسف**، ٣٧٩٥، مارس .
- يوسف، أحمد (١٩٩٩) الدولة الرخوة وأزمة السينما المصرية. **اليسار**، ١١٠، أبريل.

المراجـــع الأجنبـــية :

Shafik, 1998.Viola. Arab Cinema History and Cultural Identity. CairoA UC Press.